جامعة مولود معمري- تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع (2000- 2016)

دراسة حالة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية
تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

حمزاوي حسيبة **د- عزوف نعيمة**

لجنة المناقشة

د/ عكاش فضيلة .....رئيسًا
د/ عزوق نعيمة ..... مشرفًا مقررًا
أ/ نوري ياسمين..... ممتحنًا

السنة الجامعية: 2017 /2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

على ضوء قوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم
" أذكروني أذكركم وإشكرولي ولا تكفرون " سورة البقرة الآية 152.

و كما قال الشاعر أنور محمد زناتي

أخي لن تنال العلم إلا بستة سآتيك عن تفاصيلها ببيان

ذكاء وحرص وإجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

على ضوء هذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الله عز وجل فبقدرته وفضله إستطعت أن أكمل عملي المتواضع هذا.
وكما أشكر أساتذتي الّذين دعموني وعلموني ما ينفعني ولا يضرني، خاصة الأستاذة المشرفة الدكتورة عزوق نعيمة، أتقدم لها بالشكر الجزيل والّتي لم تبخل علي بمعلومة ولا نصيحة.

وأشكر كل أفراد عائلتي بالخصوص أخي بوسعد الّذي له الفضل الأكبر في إتمام مذكرتي
وأشكر كذلك كل أصدقائي الّذين دعموني.
وكما أشكر كل أعضاء الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية « LA CGEA

خاصة الذين أجريت معهما المقابلة وهما السيد "مقاتلي المحفوظ "أمين عام للكنفدرالية

ورئيستها السيدة المحترمة " سعيدة نغزة".
وكذلك مسؤولوا الأجهزة الرسمية في ولاية تيزي وزو بتقديمهم لي كل المعلومات .
و أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :
لمن قال فيهما الرحمان " وقضى ربك أن لا تعبد إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من وهبت لي الحياة بحلاوتها أمي الغالية.

إلى من كان السبب في نجاحي بدعمه و توصياته أبي العزيز.

و من كانتا دعواتهما أنسا وحصنا جدتاي أطال الله في عمرهما.

إلى كل أخواتي وأزواجهن وإخوتي وزوجاتهم.

و الكتاكيت" ماريا، نسيم، أعميمر، يحيى، إدريس، ردينه، ياسمين، تزيري ويوبا "

إلى من كان رفيق دربي وأنيسي في مشواري الدراسي وجليسي في وحدتي زوجي "موموح". "

إلى أعظم هبة من الله,قرة عيني وفلذة كبدي إبنتي الغالية "داسين".

إلى عائلة زوجي أهدي لهم شكرا وعرفانا.

إلى كل أخوالي من عائلتي وعائلة زوجي.

وآخرتها مسك إلى من كانوا لي دعما وإمتنانا، أصدقائي الذين لن أفارقهم ما حييت صوفيان- أمينة- ديهية- تينهنان- و روزة ..." "

مقدمة

تحظى المرأة حاليا بمكانة هامة في المجتمع الجزائري، الّذي لطالما سيطرت عليه فكرة أن دور المرأة يكمن في دورها الإجتماعي فقط، وأسهمت المرأة في العديد من الإصلاحات الّتي عرفتها أخيرا مختلف القطاعات بالبلاد، وتمكنت من اكتساح جميع الميادين الّتي ظلّت إلى وقت قريب حكرا على الرجل.

ومن بين المجالات الّتي برزت فيها المرأة الجزائرية، مجال المال والأعمال إذ أثبتت كفاءتها في هذا القطاع منذ دخول البلاد في نظام اقتصاد السوق، وفتح المجال للإستثمارات الخاصة في مطلع تسعينات القرن الماضي، ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى مصادقة الجزائر سنة 1996 على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"" CEDAW "، كما اعتمدت الدولة مجموعة من الإصلاحات الإجتماعية والسياسية، لإدماج المرأة في عملية التنمية الإقتصادية.

فالمرأة هي القوة الدافعة للتنمية والنمو الإقتصادي والرفاهية، ويعتبر موضوع المرأة المقاولة ومشاركتها في التنمية الإقتصادية، من أهم المواضيع الّتي شكلت جدلا كبيرا نظرا لطبيعة تركيبة المجتمع الجزائري المحافظ، رغم أن المرأة لها دور بارز كونها تمثل نصف المجتمع.

وفي المقابل عملت الدولة الجزائرية على إعتماد إصلاحات متنوعة في المجال الإقتصادي، لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد تدعيم النمو الإقتصادي وخلق المزيد من مناصب الشغل، صاحبتها سلسلة من الإجراءات الأخرى الرامية إلى إنشاء أجهزة مرافقة لتشجيع المقاولاتية النسوية في الجزائر، كما وصفت برامج دعم قانونية وأخرى عملية، بهدف تعزيز دور المرأة وتغيير النظرة الدونية حول المرأة الناشطة، من خلال تبني خطابات تدعوا إلى إحترام المرأة وإقرار مبدأ المساواة بين الجنسين، مع تخصيص ميزانية ضخمة لتمويل مشاريع المرأة وتمكينها من الدخول إلى عالم الأعمال بقوّة، كون المقاولاتية مجال صعب يتطلب جهدا كبيرا والقدرة على تحمل المسؤولية من طرف النساء الراغبات في خوض غماره.

مبررات إختيار الموضوع:

يرجع إختيار الموضوع محل البحث إلى مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية تتمثل فيما يلي:

أ- المبررات الذاتية:

هنالك جملة من المبررات الذاتية دفعتنا لاختيار الموضوع محل الدراسة على حساب المواضيع الأخرى ومن بينها:

- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في التعرف أكثر على مجال المقاولاتية النسوية وعلى جهود جمعيات سيدات الأعمال في هذا المجال.
- الفضول الشخصي للاطلاع على كل ماله علاقة بالمقاولاتية النسوية في الجزائر ومعرفة طبيعة محيط العمل والعراقيل التي تواجه النساء المقاولات.
- محاولة اثراء المكتبة الجامعية في قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو، كون دراستنا تعد أول دراسة تتناول المقاولاتية النسوية في هذا القسم.
- قلّة المراجع المتناولة لموضوع المقاولاتية النسوية في قسم العلوم السياسية نظرا لكونه موضوع إقتصادي أكثر ما هو سياسي.

ب-المبررات الموضوعية:

من بين أهم المبررات الموضوعية التي دفعتنا لاختيار الموضوع نجد:

- معرفة ما إذا كان للمقاولاتية النسوية دور في دفع وتحريك عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر.
- التعرف على حيثيات ولوج المرأة لقطاع المقاولاتية والّذي كان حكرا على الرجال فقط.
- دراسة انتقال المرأة من قطاع التربية والتعليم إلى مجال أوسع ألا وهو مجال الأعمال والمقاولاتية.
- دراسة واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو، بغية التعرف على ما إذا كان للمرأة بالولاية حضور في المجال المقاولاتي، ومعرفة أهم التحديات الّتي تعرقل نجاح النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- كون موضوع المقاولاتية النسوية موضوع هام وصعب في آن واحد كونه يخص النساء بالدرجة الأولى والمجتمع بالدرجة الثانية.
- كون الموضوع حديث الساعة يحظى باهتمام معظم الباحثين، وباهتمام الدولة الجزائرية.
- لأن بروز المرأة في مجال المقاولاتية يغير من نظرة المجتمع لها.
- لكون المقاولاتية النسوية مجال يمكن الإعتماد عليه في دفع التنمية الإقتصادية بالبلاد.
- كون مجال المقاولاتية يمكن المرأة من إبراز قدراتها المهنية في القطاع الإقتصادي، وكذا قدراتها في الإستثمار والقيادة والتسيير.

أهداف الدراسة:

من بين ما يمكن استعراضه من أهداف لهذه الدراسة ما يلي:

- محاولة إبراز الوجود القوي للنساء المقاولات في الحياة العامة.
- دراسة الآليات المسخرة من طرف الدولة الجزائرية لتوفير الجو الملائم لنشاط المقاولاتية النسوية.
- إبراز دور جمعيات سيدات أعمال في الدفاع عن حقوق المرأة لاسيما الحق في منافسة الرجل في المجال السياسي والإقتصادي.
- إستعراض إسهامات المرأة في مجال المقاولاتية والعراقيل الّتي تواجهها.
- السعي إلى تغيير نمط الفكر التقليدي في المجتمع المحافظ، لاسيما في المناطق الريفية والجبلية كمنطقة القبائل عموما وولاية تيزي وزو خصوصا، والّتي هي موضوع دراستنا الميدانية.

أدبيات الدراسة:

من بين ما يمكن استعراضه من أدبيات ما يلي:

1. دراسة للباحثة رقية عدمان، بعنوان المرأة المقاولة وتحديات النسق الإجتماعي، تناولت فيه الباحثة موضوعها بالتركيز على عمل المرأة بصفة عامة، مع تقديم نماذج عربية

وأخرى عالمية حول عمل المرأة، كما ركزت دراستها الميدانية على أسئلة تضمنت موضوع المقاولة بشكل عام.[1] أما دراستنا فشملت على كل ما يتعلق بالمقاولاتية النسوية مع التركيز على واقعها في الجزائر، ويعاب على الباحثة أنها ركزت في بحثها على الجانب الإجتماعي لعمل المرأة وليس الإقتصادي مثلما ركزت عليه دراستنا، وذلك يعود لكون المذكرة في تخصص علم الإجتماع.

2. دراسة الباحثة فريدة شلوف، بعنوان المرأة المقاولة في الجزائر، تناولت الباحثة نفس عناصر دراستنا وتطرقت إلى أهم العناصر الّتي تشمل المقاولاتية النسوية، وأضافت الباحثة النظريات الّتي تطرقت إلى موضوع المقاولاتية النسوية،[2] ويكمن الفرق بين الدراستين أن الباحثة لم تتطرق إلى الحلول الواجب إتخاذها لترقية مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر، وهو ما حرصنا على دراسته في بحثنا، كذلك النموذج التطبيقي والّذي خصصناه لولاية تيزي وزو.

3. دراسة الباحثة ريم لونيسي، بعنوان المعوقات الإجتماعية لممارسة المقاولاتية النسوية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الصناعية بباتنة، تناولت فيها الباحثة واقع المرأة المقاولاتية في الجزائر من منظور سوسيولوجي، إلا أنها لم تتطرق إلى الآليات المسخرة من قبل الدولة في دعم المقاولاتية النسوية،[3] حيث ركزت دراستها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا ومحليا، وواقع ممارسة المقاولاتية في إطار هذه المؤسسات. حيث ذكرت الباحثة المرأة المقاولة في الفصل الأول فقط، وكما أنها لم تتطرق إلى معوقات المقاولاتية النسوية وحلولها، بل ذكرت معوقات المقاولاتية بصفة عامة، ضف إلى ذلك أنها لم تحدد فترة زمنية معينة في دراستها للموضوع، عكس دراستنا الّتي حددت فترة زمنية من سنة 2000 إلى غاية 2016.

---

[1]- رقية عدمان، ((المرأة المقاولة وتحديات النسق الإجتماعي))، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**. تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007-2008.

[2]- فريدة شلوف،. المرأة المقاولة في الجزائر :دراسة سوسيولوجية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع**. تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، السنة الجامعية، 2008_2009.

[3]- ريم لونيسي، ((المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير** ، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.

الإشكالية:

سعت الدولة الجزائرية من خلال برامجها المسطرة على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في شتى الميادين لاسيما الميدان الإقتصادي والمقاولاتي، وذلك لجعل المرأة عنصرا فعالا في المجتمع كقوّة دافعة بالتنمية الإقتصادية إلى ما هو أحسن، خاصة مع ولوجها عالم المال والأعمال ومنافستها للرجل في هذا المجال الصعب للمرأة والّذي لا يتماشى وطبيعة المرأة الفيزيولوجية، والّذي بدوره يغيّر نظرة المجتمع حول المرأة الناشطة وأن دورها يكمن في دورها الإجتماعي فقط. ومن هذا المنطلق يمكن لنا صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت السياسات والبرامج المسطرة من قبل الدولة في تدعيم المقاولاتية النسوية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والّتي تتمثل في:

- ما المقصود بالمقاولاتية النسوية؟
- ماهي أهم إجراءات الدعم التي طبقتها الجزائر من أجل ترقية مجال المقاولاتية النسوية؟
- ماهو واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو؟
- ماهي معوقات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر وفيما تتمثل إنجازات المرأة المقاولاتية؟ وماهي الحلول الّتي يجب تفعيلها لتعزيز المقاولاتية النسوية في الجزائر عامة وفي ولاية تيزي وزو خاصة؟

حدود الدراسة:

لكل بحث علمي فترة زمنية ومكانية محددة لاستكمال بحثه، وتتمحور حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية:

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2016 ، وسبب اعتماد فترة 2001 كبداية لهذه الدراسة، لأنها مرحلة مفصلية في تاريخ المقاولاتية كونها تزامنت وظهور منظمة منتدى رؤساء الأعمال FCE، وكذا اعتماد قوانين الاستثمار في 2001 التي فتحت

المجال للنشاط الإقتصادي للجنسين في القطاع الخاص، وفترة 2016 هي الفترة الّتي تزامنت مع التعديل الدستوري الأخير والّي حمل آمالا جديدة للمرأة، من خلال توسيع حظوظها وحقوقها مثلها مثل الرجل، ما يجعلها أكثر تحررا من ذي قبل.

الحدود المكانية:

يرتكز موضوعنا على دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر عامة وولاية تيزي وزو خاصة، وذلك لكوني مقيمة بالمنطقة ما يسهل على حرية التنقل إلى الأجهزة الداعمة لمجال المقاولاتية النسوية في هذه الولاية، ومعرفتي الجيّدة بواقع المرأة في الولاية بحكم الإحتكاك اليومي، والرغبة في معرفة واقع النساء المقاولات في منطقة محافظة تحكمه أعراف تقيّد المرأة في الإرث والتملك والتصرف في أملاكها وأموالها.

فرضيات الدراسة:

كل بحث علمي يتطلب صياغة مجموعة من الفرضيات، التي تعتبر البوابة الرئيسية للإجابة عن الإشكالية المطروحة، وعلى هذا المنوال صيغت الفرضيات التالية:

- أدت الإجراءات والمبادرات المطبقة من قبل الدولة الجزائرية إلى ترقية المقاولاتية النسوية.
- طبيعة المجتمع المحافظ في الجزائر عامة وولاية تيزي وزو خاصة يعرقل ولوج المرأة مجال المقاولاتية.
- كلما عملت الدولة على تفعيل وتعزيز المقاولاتية النسوية كلما ساعد ذلك النساء على ولوج مجال المقاولاتية وقلل من حدّة العراقيل الّتي يعاني منها مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر وتيزي وزو خاصة.

منهجية الدراسة:

إعتمدنا في بحثنا على مناهج وإقترابات وأدوات بحث سنشرحها فيما يلي:

1- المناهج:

الدراسة محل البحث إعتمدت على مجموعة من المناهج، لجعلها ذات دلالة علمية ومن بين هذه المناهج نختص بالذكر ما يلي:

أ) المنهج التاريخي:

هو عبارة عن الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها، وبالتالي استخلاص التعميمات

والنتائج العامة[1]، تم الإعتماد عليه في بحثنا من خلال دراسة مسار النشاط النسوي في الجزائر في المجال الإقتصادي والمقاولاتي، والتغيرات الّتي طرأت على هذا المجال بعدما كان محتكرا من قبل الرجل.

ب- منهج دراسة الحالة:

يتجه منهج دراسة الحالة إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أم مؤسسة أو دراسة عينة، بقصد الوصول الى تعميمات ونتائج دقيقة[2]، وقد تم توظيفه في دراسة واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو، والتطرق إلى أهم المعوقات الّتي تعاني منها النساء المقاولات في الولاية.

ج-المنهج المقارن:

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة[3].

وقد وظفنا هذا المنهج في المبحث قصد المقارنة بين تطور النشاط النسوي في الجزائر، ما بين الفترة الإستعمارية وفترة الإستقلال، وكذا المقارنة بين الجنسين (الرجل و المرأة) في مجال المقاولاتية في الجزائر، والتعرف إلى أي مدى إستطاعت المرأة مواكبة الرجل في هذا المجال.

2-الإقترابات:

اعتمدت الدراسة أهم الاقترابات المتمثلة فيما يلي:

أ) الاقتراب القانوني:

"يعد هذا الإقتراب أحد أهم وأقدم المداخل المنهجية إستخداما في الدراسات القانونية والسياسية، يركز في دراسته للأحداث، المواقف، العلاقات والأبنية على الجوانب القانونية،

---

[1]- محمد عبيدات، وأخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**. ط.2، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 37.

[2]- بلقاسم سلاطنية ، وحسان الجيلاني، ، **مدخل لمناهج البحوث الإجتماعية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.3، ص 167.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي، ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان. الأردن، 1425 هـ- 2004 م، ص 115.

أي على مدى إلتزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية"[1]، حيث إعتبر أول إقتراب إستعمل في دراسة النظم السياسية من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها.

واستعمل هذا الإقتراب في هذه الدراسة لمعالجة النصوص القانونية، المتضمنة لحقوق المرأة خاصة حقوقها في المجال الإقتصادي والمقاولاتي، والمدافعة عن حريتها والمقرة بمبدأ المساواة بين الجنسين.

ب) الإقتراب المؤسساتي:

"يمكن القول أن الإقتراب المؤسسي مر بمرحلتين:

المرحلة التقليدية الّتي كان الإهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت الدراسة تتميز بالطابع الشكلي الّذي يهتم بالمؤسسات الرسمية... وظلت هذه المرحلة إلى غاية بروز الحركة السلوكية.

والمرحلة الثانية والّتي إنبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية...

ويعتمد إقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة[2]، وكما أنه يختص في دراسة المؤسات الّتي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه (مؤسسات دستورية، برلمان، المؤسسات الإقتصاية...).

وقد وظفنا هذا الإقتراب في دراسة دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دعم المرأة المقاولة في الجزائر كوكالة أونساج، لونجام وصندوق كناك، وكذا مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والإعلام في الجزائر عموما وفي تيزي وزو خصوصا، أي في دراسة الآليات المؤسساتية المدعمة للمقاولاتية النسوية.

أدوات الدراسة:

إعتمدنا لإثراء الدراسة أدوات علمية ذات أهمية أكاديمية ومن بين هذه الأدوات نذكر:

---

[1] _نعيمة عزوق، ((سياسات التعامل مع ظاهرة الجماعات "الإسلامية" المسلحة في الجزائر 1992– 2014)). **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، تخصص تنظيم وتسيير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، مارس 2017، ص 11.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997. ص 72.

أ) أسلوب تحليل المضمون:

أسلوب يختص في تحليل الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية القائمة في الماضي والحاضر والمستقبل لأي مجتمع كان..[1]، وقد عرفه برلسون أنه أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا، منتظما وكميا[2]، استخدمت هذه الأداة في الدراسة للتحليل الكيفي لمحتوى البرامج والخطابات الخاصة بالمقاولاتية النسوية التي ستعرض لاحقا كخطاب رئيس الجمهورية في عيد المرأة، خطاب وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة سابقا مونية مسلم، من خلال تصريحاتهم الداعية إلى تعزيز العمل المقاولاتي للمرأة.

ب) المقابلة:

هي عبارة عن أسلوب أساسي من أساليب جمع المعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة، يعرفها فاروق يوسف بأنها اتصال مواجهي بين شخصين، يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الأخر في موضوع محدد أو عن رأيه فيه والكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، من ثم المقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي[3]. والّتي تم توظيفها في البحث الميداني، والهدف من ذلك إثراء موضوع الدراسة أكثر، والحصول على معلومات ذات مصداقية وأكثر دقة حول واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر عموما وفي ولاية تيزي وزو خصوصا.

صعوبات الدراسة:

في مسار البحث إعترضتنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل أبرزها:

- أصالة الموضوع وحداثته خاصة في قسم العلوم السياسية، وقلّة المراجع والكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، جعلنا نجد صعوبة في جمع المادة العلمية.
- صعوبة الوصول إلى المعلومة الدقيقة والصحيحة.

---

[1]– نفس المرجع، ص 80.

[2]–عمار بوحوش،. **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2 ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981، ص ص. 40، 39.

[3]– إبراهيم ابراش،**المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص261.

- تردد المسؤولين في إعطاء المعلومات والإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالنساء المقاولات.
- التنقلات الكثيرة بين مختلف المراكز والمؤسسات بغرض جمع المعلومات لإستكمال متطلبات الدراسة.

هيكلة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل له مباحث ومطالب، تطرقت الدراسة في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمقاولاتية النسوية مع إبراز أهم مميزاتها، ومسار النشاط النسوي في الجزائر والتطرق لبعض نماذج المقاولاتية النسوية في العالم.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد استعرضنا فيه آليات دعم المقاولاتية النسوية وواقعها في الجزائر، وذلك بإبراز أهم إنجازاتها من خلال دراسة الآليات القانونية والمؤسساتية الموضوعة من قبل الدولة لترقية قطاع المقاولاتية وكذا دور المؤسسات غير الرسمية كالمجتمع المدني والإعلام، ثم قمنا بدراسة واقع المقاولاتية النسوية بالأرقام والإحصائيات مع التركيز على عراقيلها وتحدياتها.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو بالأرقام والإحصائيات، مع التركيز على دور وكالة لونساج ولونجام وصندوق كناك التابع للولاية في دعم المقاولاتية النسوية، وكذا دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني المحلي في دعم المرأة المقاولة، مع إقتراح الحلول الأمثل لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر عموما وتيزي وزو خصوصا.

لنختم بحثنا بخاتمة تعرضنا فيها لمختلف الإستنتاجات المستخلصة من البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية النسوية

تمهيد:

برز مع تطور العصر وظهور العولمة مجموعة من المفاهيم والعديد من التطورات الّتي مست مختلف الميادين السياسية منها والإقتصادية، والإجتماعية والثقافية، وكما أدت الإصلاحات السياسية والإقتصادية في التسعينات (90) في الجزائر إلى تحسين النمط المعيش للبلاد إلى أحسن.

فسياسيا إنتقلت من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وإقتصاديا إنتقلت من النظام الإشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق، وفي ظل تحرير الأسواق وتراجع دور الدولة في سوق العمل، بدأت تظهر عدّة مفاهيم جديدة ومن بينها مفهوم المقاولاتية الّذي أضحى حديث الساعة ومحل إهتمام معظم الباحثين، المهم في الأمر هو ولوج المرأة إلى عالم المقاولاتية والّذي يعتبر مجالا صعبا بالنسبة لها، لذا تم تقسيم الدراسة في الفصل الأول في دراسة موضوع المقاولاتية النسوية على النحو التالي:

المبحث الأول- ماهية المقاولاتية النسوية.

المبحث الثاني- التطور التاريخي للمقاولاتية النسوية ونماذجها عبر العالم.

المبحث الثالث- مسار النشاط النسوي في الجزائر.

المبحث الأول

ماهية المقاولاتية النسوية:

أصبح قطاع المقاولاتية يلعب دورا مهما في الإقتصادي الوطني كونه من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي، لذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى العمل على تعزيز المقاولاتية لاسيما المقاولاتية النسوية، والإستعانة بالمرأة كقوة دافعة لإنجاح هذا القطاع في دولة نامية كالجزائر، وقبل التطرق للمقاولاتية النسوية لا بد من تعريف المقاولاتية.

المطلب الأول– مفهوم المقاولاتية:

ظهر مفهوم المقاولاتية من خلال مقاربة مرحلية تتمثل في مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من إمتلاك الشخص ميولا للمقاولاتية إلى غاية تبنيه هذا السلوك، وتتوسط هذه المراحل مرحلة إتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولاتية، وهذه الأخيرة تسبقها مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الّذي يعرف بأنه إرادة فردية أو إستعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة، وذلك في ظل ظروف معينة،[1] وقبل تحديد مفهوم المقاولاتية سيتم التطرق أولا إلى تعريف المقاول.

أولا– تعريف المقاول:

ظهر مصطلح المقاول Entrepreneur في القرن 16 وكان ذلك في فرنسا، وهو مشتق من الفعل entreprender أي باشر، التزم، تعهد، ولم تتغير لفظة entrepreneur في اللّفظ الإنجليزي بل بقيت كما في اللّفظ الفرنسي.

وفي القاموس العام للتجارة الّذي نشر عام1723 بباريس ورد المصطلحين entrepreneur و entreprender على النحو التالي:

[1]– عدنان إبراهيم السرحان، **شرح القانون المدني العقود المسماة في المقاولة، الوكالة، الكفالة**. بيروت: الريان للنشر والتوزيع، 1996. ص 182.

Entreprender تعني تحمل مسؤولية عمل أو مشروع أو صناعة...الخ. Entrepreneur الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا: نقول مقاول صناعي بدلا من أن نقول صاحب مصنع.

والمقاول هو شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة و يقوم بدور نشيط في القرارات الّتي يتخذها لحل مشاكل المنشأة(المؤسسة)[1]. أي هو الّذي يأتي بالجديد في تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويكون مساهما في رأس مالها.

وحسب الإقتصادي Ritchard Kantion ريتشر كانتيون:"المقاول هو الّذي يقود المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين، وبائعا للمستهلكين"[2]. بمعنى هو الشخص الّذي يؤسس مقاولة من خلال المبادلات التجارية.

أما جوزيف شومبتر " Shumpeter " الّذي يعتبر المنظر الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته التطور الإقتصادي فقد عرف المقاول على أنه الشخصية المحورية في تدعيم التنمية الإقتصادية، الّذي بدوره يتحمل المخاطر من أجل الإبداع والبحث عن خلق سبل إنتاج جديدة.[3] أي أن المقاول حسب شومبتر هو الشخص المبدع والمحب للجديد في أداء عمله وإبتكار أفكار جديدة للإنتاج.

مما سبق يمكن إستنتاج تعريف إجرائي للمقاول، فهو كل شخص سواء رجل أو إمرأة، يخصص وقته وجهده وماله لإنشاء مشروع ما، يريد به تحقيق نجاح في المستقبل مع التحسب لكل خطر قد يهدد نجاح هذا المشروع.

وللتفسير أكثر حول مفهوم المقاول سيوضح الشكل الموالي العلاقة بين المتغيرات لخلق الفرص المقاولاتية.

شكل رقم 1- مخطط يبين طريقة خلق الفرص المقاولاتية للمقاول:

[1]- يونس بنمورو، "ثقافة المقاولة: مكوناتها وخصائصها ". **الحوار المتمدن**، العدد 3982، الصادر بتاريخ 2013/01/24، ص 13.

[2] - محمد علي الجودي، ((نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي)). **أطروحة دكتوراه**، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2015 ، ص15.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

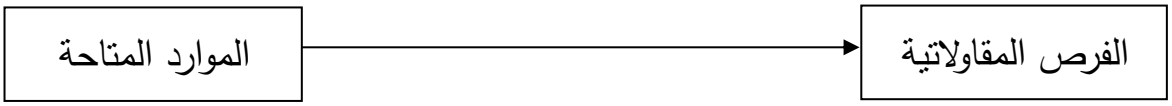

المصدر: بشير إبراهيم، مرجع سابق، ص20 .

من خلال المخطط يلاحظ أن هناك علاقة بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن المقاول لا يغتنم الفرصة إلا بتوفره على الموارد الضرورية واللاّزمة الّتي يحتاجها للوصول إلى غايته بالحصول على الفرص المقاولاتية. ولتكون للمقاول شخصية مقاولاتية يجب أن يتوفر على قدرات عالية وثقة بالنفس في أي عمل يقوم به، والقناعة بصحة القرارات الّتي يتّخذها والتنبؤ بنتائج إيجابية، وتكون له رؤية إستراتيجية للتهيؤ لأي خطر، والتكيف مع وضعيات البيئة المعقدة والمتغيرة.[1]

ومن المفاهيم المتداخلة مع المقاول الرئيسي، القائد والمدير وسيتم توضيح الفرق بينهم من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 1- يبين الفرق بين المقاول_المدير_القائد:

المقاول	المدير	القائد
يتمتع بالعمل	يدير	يقود
يبتكر	يحافظ على الوضع الراهن	يطور الوضع الراهن
يركز على الذكاء و المال	يركز على نظم العمل	يركز على الأفراد
يركز على أعمال المؤسسة	يعتمد على الرقابة والسيطرة	يركز على الهيمنة والقوة
يكون فريق عمل	لا يرى إلا المشكلات	يوحي بالثقة
يركز على الأجل الطويل	يركز على الأجل القصير	يفكر في الأجل الطويل

[1]- إبراهيم بشير،((الدور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية،دراسة مقارنة للمقاولين الشباب ANSEJ ومعهد IFE جزر موريس)).**مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير**،شعبة إتصال إشهاري، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية،2011 ص 20.

يسأل كيف؟ ومتى؟	يسأل ماذا؟ لماذا؟	يسأل ماذا؟ لماذا؟
يريد أن يؤدي الأشياء الصائبة	يريد أن يؤدي الأشياء بطريقة صحيحة	يستخدم تأثيره في أداء الأشياء

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مذكرة الجودي محمد علي.

يتضح من الجدول أن هناك فرق واضح بين الشخص المقاول في تسيير مؤسسته، والمدير في إدارة العمل في المكتب مثلا، والقائد الّذي يقود فريقا أو جيشا بأكمله، والفرق يتبين من خلال الميزة الأولى المتمثلة في أن المقاول يتمتع بالعمل والشخص الّذي يتمتع بالعمل هو شخص حر ويسير عمله كما يريد.

كذلك القائد والّذي يقود جيشه بكل قوّة وحرية حسب الإستراتيجية الّتي يراها مناسبة لقيادة الجيش وتسييره بكل ثقة، عكس المدير فهو يتقيّد بأوامر يجب عليه إتباعها.[1]

لذلك تجد المقاول يركز دائما على الأجل الطويل من أجل ضمان إستمرارية المؤسسة ويبحث عن السبل المؤدية إلى تحقيق هدفه من خلال إعتماده كيف يقوم بذلك ومتى، أما المدير فتجده يراقب طريقة العمل والبحث في المشاكل وحلّها في أجل قصير، بإعتماده على سبب بروز هذه المشاكل وحلّها بطريقة صحيحة.

ثانيا- تعريف المقاولاتية:

1 – تعريف المقاولاتية لغة: "المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة، وأصل إشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا، وقاوله في أمره وتقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة".[2]

وإشتق لفظ المقاولة من كلمة المقاول والّتي تعني الخطر أو المغامرة، الّتي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي.[3]

[1]- محمد علي الجودي، مرجع سابق،ص 40.

[2]– فريدة شلوف، مرجع سابق، ص9.

[3]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 – تعريف المقاولاتية إصطلاحا: هي الفعل الّذي يقوم به المقاول والّذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[1] . إذ انه عمل اجتماعي بحت على حد قولMarcel Mauss" مارسل موس "(1924– 1923) مؤسس الأنثروبلوجيا الفرنسية.

أ– التعريف الإقتصادي للمقاولاتية:

هي تلك الخطة الإقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج المبني على تصميم وتنظيم إدارة بشرية، وكذا كل التجهيزات اللاّزمة من رأس مال ثري ويد عاملة مؤهلة، والوسائل المالية والمعنوية والقانونية لتحقيق مكسب صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي.[2] أي هي تلك الخطة الّتي تكون من تصميم وتنظيم فرد يمتلك روح مقاولاتية، مع توفر الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لتحقيق مكسب معين في مجال المقاولاتية.

ب– التعريف القانوني للمقاولاتية:

اختلف رجال القانون بدورهم في تحديد مفهوم المقاولة بإختلاف مجالات القانون على النحو التالي:

مفهوم المقاولة في قانون الشغل:

- المقاولة هنا تقوم عند توفر عدد من الأجراء يباشرون نشاطا مشتركا تحت إشراف عضو أو هيئة لها سلطة الإدارة، وهي تقوم على عمال للتنفيذ وسلطة إدارية وأجراء مكلفون بتحقيقه.

  فالمقاولة تضم رأس المال والعمل وتكون وحدة إقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قصد المبادلة.

- عمل للتنفيذ: هو عبارة عن نشاط معين قد يكون ذو طابع إقتصادي بالأساس كالإنتاج والبيع، وقد يكون ذو طابع إجتماعي بالأساس كتقديم خدمات معينة.

---

[1]– سفيان بدراوي،((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان)). **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، السنة الجامعية2014 –2015، ص 34.

[2]- عبد الغفور الخرازي، "تعريف وتأسيس المقاولة"، ديسمبر 2012:

Abdelghafour19. Blogspot.com/blog– post– html.

- سلطة الإدارة: هي السلطة العليا المسيرة لنشاط المقاولة وتتجلى في شخص رئيس المقاولة الخاص أو مجلس بشركة أو هيئة أو عضو تستند إليه سلطة إدارة المقاولة بأجراء مكلفون بالقيام بنشاط معين: تعد اليد العاملة بالنسبة لقانون الشغل العنصر الأساسي لقيام المقاولة فبانعدامه لا تعتبر مقاولة.

مفهوم المقاولة في القانون التجاري:

يختلف هذا المفهوم عما إذا كان النظام رأسمالي أو إشتراكي:

- بالنسبة للنظام الرأسمالي: المقاولة هي عمل تجاري من شأنه أن يدل على وجود الحرفة التجارية.
- بالنسبة للنظام الإشتراكي: المقاولة هي وحدة إنتاجية تتولى الدولة القيام بها وتكون رؤوس الأموال الموظفة في عملية الإنتاج ذات طابع جماعي.[1]

ج- تعريف المختصين للمقاولاتية:

- عرف المهندس وعالم الإدارة الكلاسيكية "هنري فايول" "Henry Fayolle" المقاولاتية على أنها "حالة خاصة، والّتي من خلالها يتم خلق ثروات إقتصادية وإجتماعية لها خاصية تتمثل في عدم اليقين والتنبؤ بالخطر، ويجب أن يندرج فيها أفراد لهم ميزة فطنة مستعدون لأي تغيير أو خطر".[2]
- وقد استعمل مصطلح المقاولاتية في التسعينات (90)، بالنسبة للأنجلو-ساكسون خاصة الأمريكيون ومن بينهم البروفسور "Howard Stevenson" "هوارد ستيفن سون" بجامعة Harvard، الّذي عرف المقاولاتية بأنها عبارة عن "مصطلح يقصد به التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".[3]

[1]- نفس المرجع.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفس المرجع.

من التعاريف السابقة نستنتج بأن المقاولاتية عبارة عن تنظيم شكلي ينطوي على العديد من المهام ومواقع العمل، أي العديد من المسؤوليات المتفاعلة والمترابطة الّتي تشترط بقوة جودة وفعالية المقاولاتية، لأنها تنظيم يقوم على أساس مهام ومواقع ذات مسؤوليات مترابطة، وقدرة عالية في بذل الجهد للتعامل مع شروط العمل.

ثالثا- المدارس المنظرة للمقاولاتية:

بعد أن كانت المقاولاتية ترتبط بنظريات التسيير الكلاسيكية، إختلفت وتعددت حاليا المدارس المنظرة لها، أين إنصب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين حول هذا العلم القائم بذاته، ولذلك سيتم التطرق إلى المدارس الأربعة الأساسية المنظرة للمقاولاتية وهي:

1- مدرسة السمات الشخصية: Trait-Factor Theory:

ترجع أصول نظرية السمات إلى أدباء علم النفس، خاصة المهتمين بدراسة السيكولوجية الشخصية لتحديد السمات الشخصية للفرد، ولذلك هذه المدرسة تنظر إلى المقاول على أن لديه صفات تجعله قادرا على إنشاء مشروع وإدارة مؤسسة بنجاح. وقد عرّف الكاتب الأمريكي هال ليدنسي hall lydensy سنة (1957) نظرية السمات بأنها مجموعة من المتغيرات والعوامل المحددة بدقة، والّتي ينظر إليها على أنها هي المسؤولة عن ذلك الكم المتشابك من السلوك.[1]

ومن أهم مفاهيم مدرسة السمات ما يلي:

أ-**السلوك:** تعتقد هذه النظرية أن سلوك المقاول يبرز بطريقة مباشرة، بحيث يمكن قياس السّمات والعوامل المحددة لهذا السلوك. عن طريق إختبارات ومقاييس، للوقوف على أهم الفروق والصفات المميزة للشخصية الّتي يتم اكتسابها في الطفولة ونضجها مع الرشد، والّتي جعلت منه مقاولا.

ب-الشخصية: هي عبارة عن نظام أو نمط ديناميكي لمختلف سمات الفرد، فحسب مدرسة السمات الشخصية تتكون من مجموعة الصفات أو العوامل المستقلة بذاتها، بحيث تنظر للمقاول على أنه شخص دائم الحركة والفطنة، وذو شخصية ديناميكية تجعله يتميز بصفات توحي بأنه شخص مقاول.

[1]- إبراهيم بشير، مرجع سابق، ص 28.

ج- **السمات Trait** : هي مختلف الصفات (الجسمية أو العقلية أو الإنفعالية أو الإجتماعية) وتكون بالفطرة أو مكتسبة عند الأشخاص، فمن خلال هذه الصفات الّتي تعبر عن سلوكه، يمكن معرفة الشخص إن كان ذكيا أو غبيا أو متطورا أو عصبيا أو مزاجيا...الخ. وقد حاول علماء النفس حصر السمات الشخصية فقدر عددها بالآلاف، بعدها لجئوا إلى طريقة تحليل هذه السمات بصفة عامة أين تم تقسيمها على النحو التالي:

- **سمات مشتركة:** هي الصفات الّتي يشترك فيها كل الأفراد، أو على الأقل معظم الأفراد الّذين يتفقون ويشتركون في خيارات إجتماعية معينة، فمثلا المقاولون يشتركون في بعض الصفات الّتي يتميزون بها كتحمل المسؤولية، وميولهم إلى روح المخاطرة والمبادرة. [1]
- **سمات فريدة:** هي نوع من الصفات الّتي يتوفر عليها فرد معين دون اشتراكه بالآخرين(كالحاسة السادسة) والّتي نادرا ما تتواجه عند عامة الناس، والمقاول بطبعه يتميز بهذه السمة، لأن مجال المقاولاتية الصعب يتطلب منه ذلك ليصنع من نفسه مقاولا ناجحا.
- **سمات سطحية:** وهي الصفات الّتي يمكن تمييزها سطحيا، لأنها سمات واضحة وظاهرة (كالتربية). فعلى المقاول أن يكون ذو تربية حسنة وأخلاق عالية، ليكون مثالا يقتدى به في ميدان العمل والمجتمع من خلال عمله النّقي والخالي من الشبهات.
- **سمات مصدرية:** هي سمات كامنة في داخل الشخص والّتي تعتبر أساس السمات السطحية، وقد تكون هذه السّمة الكامنة جزء أو سبب نجاح المقاول، مثلا الثّقة في النفس.
- **سمات وراثية:** وهي الصفات التي تلد مع الفرد عن طريق الجنات أي التي تنتج عن العوامل الوراثية، ولا تحتاج بالضرورة إلى تعليم، كالصفات الجسمية (لون البشرة أو العينين...).
- **سمات مكتسبة:** هي جل الصفات الّتي يتم اكتسابها في العالم الخارجي، بعد الإحتكاك به والتي تنتج من خلال العوامل البيئية، وهي صفات تكتسب بالتعلم والمعرفة

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

(كالتحضر)، وهذه الصفة ضرورية جدا في المقاول وذلك تماشيا مع العصر المتحضر والتكنولوجيا الحديثة، ليكون قادرا مع التعامل مع العالم الخارجي.

- **سمات دينامية:** هي الّتي تهيئ الفرد وتدفعه نحو الأهداف التي يرغب في تحقيقها، فالمقاول تجده دائما متهيئا لتحقيق أهدافه بكل الطرق الممكنة.
- **سمات قدراتية:** هي الصفات التي تتعلق بالقدرات، وهي التي تحدد قدرة الفرد على تحقيق الأهداف، فنسبة نجاح المقاول تقاس من خلال قدراته العلمية والعملية نحو تحقيق أهدافه وطريقة تسييره لمؤسسته الخاصة. [1]

2- مدرسة البيئة الموقفية: ترى أن خصائص المقاول تتأثر بالبيئة وما تحويه من عوامل خارجية كما تؤمن بتأثير الثقافة على الفرد، وأنه لا يصبح مقاولا إلا بسمات شخصية معينة، وتتضمن هذه النظرية ما يلي:[2]

أ- نظرية الجذب والدفع: أي أن البيئة الإيجابية والتي تتوفر على مناخ ملائم للمقاولاتية تجعل من المقاول ينجذب إليها، أما البيئة السلبية الّتي تنعدم فيها متطلبات العمل تنفر المقاول، وتجعله يبتعد عن مثل هذا المناخ الّذي لا يشجع على العمل المقاولاتي.

ب- منهج الحراك الاجتماعي: يلعب عامل التحدي دورا مهما في التحفيز والمساهمة في خلق الإبداع، فميزة التحدي بين المقاولين تجعلهم يخلقون جوا مليءا بالمثابرة والمنافسة بينهم، ما يشجعهم على الإبداع والتغيير.

ج- الخلفية الأسرية: هناك دراسات أكاديمية أثبتت مدى تأثير البيئة الأسرية على شخصية الأفراد، فالأشخاص الذين ينشئون في بيئة مقاولاتية يميلون بدرجة كبيرة إلى إتباع نفس خطوات وسلوكات أولياءهم، فهم القدوة والمثال الحي للنجاح في مجال المقاولاتية، (مثال سيدة الأعمال الجزائرية سعيدة نغزة الّتي نشأت في أسرة مقاولاتية، والدها كان رجل أعمال ناجح في مجال الأشغال العمومية والبناء، وهذا ما حفزها على دخول هذا المجال الّذي نادرا ما تظهر فيه المرأة في الجزائر.

د- التعليم والخبرة: هذان العاملان يلعبان دورا مهما في تطوير القدرات وتنمية الكفاءات المقاولاتية.[1]

---

[1]- نفس المرجع، ص31.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويمكن التفصيل في العناصر المكونة للبيئة المقاولاتية من خلال المخطط التالي، الّذي قدمه kawasaki كواساكي في 2006، إذ حاول ربط البيئة الخارجية" محيط المؤسسة " بالبيئة الداخلية" "محيط المقاول" بغرض تبيان مدى تأثير العناصر المكونة للبيئة على شخصية المقاول.[2]

الشكل رقم 2 – مخطط يمثل دراسة البيئة المقاولاتية وتأثيرها:

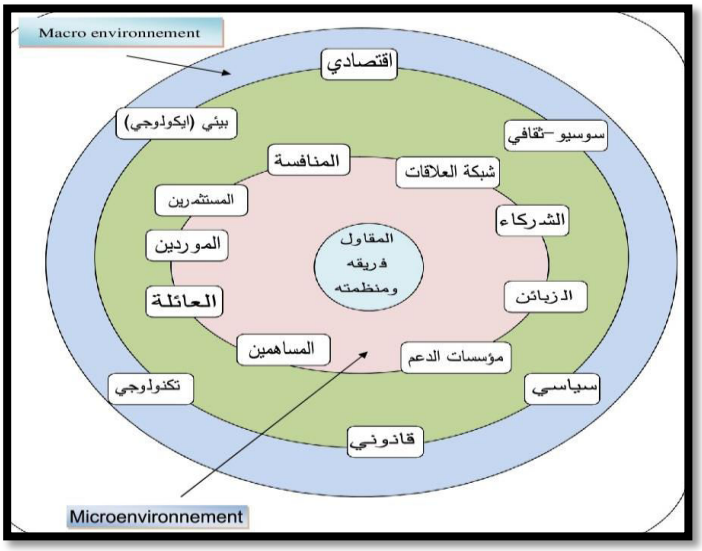

المصدر- Guy Kawasaki, La Réalité de l'entrepreneuriat, Diateino, Suisse, 2009. P 32.

من خلال المخطط تظهر أن بيئة المقاول تتكون من البيئة الخارجية والمكونة من العوامل أو المتغيرات الخارجية والمرتبطة بالعناصر الموالية: تغير الطلب في السوق، التغير في المنافسة، التغير في التكنولوجيا، التغير في سلوك المستهلكين، التغير في أساليب الإدارة كتغير سلوك الموردين، والتغير في السياسات والقوانين الحكومية. وكما يتأثر المقاول بالبيئة والمتغيرات الداخلية المتمثلة في العائلة، شبكة العلاقات، المساهمين والشركاء...الخ.[3]

[1]– نفس المرجع، نفس الصفحة

[2]- نفس المرجع، ص 32.

[3] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- المدرسة السلوكية: هي عبارة عن إتّجاه فكري تعتمد في طريقة التفكير على العقلانية المحدودة أي الرشد المحدود، الّذي يأخذ في الاعتبار القيود المادية والطبقية والبيئة الّتي تمنع الإنسان عادة من أن يصل إلى الحد الأقصى من الإشباع لحاجاته، من خلال تحديد البدائل المتاحة أمامه وتقييد قدرته على الإختبار[1].

وكما تعتبر المدرسة السلوكية أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، وركزت على سلوك الإنسان وحاجاته النفسية والإجتماعية، والمقاول حسب هذه المدرسة هو الشخص الراغب في المثابرة والتغيير ويتمتع بروح المخاطرة، وهو حر في آداء أعماله وفي إتّخاذ قراراته.

4- المدرسة المعاصرة: تعتبر من أهم المدارس النظرية المهتمة بشخصية المقاول والخصائص المقاولاتية، والّتي ترتكز على نظريتين أساسيتين هما (النظرية الموقفية ونظرية المسار).

وتتمثل النظرية الموقفية في إعتمادها على عنصرين أساسيين هما نمط القيادة الخاص بالمقاول والّذي يهتم بالإنتاج وتصميم العمل، ونمط القيادة الّذي يهتم بالعاملين والعلاقات الإجتماعية. والموقف القيادي عبّر عنه "Fidler" " فيدلر" من خلال عدّة إعتبارات:

- طبيعة وجود علاقة بين القائد والمرؤوسين.
- دقة تصميم العمل ووضوح المهام به.
- مقدار وطبيعة السلطة الّتي يمارسها القائد بالنسبة للحوافز والعقوبات.[2]
- ومن خلال ما سبق سيتم عرض هذه المدارس على شكل مخطط.

الشكل رقم 3- مخطط يضم أهم المدارس المنظرة للمقاولاتية:

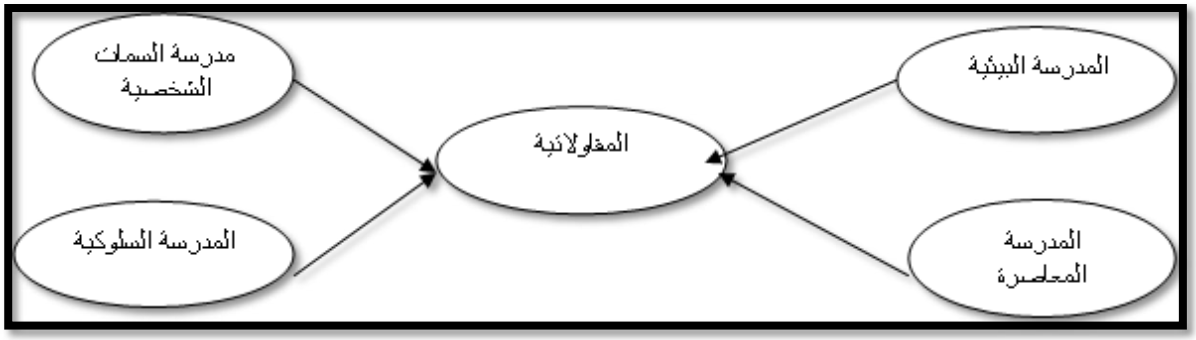

[1]- نفس المرجع، ص 33.
[2]- نفس المرجع، ص 34.

المصدر – **Thierry Verstreate & Bertrand Saporta**, Création d'entreprise et entrepreneuriat, France les editions LADREG, , 2006, p. 162

رابعا – المقاولاتية والمفاهيم المتداخلة:

ترتبط بالمقاولاتية عدّة مفاهيم متداخلة، وكل مفهوم أو مصطلح يدل على معنى المقاولاتية ومن بينها:

أ- قطاع الأعمال: يعني مصطلح الأعمال بالإنجليزية Business والّذي يشير إلى ثلاث مجالات نشاط مترابطة، المنظمات، أو المشاريع التجارية أو الصناعية، وكما يشير أيضا إلى النشاط الصناعي أو التجاري (حركة السوق).

وتعتبر إدارة الأعمال Business Management أحد أهم التخصصات الّتي نشأت في القرن الماضي، وهو علم يدرس الطريقة المثلى لإدارة الأعمال والمشاريع الإنتاجية لتؤمن أفضل مردود في ضوء الوقت والجهد ورأس المال المبذول.

أما قطاع الأعمال فهو يشير إلى تنظيم معين أو قطاع السوق بأكمله، ويشمل جميع الأنشطة من قبل موردي السلع والخدمات.[1]

وتكمن أوجه التشابه بين قطاع الأعمال والمقاولاتية، أنهما مجالين يعتمدان على حركة السوق والأعمال التجارية، لتحقيق إقتصاد مربح.

1- الإستثمار: هو توظيف طويل الأجل يتمثل في إتفاق فوري لأموال مؤكدة بغية الحصول على إرادات مستقبلية موزعة على عدّة سنوات بحيث تفوق المبالغ المنفقة أو المستثمرة، والإستثمار إذن هو العملية الإقتصادية الّتي تتمثل في شراء مواد الإنتاج والتجهيزات لتكوين رأس المال، من خلال إستخدام الأموال المدخرة لتمويل مختلف المشاريع وإقتناء الموارد المادية كالآلات والمعدات الإنتاجية لإستخدامها في النشاط الإقتصادي.

وتكمن أوجه التشابه بين الإستثمار والمقاولاتية من خلال العمليات التجارية المتبادلة الّتي يقوم بها رؤساء الأعمال في عالم المال والأعمال.[2]

المطلب الثاني– مفهوم المقاولاتية النسوية:

[1]- نفس المرجع، ص 17.

[2] - Cengage Learning, **Principles of Financial Accounting .** Edition 12, Marian, Accounting Series, Neadles, Belverd, 2013 .

لكل إمرأة الحق في تسيير شؤونها الخاصة، وإعطائها الحرية في إدارة أموالها وأعمالها من خلال إنخراطها في ميدان المال والأعمال، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف المقاولاتية النسوية وشروطها وأهم دوافعها.

أولا- تعريف المقاولاتية النسوية:

يقصد بالمقاولاتية النسوية كل إمرأة إنخرطت في مجال الأعمال والإقتصاد ما يتطلب منها تحمل المسؤولية في التنظيم الإداري و مواجهة المخاطر.وسيتم الطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف المتعلقة بالمقاولاتية النسوية حسب بعض المنظرين.

- يشير مفهوم المقاولاتية النسوية إلى كل إمرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو إشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح بعد ذلك مسؤولة عليها ماليا، إداريا، وإجتماعيا، كما تساهم في تسييرها إلى ما هو أحسن.

وكلمة إمرأة مقاولة تشمل على مايلي:

- كل إمرأة تمارس مهنة الأعمال.
- كل إمرأة مستقلة بذاتها، تتحكم بأمورها، تتخذ قرارات وتدير مقاولة (مؤسسة) لحسابها الخاص أو أنشأت مشروع ما.
- عرف الإقتصاديان الأرجنتيان "آني كورنيت" "Anny Kornyte" و"كريستينا كونستانتينيديس Kristina Konstantynidess " في 2007 المرأة المقاولة بأنها المرأة الّتي لا تخضع لعقد عمل ولكنها تمارس نشاطها تحت وضع مستقل (شخص طبيعي و- أو مهنة شخص حر)، أو كمساهم في شركة (شخص إعتباري)، وتتحمل المخاطر والمسؤوليات المالية والإدارية والإجتماعية المتعلقة بتطوير نشاطها.[1] أي هي المرأة الّتي تعمل لحسابها الخاص وتكون مسؤولة ماليا وإداريا على نشاطها الّذي تقوم به، متحملة بذلك كل المخاطر المحتملة، ويمكن إعتبار هذا النشاط المهني مصدرا رئيسيا للدخل أو كدخل تكميلي.

[1] Imene Berrfas , ((La réalité de L'entrepreneuriat féminin en Algérie)). **Mémoire de Magister** en Economie Sociale & Développement Economique, Laboratoire Management des Collectivités Locale et Développement Locale (MCLDL),Faculté des Science Economiques, Science Commerciales et Science de Gestion, Université Stambouli de Mascara, 2015-2016, p 26.

- وعرّف الكاتب الفرنسي "جون هالداي" Jeanne Halladay" المرأة المقاولة "هي المرأة الّتي تختار إنشاء لحسابها الخاص مؤسسة، وتقوم بتنظيم وإدارة مواردها الخاصة وتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل كسب الربح في نهاية المطاف".[1]
- أي هي كل إمرأة أنشأت لوحدها مؤسسة وتتولى تنظيم إدارتها على أحسن وجه طالبة الربح ومتجنبة الخسارة.

- وعرفت L'organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE) المرأة المقاولة بأنها "المرأة الّتي تمتلك كل أو جزء كبير من ملكية المؤسسة، وتقوم بممارسة السيطرة على إدارة أنشطتها، وهي الّتي تعمل على خلق أو تطوير نشاط إقتصادي لغرض توليد القيمة، من خلال إستغلال المنتجات الجديدة المعروضة في العمليات التجارية أو الأسواق مثلها مثل الرجل المقاول".[2] أي هي امرأة تحب التغيير والّتي تأتي بالجديد من خلال إستغلالها للفرص المتاحة في الأسواق والعمليات التجارية، بغية خلق نشاط إقتصادي مربح ويضمن إستمرارية المؤسسة.

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج تعريف إجرائي مفاده أن المقاولاتية النسوية تشمل كل إمرأة أو مجموعة نسائية تعمل من أجل تأمين وتوجيه الموارد المادية والمعنوية بهدف إستغلال الفرص المتاحة ذات القيمة، وتمتلك المرأة المقاولاتية ميزات إبداعية وتنظيمية تجعلها قادرة على تحمل المسؤولية، ومواجهة كل الصعاب للوصول إلى النجاح المراد تحقيقه.

ثانيا– شروط المقاولاتية النسوية:

يرتبط نجاح المرأة المقاولة بمجموعة من الشروط سيتم حصرها في ما يلي:

---

[1]– منى قائد، ((النساء المقاولات بين القطاع الرسمي وغير الرسمي: خصائص، الدوافع والتحديات)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي**، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013السنة الجامعية –2014، ص 4.

[2] -E.R. Bruno Waltenberg **, L'entrepreneuriat Féminin en Région de Bruxelle**, Brussels au cœur de l'emploi, janvier 2014, p 13.

1-الشروط الإجتماعية:

- توفر البيئة الأسرية الّتي تشجع على الإستمرار.
- القدرة على التوفيق بين الحياة الخاصة وميدان العمل مهما كانت صعوبته.
- المرونة في طريقة التعامل مع العنصر البشري داخليا وخارجيا.

2-الشروط الذاتية:

- تمتعها بروح المبادرة وبذل جهد مضاعف للبحث عن فرص جديدة، أي إعتمادها على صفة البحث عن الطرق الجديدة وتقديم إضافات من أجل الإبداع والابتكار لمستقبل أفضل.
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فامتلاك المرأة عنصر الثقة يجعلها قادرة على تفعيل كل إمكانياتها لإبراز تميزها.[1]
- القدرة على مواجهة المخاطر خاصة الّتي تكون مدروسة والّتي تؤدي إلى نجاحها، مما يجعلها قادرة على تحمل المسؤولية.

3-الشروط التنظيمية:

- حسن تسيير الوقت والتحكم فيه.
- المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة نجاحها في هذا المجال يجب أن تمتلك الجدية في تنظيم العمل ونوعية النشاط وتوفير مستلزماته المناسبة كما ونوعا.

4-الشروط الذهنية والتعليمية:

- السرعة في الفهم والاستيعاب، كونها صاحبة المقاولة فهي الّتي تضع الخطط التنافسية لمقاولتها، خاصة وأنها مصدر الأفكار الجديدة، ما يتطلب منها قدرة عالية على رؤية المشروع ككل وامتلاكها القدرة العقلية والفكرية تمكنها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن مجال المقاولة.[2]
- ضرورة توفير مستوى تعليمي مقبول على الأقل لأن التعليم يجعل المرأة في حالة أمان وإستقرار يصعب إستعلالها، عكس الأمية الّتي تعتبر عائقا أمام تحقيق أهدافها.

---

[1]- خالد كواش وزهرة بن قمجة، "المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة إستطلاعية)". **مجلة المناجير**، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جوان 2015، ص ص. 30-31.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ثالثا- دوافع العمل المقاولاتي النسوي:

يصنف Koren كوران النساء المقاولات حسب الدوافع إلى:

1-النساء المقاولات بدافع الضرورة(الحاجة) : و التي قامت بإنشاء مؤسستها أو مشروعها للتهرب من مشكل البطالة، وهذه الفئة لها نسبة منخفضة من الخبرة.

2- النساء المقاولات بدافع إختياري : يمتلكن نسبة عالية من الخبرة المهنية، وإتجاههن للمقاولة ما هو إلا رغبة لمواصلة النمو.

3- النساء المقاولات اللواتي يردن التكامل: وذلك بغية تحقيق التوازن والتكامل بين الحياة الشخصية والحياة المهنية، من أجل تحقيق رغبات أسرية تطمحن إليها[1].

بمعني أن هناك نساء يردن إثبات أنفسهم في مجال الحياة الشخصية والحياة العملية للوصول إلى تحقيق أهدافهن وغاياتهن.

رابعا- الفرق بين المقاولاتية النسوية والمقاولاتية الرجالية:

يظهر الإختلاف بين النساء المقاولات والرجال المقاولين من خلال ثلاث عناصر وهي كالآتي:

1- **صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول:** تعتبر النساء أقل خبرة في مجال النشاط المقاولاتي، وأقل خبرة في تسيير المؤسسات، وهذا راجع لكون المقاولاتية النسوية مجال جديد للمرأة، ويصعب عليها التحكم فيه مثل الرجل نظرا لصعوبته.

2- **خصائص المؤسسات المسيرة من المرأة مقارنة بالرجل:** يتمركز نشاط النساء في القطاعات منخفظة النمو، كالتجارة بالتجزئة والخدمات والحرف، ويقل نشاطها في مجال الأشغال العمومية والبناء والّذي يعتبر مجالا خاصا بالرجال بالدرجة الأولى، لذلك تعد المؤسسات المسيرة من قبل النساء أقل حجما من تلك الّتي يمتلكها الرجال.

3- **طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل:** تشجع المرأة في طريقة التسيير على المشاركة، وتقاسم السلطة والمعلومة مع الغير، لإمتلاكها قدرات تفاوضية عالية،

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

عكس الرجل الّذي يفضل التحفظ والإعتماد على نفسه في إتخاذ القرارات الّتي يراها مناسبة في تسيير مؤسسته.

كما تعمل النساء المقاولات على تحقيق الأهداف الشخصية والإجتماعية بالدرجة الأولى، قبل أي هدف آخر، وهن أكثر حفاظا على الموارد.[1]

وهذا ما يميّز المرأة المقاولة عن الرجل، فهي تشجع على المشاركة وتبادل المعلومة من أجل إكتساب الخبرة والكفاءة في مجال النشاط المقاولاتي، نظرا لقلّة خبرة النساء المقاولات مقارنة مع الرجال المقاولين في هذا المجال.

المبحث الثاني

التطور التاريخي للمقاولاتية النسوية ونماذجها عبر العالم:

لطالما كانت المرأة ولا زالت تناضل من أجل البقاء وفرض نفسها في الحياة العامة، كونها تمتلك قوّة مؤثرة خاصة في الشعوب الّتي تتقبل دورها ورأيها في كل المجالات، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي الّذي مرّت به المرأة من ميدان العمل إلى مجال المقاولاتية، مع عرض بعض نماذج المقاولاتية النسوية وعرض بعض أمثلة لنساء أعمال ناجحات في مجال المقاولاتية الغربية عامة والعربية خاصة.

المطلب الأول– مراحل تطور المقاولاتية النسوية:

[1]- نفس المرجع، ص 32.

لطالما شغل موضوع العمل مختلف الإقتصاديين، الفلاسفة والمفكرين، وحسب تياراتهم وإتجاهاتهم إختلفت تعاريفهم وأراؤهم، بإعتبار أن العمل ظاهرة إجتماعية قبل أن تكون إقتصادية موجودة منذ وجود الإنسان وبأشكال متعددة.

رغم أن العمل كان لا يتعدى بعض الحركات الجسمية والمجهودات الفكرية البسيطة، أصبح اليوم يتميّز بالتعقيد بالنظر لتغير ظروف وأهداف الإنسان خاصة بعد إنتشار أفكار جديدة تعدت معنى العمل، إلى ما هو عليه اليوم وليصبح للشخص اليوم مقاولة أو مشروع يقوم بإدارة شؤون عمله بكل حرية، ناهيك عن تواجد المرأة كفاعل بارز ونشيط بعد أن كان العمل حكرا على الرجال فقط في القرون القديمة.

ففي الحضارات القديمة مثل الصين، الهند ومصر القديمة، كان ينظر للعمل على أنه نوع من الإرهاق ضمن التجمعات الحرفية والشعبية، وكانوا يقومون بإختيلر الأشخاص وتدريبهم على العمل بعد معرفة إمكانياتهم وكفاءاتهم[1]، كما أن المهن والأعمال لم تكن مدروسة ومحددة.

وفي حضارات البحر المتوسط قام معاصروا هذه الفترة أمثال "أفلاطون" و"أرسطو" بوضع تحليلات إجتماعية غير علمية كإعتبار العمل مذلا، وأن جماعة الحرفيين محصورة في سلسلة من النظم الّتي ترعى ركودها، وفي نظرهم لم يكن العمل الفكري والحرب والسياسة يتعلق بالعمل.

أما في القرن 18 فقد أكد مقياس العمل الآلي من خلال تجربة "غاليلي"، وأصبح العمل الإنساني من خلال تنفيذه العضلي والحركي مثل العمل الآلي، وأصبح البحث العلمي في مجال العمل ونشأت تدريجيا فيزيولوجيا العمل بدراسة مجهود العامل، وشملت الأبحاث الجوانب المادية والوظيفية إضافة إلى الجوانب النفسية والإجتماعية والأخلاقية منذ القرن 19، وظهرت في القرن نفسه المشاكل المتعلقة بالعامل والعمل.

ومع تقدم الصناعة والتصنيع في العصر الحديث، ظهر معه إهتمام واضح بدراسة التخصص وتقسيم العمل، فخلال الفترة (1780- 1850) تحول المجتمع الزراعي إلى صناعي، وإحتلت الثورة الصناعية مكانتها في إنجلترا وساد القارة الأوروبية الرأسمالي

[1]- أحمد زايد وآخرون، **المرأة وقضايا المجتمع**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية،2002، ص 48.

الصناعي، وحل محل النظام الإقطاعي النظام الجديد في ظل الجمهورية الثالثة عقب ثورة فرنسا.

وتميّز المجتمع بسيادة النظام الرأسمالي وإنتشار الآلات الحديثة في الصناعة وظهور المدن الجديدة، ما شجع المرأة على العمل والتوجه للنشاط المقاولاتي، لذلك كان خروج المرأة للعمل أمرا حتميا بعد الإنقلاب الصناعي الّذي ساد جميع المجتمعات والّتي إتجهت نحو التصنيع، أين تزايدت نسبة النساء العاملات في أغلب المجتمعات المتقدمة، وبرزت نساء ينشطن في المجال الإقتصادي، حيث أن هذه الظاهرة أصبحت ضرورة حتمية أملتها الأوضاع الإقتصادية وظروف الحياة الإجتماعية.[1]

كما ساعدت التكنولوجيا الحديثة والتطور العلمي في تغيير القيم إتجاه نشاط المرأة الإقتصادي ولعب العامل الإقتصادي دورا كبيرا في خروج المرأة للعمل وولوجها النشاط الإقتصادي إضافة إلى إرتفاع مستوى المعيشة وزيادة متطلباتها.

والعامل الأكبر الّذي ساعد على ظهور النساء المقاولات بمفهومه العام هو فترة الحربين العالميتين اللّتين أثرتا على البناء التنظيمي للمجتمع وتوزيع الأدوار، فمع ذهاب الرجال للحرب وتركهم أماكن عملهم، إضطر رجال الأعمال للبحث عن العمالة النسائية، وهذا ما جعل المرأة تتخذ فكرة وتوعية حول مجال الأعمال ساعدها على ولوجه لاحقا.[2]

إضافة إلى ظهور الحركات النسوية الّتي طالبت برجوع المرأة للعمل بعد إنتهاء الحرب، ومطالبتها بالتسوية مع نظيرها الرجل، خاصة فيما يتعلق بحق العمل والإستثمار والنشاط الإقتصادي، ومنذ سنة 1980 بدأ النظر إلى المسار المقاولاتي (Le Processus) كمركب أساسي في إنشاء المؤسسة.

كذلك تأثير العولمة الّتي حاولت إخراج نساء دول العالم الثالث من الإضطهاد وإعطاء المرأة مكانتها في ظل متطلبات الإقتصاد العالمي الّذي أصبح يتجه إلى تشغيل النساء لإنخفاض أجورهن عن الرجال وتشجيع المرأة على النشاط الإقتصادي، إضافة إلى تأثر المواطنين بالثقافات الغربية الّتي تدعوا إلى تحرر المرأة، خاصة وأن المرأة تشعر بأن

[1]– نفس المرجع، ص 49.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

العمل وممارسة النشاط الإقتصادي يمكنها من تنمية معارفها نتيجة التفاعل مع الآخرين والرّغبة في تنمية مهاراتها، ما يسهل لها الطريق في ولوج عالم المقاولاتية.

وبالمقابل حاجة المرأة الملحة لكسب قوّتها، وإتساع مجال التعليم والتطور التكنولوجي، وظهور أعمال تختص بها المرأة بدرجة عالية سهل لها الخروج إلى العمل وتطويره إلى غاية دخولها عالم المقاولات،[1] وبروزها كقوّة دافعة بالتنمية الإقتصادية، وهكذا تطورت المقاولاتية النسوية من ميدان العمل البسيط إلى عالم الأعمال والإستثمار وبروز نساء ناجحات محليا ودوليا ينافسن الرجال بكل قوّة في مجال المقاولاتية.

المطلب الثاني– نماذج المقاولاتية النسوية عبر العالم:

هذا المطلب يتمحور حول بعض النماذج للمقاولاتية النسوية عبر العالم سواء في الدول الغربية أو العربية ، وسيتم تقديم هذه النماذج بالإحصائيات لكل الدول التي سيتم ذكرها،مع إعطاء أمثلة لنساء مقاولات تمكنّ من إبراز أنفسهن في مجال الأعمال بكل جدارة.

أولا: في الدول الغربية .

كون الدول الغربية معظمها دول متقدمة وتؤمن بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين وتعمل بالفكر المتحضر، فهذا كاف حسب البعض لوجود نسبة عالية لنساء مقاولات في هذه الدول، في حين يرى البعض الآخر أن هناك تناقض في ذلك، وهذه النماذج هي كالآتي.

1 _ المرأة المقاولاتية في فرنسا:

تعتمد المرأة المقاولاتية في فرنسا على إمكانيات مالية بسيطة مقارنة مع الرجل، وهذا راجع للصعوبات التي تواجهها مع البنوك كما أن حوالي نصف عدد النساء المقاولات لا يستفدن من المرافقة، أما اللّواتي إستفدنا من القروض وتم مرافقتهن فقد إستطعن أن يوفرن 746 ألف منصب عمل سنة 2006،[2] وقد بلغت نسبة النساء المقاولات في فرنسا 25% أي ما يعادل 600 ,000 إمرأة فقط في 2014، ونظرا لتطور الوعي لدى النساء في فرنسا ورغبتهن الملحة للبروز كقوّة فاعلة في المجتمع الأوروبي تم إنشاء شركة تسمى Paris

[1]- مصطفى عوفي، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري". **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر،العدد 19، الصادر بتاريخ 13 جوان 2013، ص 131.

[2] – شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 35.

Pionnieres وهي موّجهة خصيصا لسيدات الأعمال في فرنسا، وفي هذا الصدد صرّحت كارولين راماد Karoline ramad المندوبة العامة في الشركة أن دور هذه الأخيرة يكمن في مساعدة النساء المقاولات على الطرح الجيّد للمشروع، وتحفيزهن في تسييرهن للمشاريع.

وفي سنة 2016 تم إطلاق مشروع "إمرأة باريس العجيبة" وذلك بغية مساعدة النساء المقاولات،[1] نحو مستقبل واعد أساسه العمل، ويضم المشروع حوالي 30 شركة ناشئة، ومن بين الأمثلة الّتي يمكن عرضها للنساء المقاولات الفرنسيات:

- ماتيلد لومي Matild Loumy وهي مهندسة في الإعلام الآلي ومؤسسة لشركة ناشئة So ffizz الّتي تعمل على تطوير برمجيات في الإعلام الآلي من خلال التطبيقات الذكية.
- فريدليكا غريغولاتو Fridelika Grigolato متحصلة على شهادة عليا في التجارة، ومؤسسة شركة Clik and Walk متخصصة في عوالم الصورة ، ولها خبرة في عالم التسويق، تعمل على تعديل وترتيب الصور والتعليمات ثم بيع جميع البيانات المتحصلة للعلامات التجارية.[2]

وهكذا تعمل النساء المقاولات في فرنسا على تخطي كل العقبات، من أجل تحقيق رغباتهن في عالم الأعمال.

1- المرأة المقاولة في النرويج:

أطلقت الحكومة النرويجية سنة 2008، خطة عمل خماسية لتعزيز ريادة الأعمال بين النساء وذلك في فترة 2008/ 2013، وكان هدف الحكومة من وراء ذلك توفير أعمال وصناعات أكثر إنصافا وتنوعا، وتشجع على الإبتكار لدى النساء المقاولات، وحسب وزارة التجارة والصناعة النرويجية فإن العمل على تعزيز المقاولاتية النسوية لا يعتبر ذو أهمية فقط لدعم المساواة بين الجنسين بل كذلك لتحقيق التنوع في مجال الأعمال وفي المجال التجاري.

[1] - http:// F24 . my/ youtubeAR ; 14 juin 2016 ; 20 :00.

[2] - ibid.

إن النقص في تمثيل الإناث بين رواد الأعمال يمثل طاقة غير مستغلة للإقتصاد النرويجي، لذلك عملت النرويج على تحسين الظروف بالنسبة لرائدات الأعمال وجعلت المرأة جزءا قوّيا من قطاع الأعمال والتجارة، بهدف توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي، وقد ارتفعت حصة المرأة بالنسبة لمجموع رواد الأعمال في النرويج إلى 40% على الأقل سنة 2012 بعد أن كانت تمثل نسبة 33% سنة 2007 .[1]

كما إستحدثت هيئة الابتكار النرويجية Norway Innovation استراتيجية جديدة للمرأة المقاولة كفئة مستهدفة ذات أولوية، حيث تقوم هذه الهيئة بتنظيم مسابقة سنوية لأفضل مشروع تملكه المرأة وقابل للنمو، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة النرويجية.

والهدف من هذه المسابقة هو تشجيع النساء على تأسيس وتنمية مشروعتهن، وهذا دليل على أن النرويج بلد يشجع على تطوير المقاولاتية النسوية.

2- المرأة المقاولة في الهند:

يمكن القول أن النساء في الهند قد نجحن ولو نسبيا في تحدي المجتمع وأصبحن شخصيات بارزة في مجال المال والأعمال خاصة تلك اللاّتي نجحن في التحصيل الأكاديمي، وقد برزت أغلبهن في مجال العقاقير ومستحضرات التجميل وتجارة الشاي وفي مجال الخدمات المالية، ومؤخرا أصبحن يتعاملن مع الشركات الأوروبية والأمريكية، وتشير إحصائيات مركز أبحاث الأعمال التجارية للنساء إلى أن عدد سيدات الأعمال %الهنديات بلغ 9%.[2]

ثالثا- في الدول العربية :

مرت الدول العربية بمراحل تاريخية متشابهة إلى حد كبير، كونها عاشت حقبة الإستعمار والإنتداب، والذي بدوره جعلها تعيش ركودا إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وصاحبه تفشي ظاهرة الفقر والجهل والأمية، وبقي الوضع على حاله إلى أن استقلت، أين عمدت إلى تعميم سياسية التعليم الإجباري لكل من الرجل والمرأة قصد تنمية البلاد في كل

[1]- الزهرة عباوي، مرجع سابق، ص 119.

[2]- آسيا كسور، "تجربة المرأة العاملة في المشاريع الصغيرة وأعمال المقاولة"**.مجلة التراث**،العدد الثامن عشر، الصادر في جوان2015، ص17.

المجالات، ماأمكن المرأة من ولوج عالم الشغل في مختلف المجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي والمقاولاتي.

1-المرأة المقاولة في السعودية:

يعتبر بروز المقاولاتية النسوية في السعودية نتيجة لعوامل الفرص (أي بدافع إختياري وبهدف تحقيق التوازن والتكامل) وليس لدوافع الحاجة مثل دول الخليج العربي عامة، لأن السعودية بلد غني بثرواته، والمرأة السعودية التي تؤسس مشروعها ليس بغرض رفع المستوى المعيشي بل لإثبات نفسها في الوسط الإجتماعي التقليدي المحافظ، ورغبتها في تحقيق الثراء والقوة، ويوجد في السعودية أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة، و43 ألف سجل تجاري لسعوديات مالكات المشاريع حسب إحصائيات سنة 2014 .

وبالنسبة للمشاكل التي تعاني منها السعوديات في المجال المقاولاتي فمعظمها مشاكل إجتماعية، خاصة النظرة الذكورية المتدنية للمرأة المقاولة، بالإضافة إلى البيئة المحافظة للمجتمع السعودي الذي لا يتقبل الإختلاط، وما يمنح للرجل ليس نفسه ما يمنح للمرأة.

ومن ناحية التسهيلات المادية فهي تقريبا منعدمة على المستوى الحكومي، بسبب تعسير البنوك لعمليات إقراض النساء المقاولات والمعاناة من المعاملات البيروقراطية، لذلك تعتمد هؤلاء النساء على الممتلكات الشخصية، فتجدهن يركزن على مشاريع متكررة بعيدة عن التجديد والإبداع ومضمونة النتائج ولا تحمل أية مخاطر، تتمحور أغلب مشاريعهن في بيع وشراء الملابس، مستحضرات التجميل والإكسسوار وإقامة إستوديوهات التصوير النسائي، وعليه فخبرة المرأة السعودية في مجال الأعمال ضعيفة نسبيا مقارنة بالمجتمعات الغربية لأسباب مجتمعية رغم التطور الحاصل مؤخرا.[1]

ومن بين سيدات الأعمال البارزات في المجال المقاولاتي في السعودية نذكر:

- **لبنى العليان:** هي سيدة أعمال سعودية ومؤسسة شركة العليان المالية، أهّلتها مسيرتها المهنية والمقاولاتية أن تكون أول إمرأة سعودية يتم إنتخابها كعضو مجلس إدارة في البنك

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

السعودي الهولندي، ومنتدبة عن شركة العليان المالية التي تشغل فيها منصب الرئيسة التنفيذية.

- **لجين العبيد:** أسست مركز «تسامي» في العام 2011، وهو عبارة عن منظمة غير ربحية تركز على إيجاد الحلول للمشاكل الإجتماعية من خلال تشجيع وتمكين النساء في المجال المقاولاتي ودعم المؤسسات الخاصة والحكومية في مجال ريادة الأعمال، وهي أيضاً من الداعمين لشركة Acumen التي تجمع التبرعات للإستثمار في الشركات الّتي تديرها النساء[1].

2_ المرأة المقاولاتية في مصر:

يعتبر "الإتحاد النسائي المصري لقضية المرأة" والمؤسس من قبل هدى الشعراوي أول مؤسسة نسوية أنشئت في مصر، وذلك عام 1923 ويعمل على تشجيع المرأة ولوج الحياة العامة والمجال الإقتصادي.

وحاليا في سنة 2015 يوجد في مصر ما يزيد عن 350 جمعية لسيدات أعمال والّتي بدورها تسيطر على 40% من قوة العمل المصرية، وقد إنظمت مصر للإتحاد الدولي للسيدات صاحبات المؤسسات المتواجد في فرنسا والّذي يضم 52 دولة سنة 2015، إلى جانب بعض الدول العربية كتونس.[2]

وتعتمد المرأة المقاولة في مصر على المصادر الذاتية أو غير الرسمية كالميراث وبيع الأصول كالأراضي والعقار والذهب، وعلى مدخراتها الخاصة أو مدخرات الزوج، وهذا راجع إلى عدم تمكين المرأة المصرية من الحصول على قروض كبيرة من مؤسسات التمويل الرسمية بسبب تفضيل هذه الأخيرة إقراض الرجال.

وهذا ما يجعل المرأة المقاولة المصرية ضعيفة مقارنة بنظيراتها في العالم، ومع ذلك عمدت سيدات الأعمال المصريات إلى إنشاء مركز يمارسن فيه تدريب الفتيات بغرض تأهليهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، وفي هذا الصدد صرحت فاطمة أبو العز

[1]– عبير العمودي، "تعرف على أشهر سيدات أعمال سعوديات"، موقع مجلة هي، في 17 – 9 – 2017، **http://www.hiamag.com**

[2]- رقية عدمان، مرجع سابق، ص 48.

رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر بأن "النساء المقاولات في مصر لسن أقل كفاءة وقوة من الرجال المقاولين".[1]

وغالبا ما تقتحم المصريات مجال المقاولاتية بسبب البطالة والفقر والرغبة في تكوين ثروة مالية، أي لدوافع الحاجة عكس المرأة المقاولاتية الخليجية والسعودية، أما اللاّتي ينتمين إلى عائلات ثرية فتجدهن يبحثن عن المكانة الإجتماعية وإثبات الذات.

3_ المرأة المقاولة في تونس:

تسعى النساء المقاولات في تونس على إعتماد السبل الكفيلة لاقتحام الأسواق وتسويق منتجاتهن، وقد بلغ عددهن مع بداية التسعينات من القرن الماضي، 200 إمرأة مقاولة ينشطن في الصناعة، التجارة، الخدمات...

ويعتبر النسيج أكثر القطاعات إستقطابا لاهتمام سيدات الأعمال في تونس، وتجدر الإشارة إلى أن سيدات الأعمال التونسيات مسؤولات قانونيا وماليا على مقاولاتهن، في المقابل أكدت بعض الإحصائيات لسنة 2012 على أن أكثر من 160 سيدة أعمال يشغلن مؤسساتهن لأزيد من 20 عاما، وما يمكن ملاحظته أن المرأة المقاولة التونسية اقتحمت معظم القطاعات كالفندقة والإلكترونيك والكهرباء التقنية ... والّتي كانت مسبقا حكرا على الرجال وذلك بفضل البيئة الإجتماعية والسياسية والقانونية التونسية المشجعة على عمل المرأة، وعلى ممارسة حقوقها مقارنة بباقي الدول العربية.[2]

وعلى الرغم من ذلك، تواجه النساء المقاولات التونسيات مشاكل مشابهة بتلك السائدة في الدول العربية، كمشكلة تمويل البنوك، وصعوبة الحصول على أسواق لصرف السلع والمنتجات، إضافة إلى الظروف العائلية التي تجبرها على تحمل المسؤولية اتجاه أفراد الأسرة، زيادة على قلة إستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة كإحدى أهم أدوات العمل في التجارة والتسيير المقاولاتي.[2]

ومع ذلك، تمكنت بعض النساء التونسيات من إثبات ذواتهن في مجال المقاولاتية أمثال:

---

[1]– آسيا كسور، مرجع سابق، ص 19.

[2]– سارة الشمالي، "أقوى 100 إمرأة عربية للعام 2016 ". **جريدة أربيان بزنس**، العدد 6059، الصادر في 20 مارس 2016، ص 2.

[2]- آسيا كسور، مرجع سابق، ص 20.

- وداد بوشماوي: رئيسة الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، وهي أول امرأة عربية ترأس غرفة أصحاب الأعمال، حيث تمكنت بوشماوي من توظيف الخبرة التي اكتسبتها في إدارة مؤسسات عائلتها التي تنشط منذ عشرات السنين في قطاع النفط والنسيج، في تسيير منظمة الأعمال والتي عكست الثقل الإقتصادي للبلاد.

وفي عام 2013 اختيرت وداد بوشماوي أفضل سيدة أعمال في الوطن العربي، وفي 2014 تحصلت على جائزة مؤسسة الأعمال التجارية للسلام، من خلال مساهمتها في الحوار الرباعي الذي أنقذ البلاد من أزمته وحقق له الإستقرار وذلك باسم اتحاد الصناعة والتجارة. لذلك هي تلقب بـ«المرأة الحديدية»، خاصة بعد ترأسها لاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لأكثر من 6 سنوات، وذلك من سنة 2012 إلى غاية 2018، وقد منحت لوداد بوشماوي الجائزة التونسية للمرأة الأكثر تأثيرا هذا العام من قبل الغرفة الجهوية للنساء صاحبات الأعمال بتونس.[1]

المرأة المقاولة في المغرب:

لم يتجاوز عدد النساء المقاولات المسيرات أو المالكات لمقاولات في المغرب عتبة 700 امرأة مقاولة تشتغل في قطاعات متعددة، أغلبها تنتمي إلى قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في القطاع المهيكل حيث يرتكز معظمها في قطاع الملابس، وقطاع الخدمات. وتعد70% من المقاولات النسائية حديثة التكوين وترتكز في العاصمة الإقتصادية الدار البيضاء كما تتراوح أعمار75 % من النساء المقاولات مابين (30 و 39 سنة).[2]

أفادت دراسة حديثة أجريت سنة 2015 حول النساء المقاولات بالمغرب أن عددهن وصل إلى 4036 إمرأة مقاولة، علما أن عددها لم يكن يتجاوز الألفين سنة 2005، حيث بلغ حضور النساء المقاولات بين سنتي 2005 و 2010 في القطاع الخدماتي 8205 امرأة مقاولة أي بنسبة 48,1% ، وفي التجارة 12,466 ألف مقاولة، والمجال الصناعي بمجموع 1744 ما يعادل 31,7%.

[1]- نجيبة مخلوف، "وداد بوشماوي: المرأة التي تحدّت ذكورية رجال الأعمال في تونس"، **موقع مجلة ميم**، بتاريخ 18 جانفي 2018،

http:// meemmagazine .net.

[2]- آسيا كسور، مرجع سابق، ص 21.

ووصل عدد النساء المقاولات في مجال البناء والأشغال العمومية إلى 3,080 ألف مقاولة، أما في الزراعة والصيد البحري فقد قدّرت ب 322 مقاولة، وفيما يخص قطاعي المعادن والطاقة فوصل فيه عدد النساء المقاولات إلى 96 إمرأة مقاولة.[1]

هذه النسب توحي بوجود مناخ أعمال يشجع النساء على البروز في المجال المقاولاتي رغم العوائق الّتي تتعرض لها المرأة المقاولة في المغرب والمشاكل التي تعاني منها كالمشاكل التقنية في الإنتاج ومشكل التوزيع، ضف إلى ذلك صعوبات الحصول على القروض وكذا البيروقراطية التي أصبحت تقف عائقا أمام كل الإستثمارات.

مع ذلك فالمرأة المقاولة في المغرب في تطور ملحوظ خاصة مع إستفادتها من مساعدات المنظمات الأجنبية والدولية، كالجمعيات النسوية الإسبانية وكذا صندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة، وكذا استفادتها من تجارب الدول الأخرى، وذلك بفضل حصولها على التكوين والتأهيل لرفع قدراتها التنافسية ونشر الفكر المقاولاتي لديها، والإستفادة من الندوات الجمهورية والدولية للتكوين.

ومن بين أبرز المقاولات في المغرب:

- **سلوى إدريسي أخنوش:** أسست شركة تختص في توزيع المنتجات النفطيةAkwa بإسم Group ، وهي تحتل حاليا منصب الرئيسة التنفيذية في مجموعة التجزئة والسلع الفخمة Aksal ، وكما أنها تحتفظ بالحقوق الحصرية في المغرب لتوزيع علامات تجارية معروفة من بينها Zara و Banana Republic و Gap .[2]

لم تعد المقاولاتية النسوية اليوم في المرحلة الجنينية، ومع ذلك يجب عليها أن تتقوى أكثر لكي تتيح رؤية أوضح للنساء في مختلف القطاعات، لأنهن لازلن حبيسات قطاعي الخدمات والتجارة، واللّذان يعرفان تنافسية كبيرة، خاصة في الدول العربية. عكس نظيرتها في الدول الغربية أين تبرزن بدرجات عالية في مختلف القطاعات، ولو بالإعتماد على إمكانيات بسيطة، لذلك تجدهن متفوقات في هذا المجال، ضف إلى ذلك دعم الدولة لهن والإستقلالية الّتي تتمتع بها المرأة الغربية، أما المرأة العربية فمازالت تعترضها الكثير من

[1]– "تعرف على أشهر نساء أعمال عربيات ذات نفوذ وهن 6"، **موقع العربية CNN**، بتاريخ 7 يناير 2016، **https://arabic.cnn.com**

[2]- آسيا كسور، مرجع سابق، ص 21.

الصعوبات والّتي تعيقها لفرض نفسها داخل النسيج الإقتصادي الوطني، كصعوبات التمويل الّتي تمنع النساء من الوصول إلى الأسواق، البيروقراطية في إدارة المعاملات، التأخر في المصادقة على طلب الموافقة على المشاريع...

كما أن غالبية المقاولات الّتي تديرها النساء اليوم هي شركات صغيرة، وهذا النوع من الشركات تبقى فرص حصولها على التمويلات ضئيلة، لذلك على الجهات المعنية تسخير الآليات الكفيلة بتسريع الدينامية المقاولاتية النسائية في الدول العربية خاصة، وتمكين النساء المقاولات من الإستفادة من إجراءات الدعم الأولوية كآليات تمويلية ملائمة ومن البرامج التي تروم إلى خلق نسيج يعمل على الربط بين هياكل دعم المقاولات.

المبحث الثالث

مسار النشاط النسوي في الجزائر

لمدة ثلاثين سنة والجزائر تعيش تحت سيطرة المستعمر الطاغي الذي كرس كل جهده وقوانينه للقضاء على الوحدة الوطنية الجزائرية، حيث عملت السلطات الفرنسية على نهب أراضي السكان من خلال سن القوانين المجحفة كقانون مصادرة الأراضي، وفرض الضرائب وإنتهاج سياسة الأرض المحروقة... الخ.

وقد أدت هذه السياسات إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للفلاحين والأهالي ما أدى بهم إلى التوجه نحو الجبال ومواجهة الحياة القاسية على الرجل بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة الّتي تحملت أعباء الحياة الوعرة والصعبة للقيام بمسؤوليتها نحو عائلتها.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى كيفية تطور العمل النسوي في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، مع التطرق إلى مساعي التمكين الإجتماعي والإقتصادي في الجزائر من خلال ذكر أهم ما قامت به الدولة الجزائرية لتمكين المرأة إجتماعيا وإقتصاديا.

المطلب الأول– تطور العمل النسوي في الجزائر قبل وبعد الإستقلال:

شهد النشاط النسوي في الجزائر عدّة تطورات، نظرا لما عايشته الدولة الجزائرية من فترات خاصة إبان الإحتلال الفرنسي، وقد كانت النساء تمثل قوّة مواتية مع نظيرها الرجل، ومن بين هذه النساء وريدة لوصيف، حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، مريم بوعتورة، جميلة بوعزة، فاطمة نسومر...الخ أسماء خلدها التاريخ كافحت من أجل إستقلال الجزائر منذ إندلاع الثورة التحريرية 1954 م، إلى غاية الإعلان عن الإستقلال عام 1962م، هن نموذج المرأة الجزائرية التي لم تتوان ولم تتردد في تحمل المسؤولية إتجاه الثورة التحريرية المجيدة، حيث أخذ نشاط المرأة الجزائرية الثورة عدة أنماط وأشكال تباين بين العمل الميداني والنضال الكفاحي،[1] وحتى بعد الإستقلال سعت المرأة الجزائرية أن تبرز مكانتها في المجتمع بكل الطرق الممكنة، رغم العوائق التي كانت تواجهها خاصة الفترات الأولى من الإستقلال.

[1] -Farida Routhane, « La Contribution des Femmes Algériennes à la R évolution de Libération 1954-1962 **». Democratic Arab Center-For Strategic Political & Economic Studies**, Département des études féminines, n 958, p 34.

أولا- أثناء الفترة الإستعمارية:

تحملت المرأة في الفترة الإستعمارية مهاما كثيرة ومتنوعة، وكان عملها يتمحور حسب المناطق، ففي الريف تعمل المرأة في الزراعة وتربية المواشي وفي المدن تعمل على الخياطة والحياكة والتوليد، وفي الصحراء كذلك الحياكة وصناعة الفخار.

وعلى العموم، كنّ يساعدن الثوار بخياطة الملابس وإعداد الأكل، العناية بالجرحى، والقيام بمظاهرات أمام البلديات ضد تجنيد الأبناء في صفوف الجيش الفرنسي.

وفي هذا الصدد، صرّحت الباحثة الفرنسية" Turshen Meredith" "تورشن موروديث" واصفة النساء الجزائريات إبان الثورة :" أنهن شاركن بفاعلية كمقاتلات وجواسيس وفي جمع التبرعات وكذلك كممرضات وفي غسل الملابس وكطاهيات".[1] وقد تم تسجيل سنة 1956 حوالي 400 مجاهدة مقابل 300 ألف رجل . أما عن العمل المقاولاتي أو النشاط في المجال الإقتصادي عامة في هذه الفترة، فقد كان ضعيفا جدا، حيث كانت نسبة النساء الناشطات في هذا المجال تمثل 1% فقط، وكانت تتمحور أهم نشاطاتهن في طحن الحبوب بوسائل تقليدية، ونقلها إلى مراكز خاصة في أعالي الجبال والغابات لبيعها، والإبداع في صنع الزرابي والألبسة الصوفية وبيعها، والقيام بمبادلات تجارية من أجل سد حاجيات ولوازم البيت.

ثانيا- غداة الإستقلال:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمس عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها تمكنت

من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية، ولأن المرأة لعبت دورا بطوليا جنبا إلى جنب الرجل إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد إستحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مرّ بعدّة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات مجتمعية، وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيه سلبا وإيجابا سواء من الناحية السياسية والاقتصادية، فسياسيا مرت ب:

[1] - ibid,.

1- مرحلة الأحادية الحزبية:

تعد هذه المرحلة بمثابة فترة إنتقالية من عهد المستعمر إلى نظام ينادي بالشرعية الثورية، وسعى حزب جبهة التحرير الوطني للسيطرة على مقاليد الحكم، وبسبب الفكر التقليدي السائد كانت وضعية المرأة شبه مهمشة، ومع ذلك عمد النظام الجزائري إلى إعطائها بعضا من الحقوق.

إذ جاء في أول دستور للجزائر المستقلة عام 1963 إقرار المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وذلك لإخراج المرأة من الوضع التقليدي الّذي تعيشه، وكما منح قانون خميستي الّذي صادق عليه المجلس التأسيسي في 29 جوان 1963 مكانة هامة للمرأة، وذلك بإشراكها في الحياة العامة، وإعطائها فرصة للتعليم. حيث بلغت نسبة نسبة التعليم سنة 1966، 37%.

هذا الإرتفاع الإيجابي للمستوى التعليمي أدى إلى مضاعفة اليد العاملة النسوية أكثر من ثلاث مرات في أقل من أربعين سنة، حيث بلغت نسبة اليد العاملة النسوية سنة 1977، 5,2 % مع ذلك تبقى هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالمغرب وتونس، حيث بلغت النسبة في المغرب 26% أما في تونس 25%. وقد تضمن ميثاق الجزائر عام 1964 نداءا صريحا للمرأة الجزائرية يدعوها للمشاركة في العمل السياسي والإقتصادي، وأن "تجعل طاقتها في خدمة بلدها من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية بحيث يكون العمل، هو السبيل الحقيقي لترقيتها".[1]

2- مرحلة التعددية الحزبية:

طبقت التعددية الحزبية بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدّة الحكم عام 1988، ولم يظهر مظاهر تطبيق حقوق المرأة وتقرير المساواة بين الجنسين فعليا إلاّ في هذه الفترة، ففي عهد هواري بومدين كان هناك بعضا من التحفظ والتشدد لتكون المرأة والرجل في نفس الرتبة، لكن مع تطبيق التعددية الحزبية في عهد الشاذلي توسعت حظوظ المرأة في التعليم والعمل لا سيما في المجال الإقتصادي، وكما ذكرت بعض إحصائيات

[1]- حمزة زيتوني، »المرأة الجزائرية شريك أساسي في التنمية» .**مجلة جواهر الشروق**، العدد7835، الصادر في 2015/09/17، ص 49.

الديوان الوطني للإحصاء فإنه من (1988 إلى 2015) تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرّة من 500,90 ألف إلى 2,275 مليون، حيث بلغت القوة العاملة الكلية في سبتمبر 2014 حوالي 11,453 مليون شخص من بينهم 2,078 مليون إمرأة أي ما يعادل 18,1%.

وحسب الباحث الإقتصادي "عمر هارون" بجامعة المدية فإن هذه النسبة إرتفعت بعد ولوج المرأة عالم المقاولاتية والّتي قامت بخطوات عملاقة لفائدة الاقتصاد الوطني، خاصة وان دستور 89 دعم المرأة بتوسيع حقوقها السياسية والإقتصادية، وفي سنة1995 صادقت الجزائر على مؤتمر بكين، بحيث اتجهت الحكومة إلى إعتماد سياسات تستجيب لقضايا ومتطلبات المرأة والقضاء على كل أشكال التمييز ضدّها في إتفاقية (CEDAW)سنة 1996، وفي نفس العام تم إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة، وتم وضع خطط وبرامج للتكفل بالنساء خاصة المهمشات من قبل المجتمع والأسرة.[1]

إضافة إلى إقامة برامج حكومية تهدف إلى إدماج المرأة في الحياة العامة، ومنها الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة، وكان ذلك في مارس 2010، بمقتضاها يتم السماح للنساء بالإستفادة من برامج دعم التنمية من أجل التعاون وإتّخاذ القرارات بين الرجل والمرأة، ويليه برامج لدعم قيادة المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة والّذي يهدف إلى تأهيل المرأة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، وقد تقلدت المرأة عدّة مسؤوليات كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان، كما ترشحت في الإنتخابات الرئاسية سنتي (2004 و2009) من خلال مشاركة رئيسة حزب العمال "لويزة حنون".

وقد مثلت المرأة نسبة 46,49% من الهيئة الإنتخابية التشريعية، و50,68% منهن شاركن في رئاسيات 2004.

ورغم هذا لم ترق نسب التمثيل السياسي إلى مستوى طموح المرأة الجزائرية، أين بلغت نسبة النساء المشاركات في البرلمان للعهدة 2007- 2012، 7,75% بالمجلس الشعبي الوطني، وقد إرتفعت هذه النسبة في تشريعات 2012 بفضل إعتماد نظام الكوطة

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

النسوية.[1] وتشريعات 2017 وصلت 145 إمرأة إلى البرلمان، بما يقارب ثلث عدد نواب المجلس النيابي وبنسبة 31.38% من العدد الإجمالي البالغ 462 نائب.[2]

المطلب الثاني- مساعي التمكين الإجتماعي والإقتصادي للمرأة في الجزائر:

عملت الجزائر على تشجيع إدماج المرأة في الإقتصاد الوطني لاسيما في مجال المقاولاتية الّذي أصبح له إهتمام كبير لدى السلطات المعنية، حيث عرف العمل النسائي في السنوات الأخيرة تطورا هاما من ناحية الكم ومن ناحية الخصائص، ولفهم الموضوع أكثر سيتم التطرق إلى كيفية دعم المرأة إجتماعيا وإقتصاديا، مع التطرق إلى الدور الّذي تلعبه المقاولاتية النسوية في تدعيم التنمية الإقتصادية.

أولا- مساعي التمكين الإجتماعي للمرأة في الجزائر:

يعتبر التمكين الإجتماعي فاعل أساسي لبروز المرأة في المجتمع، كونه السبيل الأول لتحفيز المرأة وظهورها في الحياة العامة.

وقد عرفت المرأة الجزائرية بعد الإستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهذا ما يتبين من خلال المؤشرات والإحصائيات التالية:

1- تطور المستوى التعليمي للمرأة:

منحت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال أهمية كبيرة للوضعية التعليمية ، حيث إنتهجت سياسة مجانية التعليم وإلزاميته خاصة في المراحل الدراسية الأولى.

وقد أدت هذه السياسية إلى إرتفاع محسوس في معدل التمدرس وما صاحبه من انخفاض ملحوظ في معدل الأمية، وهذه السياسة أعطت فرصا متساوية لكلا الجنسين ما أدى إلى توفير الخدمات الاجتماعية المدرسية المتمثلة في المراقد، المطاعم والنقل المدرسي، إضافة إلى المنح المدرسية.[3]

---

[1]-نفس المرجع، ص 11.

[2]- عبد الوهاب بوكروح، "الجزائر في المرتبة 25 عالميا في مجال تمثيل النساء بالبرلمان"، **مجلة بوابة الشروق**، العدد 8280، الصادر في 20 جانفي 2018، ص 33.

[3]- Hassane triki, « Social Cultural Dimensions of the Participation of Algérien Women in the Development Process », 16/07/2017,p 05.

http:// www. Article- 14-n3 triki hassane.

كما ساهمت الإستثمارات الضّخمة في هياكل التعليم بأن تجعل المدرسة أقرب إلى التلاميذ وبالخصوص القاطنين في المناطق النائية والأرياف. ما شجع على تمدرس الإناث التطور الإيجابي في نسبة تمدرس للإناث مقارنة بالذكور سيتم ملاحظته من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 2 – تطور معدل التمدرس للإناث مقارنة بالذكور للفئة العمرية (06-14 سنة) خلال الفترة (1966-2008):

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)	النسبة الإجمالية (%)
1966	56,80	39,60	47,20
1977	80,80	59,60	70,40
1987	87,75	71,56	79,86
1998	85,28	80,73	83,05
2002	92,02	88,40	90,25
2006	96,10	94,06	95,10
2008	96,43	94,31	95,39

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

تبين معطيات الجدول أن تعليم البنات في تطور ملحوظ حيث ارتفعت نسبة التمدرس من 39,60% في سنة 1966 إلى 94,06%سنة 2006 ولتصل إلى 94,31% في سنة 2008، وهذه النسبة تؤهل المرأة للمشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

كما لوحظ في الآونة الأخيرة تفوق البنات على البنين في مجال التعليم لاسيما في النتائج المحصلة، وهذا التفوق في وضع مستمر وذلك في كل الأطوار الدراسية بدءا من الإبتدائي إلى غاية الجامعي. فعلى المستوى الجامعي بلغت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة (2006 -2007) أكثر من 69%، وقدرت نسبة البنات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج ب43,6%.[1]

ثانيا- مساعي التمكين الإقتصادي للمرأة المقاولاتية:

[1] – ibid , p 6.

تعمل الدول على تعزيز دور المرأة في شتى الميادين، وذلك من خلال تمكينها إقتصاديا وإجتماعيا من أجل تعزيز مكانة المرأة إقتصاديا وتثمين دورها من خلال تقديم تسهيلات للنساء الناشطات خاصة في مجال المقاولاتية وإزالة العقبات الّتي تقف حكرا على تقدم المرأة.

شهد العمل النسائي منحنا تصاعديا، إذ إرتفعت نسبة النساء الناشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة، فانتقلت من 109,000 إلى 1,41 مليون إمرأة ما بين عامي 1966-1998، وتضاعفت بالتالي 12 مرة خلال 22 سنة أي بمعدل متوسط نمو يقدر بنسبة 59% ، وهكذا انتقلت نسبة النساء العاملات من 2% سنة 1966 إلى 12,89% سنة 2000 إلى 14,18% سنة 2001 و16,9% سنة 2007، دون إحتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الّذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء الناشطات مقابل 54% لدى الرجال.

كما عملت الدولة على التأهيل الذاتي للنساء في وضع صعب وإعادة إدماجهن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وهذا من خلال تطوير مواردهن وإمكانياتهن الداخلية وضمان دعمهن من الناحية الإجتماعية من جهة، والتعرف على إحتياجاتهن في مجال التكوين المهني لتأهيل ودعم قدراتهن خاصة في الحصول على قروض مصغرة من جهة ثانية.

ومن أجل إدماج المرأة وتمكينها إقتصاديا وتوفير فرص التدريب والتأهيل النوعي وتشجيع المقاولاتية النسوية تم اعتماد برامج في مجال التكوين والتعليم المهنيين، من خلال إنشاء الفروع المنتدبة، وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات في هذه المناطق بالالتحاق بها، حيث تعمل هذه المراكز على تعليم النساء وتدريبهن على كيفية إنشاء مؤسسة أو مقاولة والأسس الواجب توفرها للنجاح في عالم الأعمال.

كما تم تمديد السن القانونية للتكوين من 25 إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين.

كذلك تم إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موّجهة للنساء الحرفيات وكل اللّواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات صغيرة.[1] وهذا بغية تعزيز المقاولاتية وتمكينها إقتصاديا، وتطوير دورها في التنمية الإقتصادية.

ويمكن إبراز مظاهر التمكين الإقتصادي للمرأة مقارنة بالرجل في الجزائر في الجدول الموالي:

جدول رقم 3- توزيع السكان الناشطين في المجال الإقتصادي وحجم ومعدل النشاط الإقتصادي للمرأة مقارنة بالرجل لسنة 2014:

السنة	السكان الناشطون (بالألف)			معدل النشاط الإقتصادي(ب%)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
24-15	316	39	355	19,2	2,4	10,8
24-20	1202	264	1467	61,6	14,2	38,5
29-25	1657	574	2231	86,9	33,3	61,5
34-30	1524	452	1975	92,2	27,6	60
39-35	1160	324	1484	90,5	22,7	54,8
44-40	1091	254	1345	92,3	20,2	55,1
49-45	919	187	1106	91,1	17,7	53,6
54-50	769	118	887	82,1	12,2	46,6
59-55	477	46	523	62,5	6,2	34,8
60 و أكثر	313	31	344	16,6	1,8	9,6
المجموع	**9429**	**2288**	**11716**	**66,3**	**16,3**	**41,5**

المصدر:O.N.S : Données statistiques ,n 671,2014

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويتبين من خلال معطيات الجدول أن عدد الإناث الناشطات في المجال الإقتصادي بلغ 574000 في ما يخص الفئة العمرية من 25 إلى 29 سنة بمعدل يقدر ب 33,3 %، ثم تليها في المرتبة الثانية بمعدل يقدر 27,6 % الفئة العمرية من 30- 34 سنة، وتتناقص النسبة كلما زادت الفئة العمرية،34 سنة،[1] وتتناقص النسبة كلما زادت الفئة العمرية، أما فئة الذكور فهي أكثر نسبة من فئة الإناث وهذا ما يدل على طبيعة المجتمع الجزائري الذكوري.[2]

ومن أجل حماية المرأة أكثر خصّصة الجزائر حماية خاصة بالمرأة المقاولة، وتمكينها إجتماعيا وإقتصاديا، كحمايتها من مختلف مظاهر العنف والتهميش من قبل المجتمع الرافض لولوج المرأة مجال المقاولاتية ومنافستها للرجل فيه، وفرض قوانين لحماية المرأة المقاولة في الأسواق، وذلك راجع لإحتكار الرجال للسوق على النساء وفرض هيمنتهم على منتوجات المرأة، والعمل على المساواة في تقديم القروض البنكية وتسهيل عملية التمويل لكلا الجنسين.

[1] – لطيفة مناد،((المرأة المقاولة والمشاركة الإقتصادية في الجزائر)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، تخصص الإحصاء الوصفي، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، ص ص،38 39.

خلاصة واستنتاجات:

عمدت الدراسة والّتي هي بعنوان المقاولاتية النسوية في الجزائر في هذا الفصل إلى التركيز على الإطار المفاهيمي للمقاولاتية النسوية، مع مع التطرق إلى ماهية المقاولاتية، وإبراز أهم شروط ولوج النساء لعالم المقاولات، وكذا التطرق للنماذج المختلفة عن المقاولاتية النسوية عبر العالم، وتوصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أنه يستوجب التكفل به والمساهمة في تطوره من قبل السلطات المعنية خاصة وأنه أصبح ينال اهتمام معظم الباحثين الّذين يدرسون كيفية تنميته والحث على تعزيز دور المرأة في الحياة العامة مثلها مثل الرجل.

منه تم إثبات الفرضية القائلة: تعتبر المقاولاتية النسوية أحد أهم الركائز الّتي تساهم في تدعيم المرأة إقتصاديا، إجتماعيا وسياسيا.

الفصل الثاني

آليات مرافقة المقاولاتية النسوية وواقعها في الجزائر

لطالما حظيت المرأة بمكانة مرموقة في المجتمع من خلال رد الاعتبار لها عن طريق توسيع الحكومة لحقوقها في شتى المجالات، والاعتراف بدورها كفاعل بارز إلى جانب الرجل، لذلك عرفت المرأة في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظًا خاصة في عالم الأعمال، وهذا راجع إلى آليات الدعم المخصّصة لها من قبل الدولة ومن قبل المؤسسات غير الرسمية كالمجتمع المدني، وللتعمق أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل المتمثل في الإطار القانوني والمؤسساتي للمقاولاتية النسوية وواقعها في الجزائر إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول:** الآليات القانونية والبرامج والمبادرات المعتمدة لترقية المقاولاتية النسوية.
- **المبحث الثاني:** الآليات المؤسساتية المكلفة بترقية المقاولاتية النسوية.
- **المبحث الثالث:** واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المبحث الأول

الآليات القانونية والبرامج والمبادرات المعتمدة لترقية المقاولاتية النسوية

يشهد العالم اليوم تنامي وعي فكري ناتج عن صحوة مواطنة تكاد موجتها تشمل جميع مكونات النظام الإقتصادي، ما يخلق مناخ أعمال يحفز عزائم المستثمرين الوطنيين والأجانب بما في ذلك المؤسسات الإقتصادية خاصة تلك التي تديرها النساء، وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تفعيل آليات قانونية لترقية المقاولاتية النسوية من الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016.

المطلب الأول- القوانين المنظمة للمقاولاتية النسوية:

المرأة مرآة المجتمع، فهي التي تعكس مدى تقدمه وتطوره ورقيه، وبقدر مراعاة المجتمع لظروفها ومساندتها والاهتمام بتعليمها يكون ارتقاؤه بأجياله، فحقوق المرأة ليست مجرد قضية إنسانية بل قضية وطنية ترتبط بمختلف المجالات الفكرية والإقتصادية...الخ.

أولا- الدساتير والقوانين الداخلية:

وضعت الحكومة الجزائرية آليات قانونية من أجل حماية المرأة خاصة في ميدان العمل وهذه الآليات تبناها القانون والدستور، ويتضح ذلك من خلال جل الإصلاحات التشريعية والدستورية التي وضعتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال وصولا إلى يومنا هذا أين تم فيه إعطاء كثير من الحقوق التي تتعلق بالمرأة سواء قانون الأسرة، قانون الجنسية، القانون المدني وقانون العمل وهو الأكثر إرتباطا بموضوع دراستنا.[1]

لكن قبل التطرق إلى الدساتير والقوانين المدعمة للمرأة سيتم التطرق إلى القوانين والمراسيم الّتي تساهم في تقوية الإستثمار وبناء إقتصاد قوي، وعليه عملت السلطات الجزائرية على ترقية مجال الإستثمار بشكل كبير منذ نهاية التسعينات والّتي يمكن إعتبارها قفزة نوعية نحو إقامة قطاع حقيقي، ففي حالة غياب مناخ ملائم للإستثمار لا يمكن للمرأة المقاولة أن تتشجع في المجال المقاولاتي، وعليه إتخذت الدولة الجزائرية إجراءات من أجل

[1]- الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر، بتاريخ 18 يونيو 2013، على 54 : 10.

Html file://users/hp/dounloads

تحقيق التنمية الإقتصادية وتهيئة مناخ إقتصادي قوي، حسب ما نصّ عليه المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991الخاص بتحرير التجارة الخارجية.

والمرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الإستثمارات وخلق مكتب وحيد على المستوى الوطني سمي بوكالة ترقية ودعم الإستثمارات "APSI" عام 1994. كذلك الإجراءات الهادفة إلى تحرير عمل البنوك وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض نسبة الفائدة إبتداءا من سنة 1998.

بالإضافة إلى صدور الأمر رقم 01/ 03 الصادر في 20 أوت 2001، المتعلق ببرنامج تأهيل المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والّذي يعتبر من أهم قوانين الإستثمار التي منحت آليات لدعم المقاولاتية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا إلى جانب المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بأشكال الدعم والإستفادة من الآليات الجديدة بغية توفير مناخ إقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

كما تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والنمو وذلك ما بين سنتي (2000- 2004)، بغية بناء إقتصاد حر يدعوا إلى التنمية المستدامة.

ومنه، يمكن القول أن الحكومة الجزائرية سعت خلال هذه السنوات إلى تبني آليات قانونية بهدف بناء إقتصاد يمكن له المساهمة في التنمية وخلق جو يساعد على نجاح المقاولاتية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهدف تطوير عالم الأعمال والتخفيف من العراقيل الّتي تعيق تطور هذا القطاع والّذي يساهم في التنمية الإقتصادية للبلاد، من خلال إقامة التناصف والتعاون بين الرجل والمرأة في المجال المقاولاتي.

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع سيتم التطرق إلى الدساتير والقوانين الّتي أقرّت بتدعيم المرأة في المجال الإقتصادي والمقاولاتي والحث على تجسيد المساواة بينها وبين الرجل.

[1]- أحمد بن قطاف، حمزة فيشوش، "المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".**ملتقى وطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر**، خلال 2010 – 2011، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و 19 ماي 2011.

1- الدستور:

عملت الدولة الجزائرية على الإعتراف في دساتيرها بإقرار المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل والنشاط الإقتصادي، والّذي يفتح المجال أمام المساواة بين الجنسين في مجال المقاولاتية.

حيث جاء فيه "عدم التمييز وضرورة المساواة بين المواطنين نساء ورجالا».[1] أي المساواة في إبرام العقود وجميع الحقوق المرتبطة بمجال العمل والنشاط الإقتصادي بين جميع العمال سواء من النساء أو الرجال.

كذلك تضمن إقرار تمييز إيجابي لصالح المرأة بعدم تشغيلها في الأعمال المضرة بالصحة، وجاء في دساتير 1963، 1976، 1996 مواد تضمن حقوق المرأة من خلال إقرار المساواة لكل المواطنين والمواطنات بإزالة العقبات ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الّتي تقف حاجزا في المساواة بين المواطنين وتعوق إزدهار الفرد وتنمي شخصيته وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لا سيما المرأة.[2]

كما أقرت كافة الدساتير الجزائرية على أنه مثل الرجل والمرأة الحق في الإضراب سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو العام، كذلك لها الحق في تقلد مناصب في الدولة.

وجاء في دستور 1976 في المادة 39: "**يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة**"[3] توحي عبارة الحرفة بحق المساواة بين الجنسين في المجال الحرفي، وهو المجال الّذي تنشط فيه النساء المقاولات بشكل أكبر.

وجاء في المادة 31 من دستور 1989 بأن "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، وواجبهم أن ينقلوه

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي، رقم 12/ 03، **الجريدة الرسمية**، العدد 16، الصادر في 28 نوفمبر 1996، ص 3.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 76- 06، المؤرخ في 12 شعبان عام 1399 هـ الموافق ل 7 يوليو سنة 1976، المتعلق بالتعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الصادر في 24 نوفمبر 1976، ص 3.

من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته"[1]، وتنص المادة 42 من دستور 1989 على مايلي: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"[2].

كما نص دستور 1996 على حق المرأة في العمل في المادة 24 الّتي تقول " يرتكز المجتمع على العمل، ولكل المواطنين الحق في العمل... تخضع الأجور للمبدأ القائل: التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر».[3]

وفيما يخص حق المرأة في إنشاء أو الإنخراط في الجمعيات، فقد أقرّ دستور 1963 في المادة 19 ودستور 1976 في المادة 56 ودستور 1989 في المادة 39، بأحقية كل مواطن في إنشاء الجمعيات، وأما دستور 1996 فقد أقر في مادته 41 "على أن حق المواطن في إنشاء الجمعيات مضمون، وبأن الدولة تدعم إزدهار الحركة الجمعوية"، وقد تم تشكيل أول جمعية مستقلة للنساء في 08 مارس 1979 (CFIU).[4]

وبموجب هذه المواد تم تأسيس جمعيات لسيدات أعمال.

زيادة على ذلك فإن للمرأة الحق في إدارة ممتلكاتها حسبما نص عليه الدستور في المادة 52 منه على أن: "الملكية الخاصة مضمونة"[5] وهنا يقصد به الجميع أي كلا الجنسين ودون تمييز. كما نصّت المادة34 من دستور 1996 المعدل والمتمم في سنة 2008 بموجب القانون 08-19 المؤرخ في 2008/11/15، على أن: «مؤسسات الدولة تستهدف ضمان المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، بإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية، والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.[6]

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، رقم 89– 18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق ل 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 9، الصادر في 23 رجب عام 1409 هـ الموافق ل أول مارس سنة 1989، ص 10.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]– نفس المرجع.ص.20.

[5]–نفس المرجع، ص 20.

[6]– عبد الرحمان خليفي وآخرون، "الحماية القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل الجزائري". **الملتقى الدولي حول المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة**، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة جيجل، 2012.

كذلك حثّ التعديل الدستوري لسنة 2008 وتحديدا المادة 6 الّتي تعدل المادة 31 مكرر على المساواة بين الجنسين وترقية مكانة المرأة سياسيا، إقتصاديا وإجتماعيا، إذ تقول: "تعمل الدولة على تجسيد المنافسة بين الرجل والمرأة كغاية قصوى وكعامل لترقية المرأة وإزدهار الرجل والمرأة وتلاحم المجتمع وتطوره"[1]. أي أن الدولة تكرس جهودها من أجل تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتركز على ترقية المرأة من أجل تطور المجتمع، وتعمل على خلق المنافسة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات بما في ذلك المجالات الصعبة على المرأة كالمقاولاتية.

كذلك المادة 51 من الدستور والّتي تنص على " تساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط الّتي يحددها القانون".[2]

زيادة على الحقوق الّتي نصّ عليها الدستور لفائدة المرأة، كذلك عمل القوانين، على إحترام دور المرأة في المجال الإقتصادي، من خلال تثمين وتعزيز دورها لإسترجاع مكانتها المستحقة في كل المجالات بالخصوص المجال المقاولاتي.

2-القوانين الداخلية:

من القوانين المؤكدة على دور المرأة الإقتصادي والمحفزة على ولوج عالم المقاولاتية نذكر:

القانون العضوي 12/ 03 في مادته 29، التي تنص على عدم التمييز وضرورة المساواة بين المواطنين نساء ورجالا، وذلك من أجل التكافؤ والتناصف بين الجنسين وأنه لا يوجد أي إختلاف بين الذكر والأنثى.

كذلك القانون 82-06 المؤرخ في 27 فيفري 1982 المتضمن علاقات العمل الفردية فإنه نص على مبدأ المساواة بين الجنسين في المادة 08 منه، يستفيد العمال من نفس

[1]-عمار عباس،"القانون الدستوري الجزائري ". **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد 12، الصادر في 09 أفريل 2012، ص16.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 19، ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المتعلق بالتعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 63، الصادر في 16 نوفمبر 2008، ص 04.

الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات مهما كان سنهم وجنسهم ما دامت مناصب العمل متساوية.[1]

ومهما كان قطاع النشاط الذي تنتسب إليه المرأة فهي من حقها التغطية في صندوق الضمان الإجتماعي في حالة تعرضها لأي ضرر أو مرض يمنعها من مداولة عملها أو نشاطها الإقتصادي.

لتضمن المرأة الجزائرية بذلك مكانتها شيئا فشيئا ولتعمل جاهدة على إثبات نفسها بنفسها، لاسيما في مجال العمل بصفة عامة ومجال العمل المقاولاتي بصفة خاصة لأنه لا معنى للمرأة أن تنشط في مجال صعب كالمجال المقاولاتي دون آليات قانونية تضمن وتذكر حقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا- المواثيق الإقليمية والدولية:

لم تكتف الدولة الجزائرية بضمان حق المرأة في القانون والدستور فقط، بل عملت على ضمان ذلك من خلال المصادقة على عديد من الإتفاقيات الدولية والمواثيق الإقليمية خاصة تلك المتعلقة بحقوق المرأة في العمل وفي النشاط الإقتصادي والّتي من شأنها تشجع المرأة على ولوجها عالم المقاولاتية ومن بينها:

1-مواثيق إقليمية:

بموجب المرسوم الرئاسي 03-69 المؤرخ في 16 أفريل 2003 صادقت الجزائر على إتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية أين تم إعتمادها في 24 فيفري 2002 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من مارس 2003، وهي منظمة تظم مجموعة من الدول العربية كتونس والمغرب، مصر...، تم تأسيسها سنة 2002، تعقد إجتماعات سنويا، وقد ترأست الجزائر هذه المنظمة سنة 2007، وقد قامت المنظمة بتنفيذ مخططات للنهوض بالمرأة في المجال المقاولاتي من سنة (2008- 2012)، وعملت على إيجاد حلول لتطوير المجال المقاولاتي لدى النساء.

ومن أهدافها مايلي :

- تعزيز مكانة المرأة العربية في شتى المجالات والمجال المقاولاتي بوجه الخصوص.

[1]- نفس المرجع، ص 143.

- تنسيق المواقف العربية المشتركة لدى تناول قضايا المرأة في المحافل الإقليمية والدولية، وتنمية الوعي إزاء وضعية المرأة العربية في جوانبها الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، القانونية، والإعلامية، وتبادل الخبرات في مجال النهوض بالمرأة العربية والمقاولة بدرجة أولى، وإدماج قضاياها ضمن أولويات وسياسات التنمية الشاملة، من خلال القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.
- تأهيل المرأة إقتصاديا من خلال توسيع حظوظها في المجال المقاولاتي، كعامل أساسي لتقدم المجتمع العربي والتحسيس بأهمية دور المرأة في التنمية الإقتصادية.[1]

كما صادقت الجزائر على أهم المواثيق الإقليمية المختصة بحقوق المرأة لا سيما في المجال المقاولاتي، كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بموجب المرسوم 8737 المؤرخ في 03 فيفري 1987.

والّذي تنص مواده الثمانية عشر الأولى على حماية الحقوق الفردية، المدنية والإجتماعية والإقتصادية، مع ضرورة التركيز على حماية المرأة من أي تمييز والعمل على إبراز دورها في تنمية إقتصاد البلاد من خلال التكفل بقضاياها الّتي تخص مجال المقاولاتية.

وللإحاطة أكثر بالمهام الّتي يتولاها هذا الميثاق نذكر أهم مواده والّتي ذكرت فيها المساواة بين الجنسين، والحق في الملكية، والحق في المشاركة في الحياة الإقتصادية. ومن مواده نذكر:

- **المادة 2:** يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون تمييز، خاصة إذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو الإقتصادي خاصة، أو رأي آخر، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر[2]. هذه المادة تعترف بالمساواة بين الجنسين

[1] – **http://www.djazairess.com/faces/showarticle.xhtml.**

[2] – الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، مجلس رؤساء الأفارقة بدورته العادية، رقم 18، نيروبي (كينيا)، يونيو 1981:

https://www.ar. Wikipedia.org/wiki/

وترفض التمييز على أساس الجنس، في ممارسة الحقوق والحريات، ما يفتح المجال للمرأة لممارسة حقها في النشاط الإقتصادي.

- **المادة 9:** من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات،و يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها فى إطار القوانين واللوائح.[1] فمثلا يحق للمرأة أن تنشر وتعبر عن أفكارها حول المشاريع الراغبة في إنشائها بكل حرية وعلى السلطات المعنية، تقبلها ودعم أفكارها بإحاطتها بكل المعلومات الضرورية لإستكمال مشاريعها الخاصة.

- **المادة 13:** لكل المواطنين الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة لبلدهم... ،[2] أي أنه مثل الرجل والمرأة لهما الحق تسيير الشؤون العامة للبلاد، ويذكر منه المجال الإقتصادي والمقاولاتي، فيحق لهما أن ينشطا فيه بكل حرية ودون تفضيل أي أحد على الآخر.

إضافة إلى ذلك نصّ الميثاق على أن لكل شخص الحق في الإستفادة من الممتلكات والخدمات العامة وذلك في إطار المساواة التامة للجميع أمام القانون، ما سمح للمرأة من ممارسة حق التملك وإدارة وتسيير وتنمية ممتلكاتها وأموالها عن طريق العمل المقاولاتي.

- **المادة 22:** لكل شخص الحق في المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية...،[3] بمعنى أنه ليس الرجل فقط من له الحق في المساهمة في التنمية كونه يملك الأهلية على المرأة خاصة في مجتمع مثل الجزائر، كونه مجتمع ذكوري بل حتى للمرأة الحق في المشاركة في التنمية الإقتصادية وفي المجال المقاولاتي تحديدا، لما لها من ميزات تمكنها من البروز على الساحة الإقتصادية وبقوّة مثلها مثل الرجل، والإجتماعية كونها تمثل نصف المجتمع، والثقافية كون المرأة فاعل أساسي للتوعية في المجتمع.

2- المواثيق الدولية:

صادقت عليها الحكومة الجزائرية في المؤتمرات الدولية على مواثيق دولية، متعلقة بحقوق المرأة، وعملت على تجسيد برامج عمل هذه المؤتمرات على أرض الواقع، وسيتم ذكرها كالآتي:

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

- إتفاقية 1979 المؤرخة في 18 ديسمبر 1979 والّتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ في 22 جانفي 1996 والّتي نصت على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.[1] بمعني ضرورة عدم التمييز بين الجنسين وإعطاء النساء الحق في الإنخراط في المجلات التي يتواجد فيها الرجال بدرجة أولى كمجال المال والأعمال، ما يشجع على تطور المقاولاتية النسوية.

زيادة على كل هذه المواثيق والإتفاقيات سعت الدولة الجزائرية تعزيز مشاركة المرأة في المجال الإقتصادي المقاولاتي، وذلك من خلال ترقية التناصف بين النساء والرجال في النشاط الإقتصادي وترقية الإستثمار من أجل التنمية الإقتصادية، والحث على ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات. وعلى ضوء ذلك قامت الدولة الجزائرية بتبني برامج ومبادرات لترقية النساء في المجال المقاولاتي، والتي سنشرحها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني– البرامج والمبادرات المعتمدة لترقية النساء المقاولات:

في الأربع سنوات الأخيرة أصبحت المرأة الجزائرية اليوم تنافس الرجل في عالم الأعمال، خاصة في القطاع الحرفي والخدماتي وذلك بفضل مجموعة البرامج والمبادرات التي وضعتها الدولة والمتمثلة في:

1) **برنامج نشاطات الإحتياجات الجماعية:** يمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الإجتماعي والمهني للشباب إناثا وذكورا، وطالبي العمل على المستوى المحلي والمناطق المحرومة، وتعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة حيث تمثل نسبة 48.9 % سنة 2005. كما يعمل هذا البرنامج على إقامة ندوات جماعية من أجل تقديم المعلومات والملاحظات اللاّزمة للنساء الراغبات في الإطلاع أكثر على مجال المقاولاتية، عن طريق التقرب إليهن في الأماكن الأقرب لهن كدار الشباب والمتوفر في أغلب القرى بالنسبة للنساء القاطنات في المناطق النائية.
2) **برنامج الإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات:** وقد تم وضعه لفائدة خريجي التعليم العالي، في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق

[1]– نفس المرجع.

العمل،وقد وصل عدد طلبات العنصر النسوي إلى 47.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة، وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

يعمل هذا البرنامج على تقريب فكرة المقاولاتية النسوية لخريجات الجامعات، وتشجيعهن على ولوجه كون أن معظمهن يترددن في دخول عالم المقاولاتية ويفضلن الإستقرار في وظيفة عمومية، فهن يرون أن مجال المقاولاتية مجال صعب على النساء لكثرة مسؤولياته.[1]

3) برامج تعزيز عملية التكوين لفائدة المرأة: حث الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على "تعزيز عملية التكوين لفائدة المرأة وتطوير الآليات المتخذة وفق احتياجاتها والتزاماتها وكذا مستواها التعليمي".[2]

مع تأكيد الإرادة السياسية للدولة على التكفل بانشغالات المرأة المقاولة، وسعي الدولة إلى وضع ترتيبات وإجراءات عملية تساعد على تحقيق مشاريعها المهنية ومنحها فرصة النجاح والترقية الإجتماعية.

وهذه الإجراءات تتمثل في فتح مؤسسات التكوين المهني للنساء الراغبات في ولوج عالم المقاولات على المستويات الدنيا عن طريق تنظيم دورات تحضيرية من 6 إلى 12 شهرا في المهن اليدوية، ووضع برامج لتكوين المرأة الماكثة في البيت وبرنامج محو الأمية والتأهيل من أجل تحسين ظروف المرأة إجتماعيا وإقتصاديا وإدماجها في المجال المهني.

حيث أقرت الدولة بإقامة جملة من الإجراءات المشجعة للعمل النسوي من خلال إنشاء وكالات دعم تشغيل الشباب ووكالة دعم القرض المصغر لمساندة الشباب عامة والنساء خاصة الراغبات في إقامة مشاريع خاصة بهن، أين ارتفعت نسبتهن إلى حوالي 35%، ومع ذلك هذه النسبة تبقى ضئيلة في مجال المقاولاتية النسوية مقارنة بالدول المجاورة.[3]

---

[1]– شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 89.

[2]– نفس المرجع. نفس الصفحة.

[3]– حنان ح، «خمسون سنة من الجهود والنضال لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة» موقع جريدة المساء، عدد04، الصادرة بتاريخ 2012/07/05.

4) **برنامج تطوير المرأة في الوسط الريفي:** حيث قامت الدولة بتسطير 9000 مشروع جواري في التنمية الريفية(البرنامج الخماسي 2009/2004) بهدف تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي ل 100.000عائلة ريفية ولتطوير المرأة الريفية بصفة خاصة،[1]وتشجيعها على إدارة مشروعات صغيرة.

وقد ساعدت هذه المشروعات على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة، والنشاطات الحرفية، عن طريق تشجيع المرأة الماكثة في البيت ومن ثم ساهمت في إدماج المرأة الريفية في الحياة الإقتصادية وفي المجال المقاولاتي، وستحقق المرأة الماكثة بالبيت على خلق خلايا إنتاج وتأسيس مؤسسة مصغرة.[2]

5) **المقاربة الإستراتيجية للدولة لتنمية وتعزيز المقاولة النسوية (2012- 2014):**

عملت الدولة في إطار هذه المقاربة على التركيز حول النقاط التالية لتنمية وتعزيز المقاولاتية النسوية والّتي هي كالتالي:

- وضع أجهزة لدعم المقاولاتية النسوية ومرافقتها، لتقليل القيود والعراقيل الّتي تعاني منها النساء الراغبات في التوجه نحو عالم المقاولاتية.
- تشجيع النساء على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة متنوعة تشمل المجالات المختلفة، وليس فقط المجال الحرفي والخدماتي، بل حتى مجال الأشغال العمومية والبناء.
- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف مناطق الوطن، لتسهيل ولوج النساء لهذا القطاع.
- إعطاء الأولوية للأنشطة الصناعية القادرة فعلا على دعم تنمية الإنتاج وتطوير الصادرات في القطاعات التي تثبت أهميتها.

---

www.el-massa.com

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]- غنية توات، « بوتفليقة يدعو إلى إزالة العقبات أمام مشاركة المرأة إقتصاديا وإجتماعيا»، **موقع جريدة الفجر**، بتاريخ 2009/03/07.

http:// www.el-fadjre.com

▪ تهيئة الظروف المؤسساتية والإقتصادية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة للمقاولاتية النسوية من خلال آليات التكوين والتوجيه والمرافقة على مستوى الأقاليم[1].

هذه النقطة الأخيرة تعتبر محور رئيسي لهذه الإستراتيجية وعنصر أساسي لترقية التنمية الإقليمية بمشاركة الخريجات الشابات في مناطقهن الأصلية بهدف تطوير التنمية المحلية، وبتعزيز دورهن في خلق الثروات والوظائف على المستوى المحلي عن طريق إنشاء مشاريع تتماشى مع الإمكانيات والخصوصيات المحلية.

وعليه تهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير وتعزيز وتكثيف شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرأة وتمكينها من امتلاك الوسائل لإنشاء المؤسسات وتطويرها.[2]

كما صرح من جهته رئيس الجمهورية في خطابه يوم 08 مارس 2008 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة توجيهات أساسية لظهور مقاولة نسوية حقيقية، إذ صرح في هذا الصدد:

« يمكن للجزائريات اليوم هزم هذه التوقعات الإحصائية والّتي تبرهن على ضعف مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر، عن طريق مواجهة التحدي الهائل الذي يواجهه مجتمعنا ككل ألا وهو التحول إلى الإقتصاد الجديد والمبني على المؤسسة الكفء والمعرفة الفاعلة، والقضية الرئيسية ليست قياس مشاركة المرأة بعدد الأستاذات أو الطبيبات، ولكن بعدد المقاولات المنتجات للثروة ولخير أسرهن وخير أمتنا كلها، على الرغم من بعض التحركات المشجعة لا تزال إلى حد كبير مهملة».[3]

وأضاف قائلا « وإذا كان يسرني اليوم أن أهنئ الأجيال الشابة من الجزائريات لأنهن انتهزن الفرص المتاحة لهن، فأنا أدعوهن للمشاركة في هذه المغامرة المقاولاتية العظيمة التي

---

[1]– رئاسة الجمهورية، "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة العيد العالمي للمرأة،" نشر في موقع رئاسة الجمهورية، في 08 مارس 2008،

www.el-mouradia.dz

[2]– وحيدة بورغدة، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، الصادرة في 2012، ص، ص 132-134 .

[3] نفس المرجع، ص 134.

أعتبرها من بين أمنياتي، والّتي وحدها يمكن أن تحررنا من التطفل الريعي وتسمح لنا بالمشاركة بنشاط في تطور العالم»[1].

ولتحديد مضمون هذا الخطاب اعتمدت الدولة مقاربة تشريعية منذ 2012 لتعزيز المقاولاتية النسوية تركز على النقاط التالية:

6) مشروع ميثاق المرأة العاملة 2015: بادرت السيدة الوزيرة بمشروع ميثاق المرأة العاملة الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2015 ، الذي تجرى مقترحاته على مستوى وزارة العمل حيث يعمل هذا الميثاق على التوفيق بين المهام الأسرية والمهنية للمرأة العاملة مع تعزيز وترقية مهمتها في تقلد مناصب المسؤولية في كافة المستويات وولوجها عالم المال والأعمال.

كما حثت الوزيرة على ضرورة تطوير الإقتصاد الإجتماعي والتضامن لتعزيز إسهام المرأة المقاولاتية في التنمية[2].

وقد جاء في نصوص هذا الميثاق بالمطالبة بحصة عمل لا تقل عن ثلث التعداد الكلي، خاصة للمرأة العاملة وذلك في مختلف المؤسسات الإقتصادية، والهيئات الإدارية سواء في القطاع العام أو الخاص، مع تعيين المرأة في المناصب القيادية والمركزية في صنع القرار.

إلى جانب اعتماد تدابير جبائية ومالية وبنكية لمجال المرأة المقاولاتية، والمتمثلة في التقليل من العمليات البنكية، وتخفيض نسب الفوائد وسهولة الحصول على التمويل للنساء المقاولات صاحبات المشاريع، والّذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجال المقاولاتي، وتشجيع مشاركتها في المسار التنموي.

لكن لم يتم تنفيذ كل مواد هذا الميثاق على أرض الواقع نظرا للعراقيل الّتي لا زالت تحول دون دخول ميثاق المرأة حيز التنفيذ، وعلى ضوء ذلك صرّحت الناشطة الحقوقية والمحامية فاطمة الزهراء إبراهيم أن سبب تأخر تنفيذ كل الفصول الّتي جاء بها الميثاق راجع لذهنية المجتمع الذكوري في الجزائر، وليس سببه تأخر القوانين في تطبيقه.

[1] نفس المرجع، ص 135.

[2] نفس المرجع.

لذا طالبت السيدة الوزيرة تدخل الوزير الأول، مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي بغية فرض بعض المطالب المرفوعة في الميثاق.[1]

7) مشروع ترقية المقاولاتية النسوية لسنة 2016:

أعلنت وزيرة التضامن وقضايا المرأة سابقا مونية مسلم عن مشروع ترقية المقاولاتية النسوية بغية تعزيز مساهمة المرأة في التنمية الإقتصادية والذي بادر بتنظيمه المجلس الوطني للأسرة والمرأة، حيث إعتبرت الوزيرة أن هذا المشروع من بين الحلول المفضلة لمواجهة البطالة وتقريب ثقافة المقاولة من خريجي الجامعات[2].

أوضحت الوزيرة أن هذا المشروع يهدف إلى إعداد تقرير شامل حول المقاولاتية النسوية يتضمن جل الإنشغالات المطروحة مع تقديم الإقتراحات الخاصة بترقيتها في ظل التوجهات الجديدة للإقتصاد الوطني،وتحديد التدابير الرامية إلى ترقيتها.

8) المخطط الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين (2017- 2021):

يتضمن المخطط الّذي أشرفت عليه وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة آليات تعمل في إطار تكامل الأدوار وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وذلك في مختلف المستويات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية منها، وقد تم البدئ بتطبيقه في 01 أكتوبر 2016، يشمل المخطط على عدّة محاور على غرار تنظيم دورات تكوينية لتثمين قدرات حاملات المشاريع المقاولاتية، خاصة تلك المتعلقة بالحرف. وأشارت مونية مسلم وزيرة التضامن الوطني وقضايا المرأة سابقا، على ضرورة ترقية مكانة المرأة في المجال الإقتصادي، معتبرة تواجدها في فضاء إستحداث المشاريع ضئيلا رغم إستعدادها للمساهمة في ديناميكية النمو بكل أشكاله وفي جل الميادين، ورغم التدابير والسياسات المتخذة لتشجيع قدراتها وتعزيز مكانتها في هذا المجال.

هذا المخطط يشرف عليه لجنة قطاعية تضم ممثلين عن الدوائر الوزارية وعن القطاعات المعنية وباحثين مختصين، تعمل هذه اللجنة على شكل شبكة قطاعية مشتركة

---

[1] **- www.deyaralnayab.com/main.php?content=6&id=350.**

[2] صحف الجزائر، "مسلم تعلن عن مشروع لترقية المقاولاتية النسوية". **موقع جريدة المحور**، سنة 2016،

http://www.elmihwar.com

لتكملة الآليات الوطنية المتخذة في مجال المساواة بين الجنسين، تجتمع اللجنة بالتنظيم كل ثلاثة أشهر.

ويقوم برفع تقرير سنوي حول آليات تعزيز المساواة بين الجنسين ومدى تطبيق القوانين في هذا المجال، وكذا حول آليات تعزيز المقاولاتية النسوية والإدماج الإقتصادي للمرأة.[1]

9) تنظيم جائزة خاصة بمجال المقاولاتية النسوية 2017: أعلنت السيدة وزيرة التضامن الوطني وقضايا المرأة سابقا مونية مسلم في برنامج ضيف الصباح للقناة الأولى عن تنظيم جائزة خاصة بالمقاولاتية النسوية، في 5 في فيفري 2017، وذلك من أجل التأكيد على أن الوزارة سترافق المرأة لدخول عالم المقاولاتية بكل قوّة، حيث أكدت أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن 67% من خريجي الجامعات هن إناث، لكن نشاط المرأة في سوق العمل لا يتجاوز 19%.

10) تنظيم قافلة وطنية لتشجيع المقاولاتية النسوية:

هي قافلة تحسيسية لتشجيع المقاولاتية النسوية والّتي جابت كل أرجاء الوطن،
انطلقت بالموازاة مع الجائزة الّتي أقيمت للنساء المقاولات، في مجال الأعمال في 05 فيفري 2017، وتواصلت فعاليات هذه القافلة إلى غاية 23 فيفري 2017.
وتهدف هذه القافلة إلى:

- إدماج المرأة في النمو الإقتصادي، بعدما أضحت عاملا أساسيا يصعب إسقاطه من معادلة الأعمال المقاولاتية ودعم الإقتصاد الوطني، والبحث عن آليات توفير مناخ يتلاءم والمشاريع الإستثمارية، وسبل تحقيق إستمراريتها في ظل المنافسة للسوق المحلية والوطنية.
- تعمل هذه القافلة على خلق فرص لإبرام إتفاقيات تعاون وشراكة بين مشاريع النساء والمؤسسات العمومية في مجال التسويق.
- التقرب من مختلف الفئات النسوية بهدف خلق المبادرة لديهن، وتشجيعهن على ولوج عالم المقاولاتية من بابها الواسع، من خلال مختلف أجهزة الدعم الّتي تقدمها الدولة.

[1]– صحف الجزائر، "مسلم تعلن عن مخطط وطني لتعزيز المساواة بين الجنسين"، **موقع جريدة الخبر**، جوان 2017، **http://www.algeriepress.elkhabar.html**

▪كما تقدم أيضا جلسات ونشاطات للتوعية، وذلك قصد التحسيس بأهمية دور مجال المقاولاتية في الو[1]سط النسوي ووجوبيته في التنمية الإقتصادية للبلاد.

▪والهدف الرئيسي لهذه القافلة هو الوصول إلى تنمية القدرة التنافسية للمرأة، وتعزيز القدرات الإدارية للنساء المقاولات المستفيدات من المشاريع، إنطلاقا من تطوير مهاراتهن في التسيير في التحكم في تقنيات المؤسساتية، وتحقيق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية للنساء المقاولات.

▪وفي نفس السياق تم تنظيم معرض لمنتجات المستفيدات، شاركت فيه مجموعة من النساء المقاولات في كل ولاية، واللآتي إستفدن من تمويل ضمن مختلف أجهزة التشغيل التي توفرها الدولة، تخص مختلف المجالات، كالصناعة التقليدية، الفلاحة، الثقافة والفن كرسم اللوحات الفنية، صناعة النجارة والخشب، الخياطة التقليدية وصناعة الحلويات وغيرها من الأنشطة التي تبرز دور المرأة المقاولاتية، وكذلك إقامة ورشات تكوينية لفائدة المستفيدات أو حاملات المشاريع، ضمن جهاز القرض المصغر، تهدف إلى تلقين النساء كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة مصغرة.

▪واختتمت فعاليات القافلة بتوزيع صكوك بنكية لفائدة النساء ضمن جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لإنشاء مؤسساتهن في مختلف المجالات، وتنظيم ندوة وطنية حول المقاولاتية النسوية التي نشطها مختلف الفاعلين.[2]

[1]– أغيلاس ب، "إطلاق القافلة الإعلامية التحسيسية للمقاولاتية النسوية"، **جريدة المحور اليومي**، عدد 1513، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2017، ص 03.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

المبحث الثاني

الآليات المؤسساتية المكلفة بترقية المقاولاتية النسوية:

عمدت السلطات العمومية إلى خلق أطر مؤسساتية مختلفة بغرض تدعيم وترقية المقاولاتية النسوية، وهي عبارة عن أجهزة مؤسساتية رسمية وأخرى غير رسمية، هدفها مرافقة ومساعدة النساء صاحبات المشاريع في إنشاء مشاريعهن الخاصة وتقديم الدعم المعنوي والمالي لهن من أجل خلق مجال مقاولاتي حقيقي وكفؤ في الجزائر، أين تجد فيه النساء ذواتهن في مجال المال والأعمال.

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة هذه المؤسسات ودورها في دعم المقاولاتية النسوية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

المطلب الأول- دور المؤسسات الحكومية في ترقية المقاولاتية النسوية:

جاء قرار الدولة بإنشاء مؤسسات مرافقة للعمل المقاولاتي في الجزائر كضرورة حتمية لما يشهده العالم من تطور خاصة في المجال الإقتصادي، بعض هذه المؤسسات عبارة عن

مؤسسات بنكية تقدم للشباب الراغب بإنجاز مشاريعهم الخاصة قروض من دون فوائد لتشجيعهم على العمل والنهوض بالاقتصاد الوطني ومن بين هؤلاء الشباب نساء.

لذلك سيتم التطرق إلى هذه المؤسسات كالآتي:

أولا- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذه الوزارة بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم تأسيسها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية سنة 1994، أين تم توسيع صلاحياتها طبقا للمرسوم رقم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000، حيث تم فيها تحديد صلاحيات هذه الوزارة في إطار ترقية المقاولاتية النسوية كالتالي:

- ترقية الإستثمارات النسوية المنشأة والموسعة والمطورة، أي الإستثمارات الّتي تم إنشاؤها حديثا، والّتي تم توسيعها بعد تليقها الدعم الضروري من قبل الوزارة، والهدف الأسمى يكمن في تطوير هذه المؤسسات وتصدير منتوجاتها إلى الخارج.
- تهيئة الدراسات الإقتصادية ذات العلاقة بترقية قطاع المقاولاتية النسوية، وتشجيع النساء المقاولات على دخول المنافسة في السوق الدولية.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل المرأة عن طريق تنسيق النشاطات فيما بينها عبر كل الولايات.
- تحسين وضعية فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات، مع تسهيل سير العمليات الإقتصادية خاصة الموجهة نحو مجال المقاولاتية النسوية.[1] بحيث تتكفل هذه المؤسسة بدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة والمؤسسة من طرف المرأة المقاولاتية بحيث تساندها في المشاريع والنشاطات المقاولاتية، وتمنحها تسهيلات للإستفادة من العقارات لتجسيد مشاريعها.

ثانيا- حاضنات الأعمال:

[1]-شلوف، مرجع سابق، ص 87.

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.[1]

وهي عبارة عن برنامج مصمم لدعم تطوير وإنتاج الشركات الناشئة من خلال تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة، والمدارة من قبل إدارة الحاضنة، وذلك عن طريق تزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو يتم تزويدها عن طريق شبكة من علاقاتها.

تزيد هذه الحاضنات من نسبة فرص نجاح وإستمرار المؤسسات المقاولة، ففي دراسات سابقة وجد أن نسبة 87% من الشركات المقاولة الناشئة التي إستفادت من دعم الحاضنات نجحت واستمرت في السوق، عكس الشركات الناشئة التي لم تتلق دعم من هذه الحاضنات أين بلغت نسبة نجاحها حوالي 44%.

وتتمثل الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لصالح المرأة المقاولاتية في:

- التحلي بمبادئ الأعمال وطرق التواصل وبناء العلاقات في السوق.
- إعطاء وتقديم المساعدة للمرأة المقاولاتية في الحسابات والإدارة المالية خاصة المبتدئات منهن، مع تقديم الدعم الأمثل خلال عملية التسويق.
- تسهيل عمليات الإقتراض من البنوك للمرأة المقاولاتية، نظرا للصعوبات الّتي تواجهها في هذا المجال مقارنة بالرجل.
- توفير طاقم إستشاري وطاقم رقابي لتقديم برامج تدريبية شاملة عن الأعمال،[2] يستفيد منها المقاولين عامة والمقاولات خاصة نظرا لضعف خبرتهن في هذا المجال.

---

[1] ريحان الشريف، ريم بونوالة. مداخلة حول الفكر المقاولاتي وعملية إنشاء المؤسسات المصغرة، " **ملتقى حول حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2013-2014، ص 07.

[2]-Molnar, and others, national business incubation, association, 1997

http://ar.wikipedia.org/wiiki/

- تهيئة الدراسات الإقتصادية ذات العلاقة بترقية قطاع المقاولاتية عامة والمقاولاتية النسوية خاصة.

ثالثا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":

هي مؤسسة ذات طابع عام موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،[1] تعمل على تدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة مقاولاتية، لاسيما المرأة، حيث تستفيد صاحبة المشروع من:

- مساعدة مجانية تتمثل في (الإستقبال، الإعلام، المرافقة والتكوين)، نظرا لقلّة خبرتها في المجال المقاولاتي.
- إمتيازات جبائية والمتمثلة في:
- الإعفاء على القيمة المضافة (TVA) للحصول على أملاك التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة مقدرة بـ 5% وذلك في مرحلة الإنجاز، والإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال.(*)
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المبرمة للمؤسسات الصغيرة.
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة + تخفيض نسب الفوائد البنكية).[1] خاصة وأن المرأة تجد صعوبات جمّة في الحصول على الإعانات المالية لقلّة خبرتها في ميدان المال والأعمال.

---

[1]-.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية** ، العدد 52، الصادر في 09 سبتمبر 1996، ص 12.

[*]- مرحلة الاستغلال هي المرحلة التي تبدأ من ثلاث سنوات ابتداء من انطلاق النشاط إلى غاية ست سنوات، حيث يتم فيه الإعفاء التام من الضريبة (IBS)، و (IRG) و(TAP)، بحيث يتم فيه تمديد سنتين لفترة الإعفاء عندما يلتزم صاحب المشروع بتوظيف ثلاث عمال لفترة غير محدودة، كما تستفيد المؤسسة الصغرى من تخفيض ضريبي في نهاية فترة الإعفاء ب 70% خلال السنة الأولى لفرض الضريبة، و50% خلال السنة الثانية لفرض الضريبة، و25% خلال السنة الثالثة لفرض الضريبة.

ويلاحظ بأن الوكالة في دعمها للنساء المقاولات لا يفرق بين الرجل والمرأة من حيث الإعانات والإمتيازات الجبائية، وفي حالات كثيرة تتعامل بمرونة أكثر مع المشاريع النسائية نظرا لقلّة خبرة النساء المقاولات مقارنة بالرجال، ولتشجيع ولوجهن عالم المقاولات تماشيا وسياسة الدولة في إدماج وتمكين المرأة إقتصاديا وإجتماعيا.

ومن الإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة:

وتقدم الوكالة إمتيازات حرصا على تنويع خدماتها الموجهة للمقاولين عامة وللنساء المقاولات خاصة، وتتمثل أساسا في الإمتيازات المالية من خلال تمويل كل النشاطات ما عدا الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع.

ففي عام 2003 تجاوز حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة 04 مليون دينار جزائري، ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى غاية 10 مليون د.ج، وصيغة التمويل هذه موزعة على النحو التالي:

1- التمويل الثنائي:

ويتضمن مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول عامة والمرأة المقاولة تحديدا، وتم تحديد المبلغ الإجمالي للمشروع المراد إنجازه، مع تقديم قرض بدون فائدة مقدمة من طرف الوكالة.[2]

ويمكن شرح الهيكل المالي للتمويل الثنائي في الجدول التالي:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**،" مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، نوفمبر، 2011، ص، ص 4- 5.

[2]- نادية دباح، ((دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها من 2000-2009)). **مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير**، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 71.

جدول رقم4 – يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لقطاع المقولاتية النسوية:

المبلغ الإجمالي للاستثمار	المساهمة الشخصية للمرأة المقاولة	قرض بدون فائدة من الوكالة
المستوى الأول: يقل عن مليوني (2) دج أو يساويها	**%75**	**%25**
المستوى الثاني: يفوق مليوني (2) دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج أو يساويها	**%80**	**%20**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej-org.dz

الملاحظ من خلال الجدول أن هذا النوع من التمويل يحتوي على مستويين للمبلغ الإجمالي أو الكلي لمشروع الإستثمار، بحيث أن المستوى الإجمالي للمبلغ يقل عن مليوني دج، أو يعادلها، وبالمقابل تكون نسبة مساهمة المرأة المقاولة 75% ونسبة القرض المقدم من الوكالة 25%. أما المستوى الثاني فتفوق فيه نسبة المبلغ الإجمالي مليوني دج، وتقل عن 10 ملايين د.ج أو يعادلها، وتكون نسبة مساهمة المرأة المقاولة ب 80%، وتبقى نسبة 20% تضاف من قبل الوكالة، ويلاحظ في هذا النوع أن نسب المساهمة الشخصية للمرأة المقاولة أكبر أو تفوق نسبة القرض المقدم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-التمويل الثلاثي:

ويتضمن التركيب المالي في نمط التمويل الثلاثي ما يلي:

- المساهمة الخاصة للمرأة المقاولة مع تحديد المبلغ الإجمالي للمشروع.
- سلفية مالية (بدون فائدة) مسلمة من طرف الوكالة.

- القرض البنكي مع دفع جزء من نسبة الفوائد من طرف الوكالة، وهو مضمون من طرف صندوق الكفالة التعاضدية لضمان حماية الشباب حاملي المشاريع من الأخطار الّتي يمكن حدوثها أثناء الحصول على القروض.[1]

رابعًا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM:

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004،[2] والتي تعمل على إعطاء سلفيات أو قروض لإقامة مشاريع مصغرة تبلغ قيمتها 1. 000.000,00 دج، وهذه الوكالة لها مزايا تقدّمها للشباب المستثمر بما في ذلك المرأة المستثمرة، مع تمديد أو تأجيل تسديد القرض.

وقبل التطرق إلى المزايا سيتم ذكر شروط الإنخراط إلى هذه الوكالة وهي كالتالي:

1- شروط الإنخراط في وكالة أونجام:

- أن يكون سن طالبة القرض أو السلفة 18 سنة فما فوق.
- أن لا يمتلك أي مدخول أو تمتلك مداخيل غير ثابتة وضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوى 03% أو 05 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.[3]

---

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق، ص 10.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة1424 الموافق 22 يناير 2004، المتعلق بإنشاء جهاز القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادر في 22 يناير 2004، ص 08.

[3]- مقابلة مع السيدة نوارة شاوشي، المسؤولة عن التوجيه لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تيزي وزو، في 15-11 2017، على 09:45.

وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض وبعد قبوله لدى الوكالة، يمكن له الشروع في إعداد مشروعه، والإستفادة من مزايا هذه الوكالة.

2-المزايا الممنوحة من طرف وكالة أونجام:

وتتمثل مزايا هذه الوكالة فيما يلي:

- إستفادة النساء المقاولات من برامج التكوين من أجل إعطاء نظرة عن المشروع قصد الإستثمار، وامتلاك الخبرة في هذا المجال نظرا لقلّة خبرتهن.
- تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إنجاز المشاريع .
- منح سلفية بدون فوائد بمقدار 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- إنشاء نشاطات مختلفة لدعم النساء المقاولات خاصة المبتدئات منهن.
- تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى تقدم لمساعدة مشاريع النساء المقاولات.
- ضمان متابعة الأنشطة الّتي تنجزها النساء المقاولات مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط الّتي تربط هؤلاء النسوة بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهن عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهن.

ولتجسيد ذلك تكلف الوكالة ب:

- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة النسوية والنساء المقاولات المستفيدات من الجهاز.[1]
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع النسوية، وتنفيد خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها المحددة.
- إبرام إتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية، لمرافقة النساء المقاولات من القرض المصغر في إطار تنفيد أنشطتهن وذلك لحساب الوكالة.

[1] – نفس المرجع.

- وقد نظمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت الرعاية السامية للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مونية مسلم سابقا، لقاءا وطنيًا جمع إطاراتها المركزية يومي 26 و27 فيفري 2015 بفندق الرياض بسيدي فرج، جرت أشغال هذا اللقاء والذي كان موضوعه "جهاز القرض المصغر، حصيلة وأفاق"، أين تناول فيه:
- مخطط الوكالة لسنة 2015 والمتضمن دراسة الإشكاليات المرتبطة بتنفيذ جهاز القرض المصغر، وإيجاد حلول لها، وآليات تعزيز اللاّمركزية، وتقريب أجهزة الدعم للمرأة المقاولاتية... إلخ. [1]

خامسا- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة « CNAC » :

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01/94 المؤرخ في 11 ماي 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية وزارة التشغيل والعمل والضمان الإجتماعي،[2] حيث كان له طابع يساهم في تخفيض الآثار الإجتماعية الناتجة عن التسريح المكثف للعمال الأجراء للقطاع الإقتصادي تطبيقا لسياسة التصحيح الهيكلي آنذاك، الصندوق عرف عدة مراحل في مسيرته، تميزت كلها وفي كل مرة بالتكفل بالمهام الجديدة المحولة من طرف السلطات العمومية، ومنها مهمة دعم الشباب المقاول بما في ذلك المرأة المقاولة.

أما عن دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم المرأة المقاولة فيمكن شرحه فيما يلي:

- مضاعفة مبلغ الإستثمار الإجمالي الّذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج، بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، إضافة إلى إمكانية النساء صاحبات المشاريع بإنتاج السلع والخدمات التي تختص بها هؤلاء النساء بدرجة أولى، كصناعة الزرابي والأواني الفخارية والملابس التقليدية، الحلويات التقليدية...إلخ

[1] – نفس المرجع.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي، رقم 04- 01، المؤرخ في 30 يناير 2004، والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94- 188، المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 06 يوليو سنة 1994، والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **الجريدة الرسمية**، العدد3، الصادر في 11 يناير2004، ص5.

▪ تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية لفائدة طالبي العمل لدى الوكالة، نساء ورجال ودعوتهم إلى ضرورة إنشاء مؤسسات مصغرة ضمن ذات الصندوق، بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية ومعاهد ومراكز التكوين المهني، أما بالنسبة للفئة الّتي ليس لها تأهيل فيستفيدون من تكوين مكثف لمدة 3 أشهر، وذلك للحصول على شهادة تأهيلية تسمح لهم بالإستفادة ضمن جهاز cnac لإستحداث مؤسسات، مع التركيز أكثر على النساء المقاولات لضعف خبرتهن وتجربتهنفي عالم المال والأعمال.

▪ التقليل من نسبة البطالة في المجتمع، خاصة لدى النساء فهن الأكثر عرضة لهذه الآفة والعمل على تحقيق التوافق في الدور بين الرجل والمرأة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية.

▪ ومن مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

▪ تخفيض آجال التسجيل بالوكالة الوطنية للتشغيل شهر واحد بدلا من ستة أشهر.

▪ زيادة إنشاء النشاطات النسوية مع التركيز على توسيع قدرات الإنتاج والخدمات لديهن، وإكتساب تجربة في ميدان المرافقة وذلك من خلال شبكة مراكز المساعدة للعمل المستقبلي C A T I والّذي انطلقت أعماله سنة 1998 على مستوى كل التراب الوطني، إذ تجند الصندوق وحضر كامل المشاريع، بغرض توفير مناصب شغل وتأدية المهمة المهنية والإجتماعية.[1]

▪ الإعفاء الضريبي والإستفادة من سلفية بدون فوائد من صندوق (CNAS) وفيما يخص أخطار قروض الإستثمارات فإن صندوق الضمان يرافق البنوك الشركاء، يغطي الديون الناتجة عن القرض الأساسي (هو القرض بدون فائدة الذي يقدمه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للنساء المقاولات المستفيدات من دعم هذا الصندوق)، والفوائد بنسبة 70% من مزايا مالية.

وكما اعتمد الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على إجراءات قانونية جديدة تسمح بخلق وتوسيع النشاطات المرتبطة بمجال المقاولاتية من طرف الشباب عامة والنساء المقاولات خاصة في الفئة العمرية ما بين 30 و50 سنة ومنها نذكر:

▪ مرسوم رئاسي رقم 03/514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 معدل ومتمم بمرسوم رئاسي 10/156 المؤرخ في 20 جوان 2010 متعلق بدعم إنشاء وتوسيع النشاطات من طرف

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الشباب مابين 30 إلى 50 سنة،[1] الحاملين للمشاريع سواء نساء أو رجال والراغبين في إنشاء مقاولات لتدعيم التنمية المحلية.

- مرسوم تنفيذي رقم 04/02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 معدل ومتمم بمرسوم تنفيذي رقم 10/158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لشروط ومستويات الإعانات الممنوحة للشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بما في ذلك النساء.[2]

هذه الإجراءات سمحت للصندوق الوطني بتقديم ضمانات للبطالين(نساء ورجال) ووضع ميكانيزمات داخلية مع بناء تعددي للشراكة مع مختلف الوزارات والهيئات ألّتي ستسمح للصندوق بتجسيد صلاحيات جديدة تضمن حق الشباب الراغبين في الإستثمار، والحصول على الدعم المناسب، ويهدف الصندوق إلى تسهيل عملية التمويل التي تربط بين المؤسس (المستثمر) والبنك والصندوق، وتخفيض نسب الفوائد البنكية للسلفيات البنكية وتخفيض الحقوق الجمركية خاصة لفئة النساء وذلك لقلّة كفاءتهن وخبرتهن في مجال المقاولاتية.

وكذا الحفاظ على المؤسسات المصغرة التي أنشئت مؤخرا من طرف المستثمرين والمستثمرات حتى لا تفلس، وتجسيد مخطط تدعيم النمو الإقتصادي المسطر من قبل رئيس الجمهورية، مع تسليط الضوء أكثر على دعم المقاولاتية النسوية كونه مجال حديث يحتاج لدعم مادي كبير وذلك لمرافقة النساء خلال إنشاء مؤسساتهن الخاصة.

وتتوزع المؤسسات المرتقب إستحداثها العام 2018 المرشحة لأن تستحدث 1000 منصب شغل وألّتي تتطلب تمويلا إجماليا ب1,37 مليار دج على قطاعي الفلاحة من تربية الأبقار والأغنام والزارعات الكبرى، هذه المؤسسات يتم تمويلها بتركيبة ثلاثية تتمثل في 70

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، رقم 10–156، المؤرخ في 20 يونيو 2010، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 03–514، المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424 الموافق ل 30 ديسمبر 2003، المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35 و50 سنة)، **الجريدة الرسمية**، العدد 39، الصادر في 23 يونيو 2010، ص 08.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي، رقم 10–158، المؤرخ في 20 يونيو 2019، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02–04، المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 يناير 2004، المتعلق بتحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين (35 و 50 سنة) ومستوياتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 39، ص 15.

بالمائة كقرض من البنك و28 بالمائة قرض من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدون فوائد و1 أو 2 بالمائة كمساهمة شخصية لفائدة النساء المقاولات.[1]

سادسا- الجماعات المحلية:

تعمل هذه الجماعات بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة محليا وهي المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي على دمج المرأة إقتصاديا وتشجيعها على ولوج عالم المقاولاتية من خلال:

- رفع تقرير شامل حول المقاولاتية النسوية على المستوى المحلي وفي العالم الريفي.
- تحديد وتأييد سياسات دعم المقاولة النسوية على المستوى المحلي والجهوي.
- التشجيع على تأسيس وترقية بنوك محلية توضع تحت تصرف النساء الراغبات في الخوض في مجال المقاولة في المنطقة.
- ترقية وتثمين المشاريع والمنتوجات المحلية، لأنّ هذه الأخيرة هي عماد المقاولاتية النسوي والمنبت الرئيسي للتنمية المحلية والممول الرئيسي للجباية المحلية.
- ترقية المعارف من خلال القيام بدورات علمية، وتنظيمية حول سبل تطوير الأداء في مجال المقاولاتية النسوية.
- تشجيع النشاطات الّتي تخلق مناصب شغل وثروات محلية، وبالتالي الإسهام في إستقرار السكان المحليين، وتدعيم التنمية المحلية.[2]
- إدماج المرأة الماكثة في البيت في المنظومة الإقتصادية من أجل تشجيعها ماديا ومعنويا لدخول مجال المقاولاتية لا سيما قطاع الحرف والصناعات التقليدية.[3]
- تشجيع روح المقاولة لدى المرأة من خلال الإشراف على حملات التحسيس بأهميتها، عن طريق تنظيم الندوات والمحاظرات كما هو معمول به حاليا من خلال قافلة المقاولاتية للشباب الّتي جابت كل ولايات الوطن.

المطلب الثاني :دور المؤسسات غير الرسمية في ترقية المقاولاتية النسوية:

[1]– كريم ي، " حقوق التأمين عن البطالة "، **موقع جريدة المواطن**، العدد 6528، الصادر في 13 جانفي 2018، ص 5.

[2]– Les actes (Ministère de la solidarité nationale de la famille et de la condition de femme), 1er colloque international, 2008, p31.

[3]- Ibid, p, 32.

تعتبر المؤسسات غير الرسمية المحرك الرئيسي للمجتمع بعد الحكومة، كونها الأقرب من المجتمع والأدرى بإنشغالاته، والتي تتمثل في المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإعلام، ومنه، سيتم في هذا المطلب إبراز دور هذه المؤسسات غير الرسمية في دعم المقاولاتية النسوية.

أولا- دور المجتمع المدني في ترقية المقاولاتية النسوية:

يعتبر المجتمع المدني من الهيئات المدعمة وبقوة لأفراد المجتمع عن طريق تقديم مساعدات وخدمات ودعم في شتى المجالات، ولكل مؤسسة من مؤسساته مجال تتخصص فيه، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالشباب المقاولين بالدرجة الأولى وذلك لغرض مرافقة المقاولين الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات المصغرة مع التركيز على النشاط النسوي، ومن بينها نذكر:

1- منتدى رؤساء المؤسسات FCE:

اعتبرت نائب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيدة "نصيرة حداد" أن التعديل الدستوري لسنة 2016 عزز دور المرأة من خلال تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتفعيل حقها في تولي مناصب المسؤولية،[1] وصرحت السيدة "حداد " في ندوة علنية على شكل مائدة مستديرة حول "المساواة بين الرجل والمرأة في المجال الإقتصادي من أجل التنمية المحلية المستدامة" نظمها منتدى رؤساء المؤسسات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة يهدف لترقية المقاولاتية النسوية، أن مراجعة الدستور شكلت حدثا حاسما في ترقية حقوق المرأة، لاسيما حقوقها الإقتصادية ما فتح المجال للعمل المقاولاتي النسوي .

وقد حضر هذا اللقاء رئيس **FCE[2]"علي حداد"، وسيدات أعمال وبرلمانيات وجامعيات وممثلات المجتمع المدني، هدف اللّقاء هو تفعيل دور المقاولاتية النسوية في الجزائر ومواجهة العقبات التي تواجهها المرأة المقاولة، وقد صرّحت السيدة "حداد" في هذا

[1] – ibid ; p 32.

* le forum des chef d'entrepris Fce"، تأسس منتدى رؤساء المؤسسات في شهر أكتوبر 2000 على يد مجموعة من رؤساء المؤسسات ،قصد النهوض بالإقتصاد الوطني وتنمية مصالح المؤسسة الجزائرية، وتعتبر جمعية ذات نطاق اقتصادي بالدرجة الأولى يترأسها حاليا السيد "علي حداد".

[2]–op .cit. p 33.

الصدد بما يلي: "يمكن للمؤسسات النسوية المطالبة بموجب الدستور بوضع آليات ومرجعيات ومؤشرات لتحليل ومتابعة إدماج المرأة وترقيتها إلى مناصب المسؤولية".[1]

كما أكدت من جهة أخرى أن منتدى رؤساء المؤسسات يلتزم بتطوير وترقية المقاولاتية بصفة عامة وخاصة فيما يتعلق بالنساء والشباب كونهما عنصران أساسيان ويمثلان الأغلبية في المجتمع الجزائري.

وفي نفس الوقت صرحت السيدة "نصيري فضيلة" رئيسة مؤسسة مقاولاتية وعضو في FCE أن الدستور المعدل في 2016، فتح للمرأة أفاقا جديدة سمحت لها بتجاوز مرحلة المطالبة بالشفافية في الحياة الإقتصادية للبلاد إلى حقها في تولي مناصب عليا.

وفي نفس اللّقاء أعربت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سابقا "نوارة سعدية جعفر" عن إرتياحها لأحكام الدستور المعدل التي تعزز حق المرأة في الإندماج في عالم الشغل لاسيما أن 63% من أصحاب الشهادات الجامعية نساء، ولكنها تأسفت لكون النساء لا يمثلن سوى 14% من رؤساء المؤسسات و16% من المستفيدين من مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وكما دعت سيدات الأعمال العضوات في FCEإلى ترقية حقوق المرأة الريفية، وإبراز دورها في تحقيق النمو الإقتصادي والأمن الغذائي للبلاد.

وأشارت "نصيرة حرة" خبيرة في المقاولة لديها دراسة عن المقاولة النسوية إلى مسألة التمييز بين الجنسين، وقدمت توصيات لتطوير المقاولاتية النسوية أبرزها كالتالي:

- إيجاد بيئة ملائمة للمقاولاتية النسوية داخل الجامعات.[2]
- إنشاء بنك مشاريع وجرد جميع الأفكار الآتية من الشباب ومن النساء خاصة.
- إنشاء مراكز جهوية للمقاولاتية النسوية تكون مهمتها اقتراح تكوينات خاصة بقطاع المقاولاتية.

ويتجلى دور منتدى رؤساء المؤسسات في تعزيز المقاولاتية النسوية، من خلال المبادرة التي أطلقها السيد "علي حداد" عام 2016، الّذي أنشئ في إطارها صندوق دعم

---

[1]– ibid.

[2]– FCE ، يرافع من أجل إندماج أحسن للمرأة في الحياة الإقتصادية، **موقع جريدة الفجر**، 2016/03/10 **www.elfadjre-dz.com**.

الشباب والنساء المقاولات، وقام بتخصيص مبلغ شخصي قيمته 01 مليار دينار، لتكوين رأس المال المخصص لتمويل مشروعات الشباب والمرأة مع مساهمة أعضاء المنتدى بتقديم كل عضو مبلغا إستثماريا.

كما يعمل المنتدى على توفير شروط مشاركة أكبر للنساء في الحياة الاقتصادية للبلد والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهن، ولأجل ذلك قام بإنشاء أقسام مدمجة جوارية، للإعلام والمرافقة المناسبة الموجهة للنساء المقاولات، خاصة في الأوساط الريفية وشبه الحضرية.[1]

ويظهر إهتمام المنتدى بالمرأة المقاولة من خلال ضمّه لعدد معين من سيدات الأعمال أبرزهن نصيرة حداد، نصيري فضيلة، إضافة إلى أسماء أخرى.

1-جمعية جينيلام ألجيريGINILLAM ALGERIE :

أنشئت هذه الجمعية على أساس شراكة جزائرية سويسرية مهمتها مساعدة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة لا سيما النساء، والتقليص من ظاهرة إفلاس المؤسسات الحديثة النشأة، لذلك تعمل هذه الجمعية على تقديم خدمات مجانية على مدى ثلاث سنوات في مجال التسيير الإداري والتسويق لفائدة الشباب عامة والنساء المقاولات خاصة.

وقد أبرمت جمعية جينيلام ألجيري ثلاث إتفاقيات مع جمعية جينيلام العالم ومنتدى رؤساء المؤسسات، وبالنسبة للجانب المالي لهذه الإتفاقيات فإنها تتضمن إلتزامات مالية من منتدى رؤساء المؤسسات بمبلغ قدره 4,7 مليون دج، ومن دائرة مؤسسات مقاطعة جنيف في حدود 36000 أورو في سنة 2009.[2]

أما القرارات فإنها لا تتطلب الرجوع إلى الخبراء الميدانيين الّذين يعرفون جيدا واقع السوق ووضعية المرأة في الجزائر، فمثلا ما أصاب بعض الشركات المتوسطة والصغيرة من الإفلاس بسبب الإستيراد غير المراقب لمنتجات ذات نوعية متدنية تضر بالمنتوج المحلي.
ولتقوية العمل المقاولاتي النسوي، ولتجنب إفلاس المؤسسات النسوية دعت إلى:

[1]– نفس المرجع

[2]– شلوف، مرجع سابق، ص 92.

- إنشاء صندوق دعم خاص بالمشاريع المسيرة من طرف النساء.
- تنصيب مركز يكون على شكل "حاضنة"، مهمته مرافقة النساء وتدريبهن على أحسن الطرق لتسيير المؤسسات وتحمل كل المسؤوليات.
- إقتراح مشاريع تتماشى مع طبيعة وظروف المرأة من جهة ومتطلبات السوق من جهة أخرى.
- تنظيم ملتقيات ومسابقات دورية تعنى بالنساء الراغبات في إقامة مشاريعهن الخاصة، وبحضور كل الجمعيات المهتمة بالقطاع المقاولاتي النسوي.[1]

والهدف من هذه المبادرات هو تشجيع المرأة على إقتحام عالم الأعمال، والمقاولات وتنمية دورها في المجتمع كونها المحرك الأساسي له.

3-الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني والتشغيل:

أنشئت هذه الجمعية في جانفي 1993، برئاسة سيدة الأعمال عبروس زهراء، ومن أهداف الجمعية:

- فتح أفاق لتكوين الشباب والنساء خاصة، بهدف المساهمة في التقليل من نسبة البطالة عن طريق دعم النساء الماكثات بالبيت، وتشجيعهن على العمل المقاولاتي من أجل تحويل أسرهن إلى أسر منتجة، وذلك بالإنطلاق من مشاريع بسيطة وغير مكلفة قادرة على التوسع والنمو، ومن ثمة الإنتقال من نمط الأسر المستهلكة إلى نمط الأسر المنتجة ومنه النهوض بالمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية من خلال إنشاء ورشات للأسرة المنتجة وتكوين شركات كبيرة تضم من 50 إلى 200 فرد،[2] وبهذه الطريقة سيسهل دمج المرأة الماكثة في البيت في العمل المقاولاتي.
- جعل الجمعية همزة وصل بين الأسر والسلطات العمومية لاسيما الأسر التي تديرها المرأة، وذلك عن طريق إيجاد ميكانيزمات قادرة على إخراجها من حيزها الضيق إلى أسر منتجة ومساعدتها على تسويق منتوجاتها، والعمل على تفعيل دورها في التنمية الإقتصادية.

---

[1]- نوال ح، مرجع سابق.

[2] مسعودة ثرية، "الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني والتشغيل تطلق مشروع أسرتي تنتج وتسوق "، **موقع جريدة الحوار**، 18-05-2010 . **www.elhewaronline.com**

▪ خلق مصادر جديدة للثروة، وتتدرج في إطاراتها خمس(05) خطوات رئيسية يجب إتباعها لتحقيق الأهداف المنشودة والتي هي كالأتي.

▪ الشروع في عملية إحصاء الأسر المنتجة والّتي تديرها النساء، على المستوى الوطني ومعرفة مستوى أفرادها وتخصصاتهم لا سيما النساء، وما إذا كانت تتماشى مع إحتياجات الوطن.

▪ السعي إلى الحصول على دعم جميع الوزارات المعنية: التكوين والتعليم المهنيين، الفلاحة،التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وزارة الصناعات الخفيفة والمتوسطة، بهدف خلق فضاءات لتسويق منتجات الأسر المنتجة لاسيما منتوجات النساء الماكثات بالبيت.[1]

4- الجمعية الجزائرية للنساء المقاولات(ساف seve) :

أنشئت جمعية (ساف) والمسماة أيضا جمعية النساء رئيسات المؤسسات في جوان 1993 برئاسة فتيحة راشدي، تعمل على مساندة النساء في إنشاء مؤسساتهن الخاصة عن طريق التكوين والإعلام، وكذا مراقبة ومتابعة تنفيذ السياسات المعتمدة من قبل الدولة لدعم المقاولاتية النسوية ،لاستدراك العجز حتى يتماشى محتوى هذه السياسات مع متطلبات السوق، ولأجل ذلك دعت إلى التركيز على تكوين النساء في مجال المقاولاتية، إذ تعمل الجمعية على إدماج المقاولاتية كمادة بيداغوجية في الأطوار التعليمية الثلاث.

وقد شخصت السيدة فتيحة راشدي المشاكل التي تعيق تطور المقاولاتية النسوية وتعطل مصالح العديد من النساء المقاولات في علاقاتهن بالإدارة، فلخصتها في عدم الإهتمام بترقية الموارد البشرية، ما أدى إلى وقف تقدم العديد من المشاريع الكبرى، لذلك عمدت الجمعية إلى دعم المشاريع النسوية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أنساج) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، وكذا دعم التكوين في مجال المقاولاتية مع الدعوة إلى إنشاء مرصد للأفكار لمساعدة النساء على الإستثمار في نشاطات تتماشى وطلبات السوق الوطنية.

أما فيما يخص واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر حسب رأي الجمعية فهي تسير ببطء كبير، بسبب غياب المرافقة والمراقبة من طرف الهيئات المعنية، كذلك إعداد القوانين والقرارات من دون الرجوع إلى الخبراء الميدانيين الّذين يعرفون جيّدا واقع السوق.

[1] نفس المرجع.

وفي إطار ترقية المقاولاتية النسوية تعمل الجمعية على:

- إعادة النظر في ميكانيزمات الدعم المالي الموجّه للنساء المقاولات، أي تكثيف الموارد المالية المقدمة لمشاريع النساء وإستكمالها بما يتوافق والتكنولوجيا الحديثة.
- حث البنوك على مرافقة المشاريع ذات الطابع الإقتصادي على أن يتم إنشاء صندوق دعم خاص بالمشاريع المسيرة من طرف النساء.
- تنصيب مركز يكون على شكل "محضنة"، مهمته مرافقة النساء وتدريبهن على أحسن الطرق لتسيير المؤسسات وتحمل كل المسؤوليات.
- تنظيم ملتقيات ومسابقات تعنى بالشباب مع الحرص على فئة النساء، الراغبين في إقامة مشاريعهم الخاصة بحضور كل الجمعيات.

وذلك بهدف تقديم الدعم المعنوي للمرأة المقاولة، وربطها بمحيط المال والأعمال، والهدف من كل هذا تشجيع سيدات الأعمال على إقتراح مشاريع تتماشى مع متطلبات السوق، وتنمية دور المرأة في المجتمع كونها المحرك الأساسي له، لذا تكرس الجمعية كل جهودها على ترقية المرأة وتشجيعها في مجال المقاولاتية.

5 – جمعية أفكار النساء:

هي جمعية تسعى لترقية عمل المرأة في الجزائر برئاسة السيدة عائشة قوادري، تسعى إلى مد يد العون للنساء من أجل الوصول بها إلى مراكز عليا تمكنها من إسماع صوتها وقول كلمتها، وتعمل جمعية أفكار النساء على حشد الإطارات النسوية لصنع مكانة متميزة، تسمح لها بإبداء رأيها وتطبيق مبادئها والوصول إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في:

- الإستفادة من تجارب النساء الناجحات.[1]
- السعي إلى تبوء المرأة مناصب أخذ القرار في مجمل القطاعات المهنية المختلفة، واتخاذ القرارات بمفردها دون الرجوع إلى الرجل.
- تكوين المرأة العاملة وإرشادها حول الطرق الكفيلة لمعرفة مالها وما عليها من حقوق وواجبات في الوسط المهني الذي تعمل فيه، وإشراكها في دورات تدريبية تكوينية، في مجال المقاولاتية النسوية، بهدف تقريبها من محيط المقاولاتية.

[1]– نفس المرجع.

- تنظيم ملتقيات حول حقوق المرأة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي، وقد ساهمت مختلف الدورات التي قامت بها الجمعية في تقديم دعم معنوي للمرأة المقاولاتية وتقوية صلتها بمحيطها العملي وزيادة رغبتها في تحقيق طموحها.
- تكريم النساء المتميّزات في القطاع المقاولاتي تحت شعار "مسيرة امرأة"، في حفل سنوي بهدف تشجيع المرأة المقاولة، وتحويل نماذج سيدات الأعمال الناجحات إلى مثال يقتدى به لباقي النساء المقاولات.[1]

لكن ما يمكن ملاحظته أن هذه الجمعية تقدم دعما معنويا دون الدعم المالي ما يضعف من دورها أمام الجمعيات التي تقدم مزايا مالية للنساء المقاولات.

ثانيا- دور الإعلام في دعم المقاولاتية النسوية:

يلعب الإعلام دورا مهما في المجتمع كونه يعمل على إيصال المعلومة للفرد بغية إعلامه بكل ماهو جديد، فحسب أحمد المهندي مدرب في مجال الإعلام ومحو الأمية الإعلامية فإن الإعلام يستطيع أن يرفع من قضايا ويقلل من قضايا أخرى قد تكون مهمة...، نفس الشيء بالنسبة للمقاولاتية النسوية، حيث أن الإعلام يمكن له الترويج للمقاولاتية النسوية في المجتمع من خلال وسائله المؤثرة، السمعية، البصرية والصوتية والّتي يستعملها في إيصال المعلومة، وتجسيد الرأي العام.

ومن أجل تعزيز دور الإعلام في دعم المقاولاتية النسوية تم من 15إلى 19 جانفي 2017 تنظيم دورة تكوينية تطبيقية في الجزائر حول موضوع "وسائل الإعلام في خدمة النساء المقاولات" خرجت بتوصيات تدعوا فيها الإعلام إلى التحسيس بدور المرأة المقاولة ونشر روح المقاولة لديها بإتباع الخطوات التالية:

- تكثيف التغطية الإعلامية لتجارب النساء الناجحات في مجال المقاولاتية والترويج لها كقدوة للأخريات.
- الترويج للصورة الإيجابية للمرأة في الجزائر وإبراز إسهامها في المجتمع، وذلك بالإعتماد على قوة اللغة الصحفية السمعية المرئية.

[1] نفس المرجع.

- الحث على تجسيد المواثيق والقوانين المكرسة للمناصفة بين المرأة والرجل ومتابعة مدى تطبيقها ميدانيا، ومعالجة العراقيل التي تعيق تقدم مسار المرأة في مجال المقاولاتية النسوية.
- إبراز إمكانيات التسيير لدى المرأة واعتماد مخطط إتصالي لمواجهة وتصحيح الصورة النمطية السلبية حول قدرات المرأة في مجال التسيير، بمساعدة من اللجان المتخصصة.
- الترويج إعلاميا لمخطط وبرامج ومبادرات الدولة لإدماج المرأة المقاولة في التنمية الإقتصادية.
- إنتاج مطويات متنوعة وتوزيع ملصقات، كتيبات، ومضات إشهارية، في الإعلام المرئي يشجع على إحترام مكانة المرأة وحمايتها من مختلف القيود وتروج لروح المقاولة لدى المرأة.
- التوعية والإعلام بضرورة المشاركة السياسية والإقتصادية للمرأة مع ضرورة التركيز على المرأة المقاولة وخلق آليات تمكنها من الوصول إلى ذلك.[1]
- خلق رأي عام مؤيد ومرحب بولوج المرأة لعالم المال والأعمال ولتقلدها المناصب القيادية.

ويبقي للإعلام دور فعال في تطوير المقاولاتية النسوية من خلال دوره في إيصال المعلومة الصحيحة حول المقاولاتية النسوية وأهميتها في المجتمع، ونشر روح المقاولة لدى النساء، والدليل على ذلك دور الإعلام في الترويج للقافلة التحسيسية لصالح المقاولاتية النسوية والّتي جابت ولايات البلاد عام 2017، ما خلق رأيا عاما مؤيّدا لترقية هذا المجال.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الدولة الجزائرية سخّرت كل مجهوداتها عن طريق أجهزة الدعم الرسمية وغير الرسمية المدعمة للنساء المقاولات، والعمل على خلق مناخ مناسب لقطاع المقاولاتية، وتجسيد المساواة بين الجنسين في المجال الإقتصادي والمقاولاتي. لكن رغم ذلك تبقى مشاركة المرأة في المجال المقاولاتي ضعيفة مقارنة بالرجل.

[1]– **https://dz.ambafrance.org/**.

المبحث الثالث

واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

قطعت المرأة الجزائرية أشواطًا طويلة كي تفرض وجودها في مختلف المجالات.

وقد سلطت الحكومات المتتالية للدولة الجزائرية، إهتمامًا خاصًا بالمرأة وهذا وعيا بأهمية الدور الكبير الذي تلعبه في كلّ القطاعات، ومساهمتها في التنمية الإجتماعية، والإقتصادية، كونها موردًا بشريًا هامًا لمواجهة تحديات تطور المجتمع.

وسيتمّ التّطرق في هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأوّل بعنوان تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي في الجزائر للمرأة مقارنة بالرجل، والمطلب الثاني بعض نماذج المقاولاتية النسوية في الجزائر(سعيدة نغزة ونصيرة حداد).

المطلب الأول- تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل:

هذا المطلب يتمحور حول حصيلة نشاط المقاولاتية النسوية، ومقارنتها بنظيرها الرّجل، وإستنادًا إلى معطيات الواقع الجزائري، وما تؤكّده الدراسات، والبحوث في هذا المجال. وقد أصبح دور المرأة في المجتمع حاليًا منافسا لدور الرّجل، وبالتالي بات من الضروري دمجها في الهياكل الإجتماعية، والإقتصادية والثقافية، والسياسة.

حسب بعض المختصين الإقتصاديين، المرأة العاملة في الجزائر تتواجد بقوّة في القطاعات الحكومية، وبنسب تفوق الـ50 في المائة بالمقارنة مع الرجال، وبالنسبة لقطاع المقاولاتية هناك تحسن ملحوظ، لكن ليس بالقوّة التي تمثلها النساء المقاولات في دول الجوار كتونس والمغرب، وهذا ما يستدعي مضاعفة مساعدات الحكومة في هذا الجانب.[1]

وحسب هؤلاء المختصين فإن المعوقات الأسرية من أكثر الأسباب التي تضعف من تواجد المرأة في المؤسسات المقاولاتية على عكس الصحة والتعليم، كذلك غياب أو قلّة

[1]-جميلة رزاقي، "المرأة الجزائرية ... 50 سنة من الحضور والعطاء"، **جريدة الحياة**، العدد 270، الصادر بتاريخ جوان 2015، ص 23.

الرموز النسوية في المقاولاتية على عكس الرجال أين تضم القائمة عددا كبيرا من المقاولين البارزين، على رأسهم علي حداد، عمر بن عمر وربراب، وغيرهم.

وتشير أرقام تحصلت عليها جريدة "الحياة" في 13 جوان 2015، من طرف مصادر وزارية بأن قرابة مليوني (2.000.000) إمرأة جزائرية عاملة في سوق العمل تمّ إحصائها أواخر 2015، أغلبهن يشغلن وظائف في مجال التعليم، والصّحة، والقضاء، حسب ما تؤكّده الأرقام، وقد بلغت نسبة النساء القضاة 35%، ويمثلن 40% من مجموع الإعلاميين في الجزائر، وفي القطاع السمعي البصري يمثلن 70% من مجموع العاملين بالقطاع، وتكتسح المرأة قطاعي التعليم والصحة بنسبة 31,8% بمجموع 607 ألف عاملة و160 ألف عاملة بالإدارة.

ويحصي قطاع الصحة 125 ألف و989 موظفة، وقطاع الداخلية والجماعات المحلية 82 ألف و417 موظفة، التعليم العالي 55 ألف و988 موظفة، قطاع التكوين والتعليم المهنيين 17 ألف و321 عاملة، بالمقابل إقتحمت المرأة مجال المقاولاتية لكن بوتيرة أضعف مقارنة بالقطاعات التقليدية، ومع ذلك فهي تستثمر في قطاعات عدّة كالإلكترونيات، الإعلام الآلي، مكاتب الدراسات، الخدمات، التجارة، النقل، والتّبريد ونقل البضائع، الصناعات والحرف التقليدية، وحتى مجال البناء والأشغال العمومية ولو بنسبة ضعيفة نظرا لكونه مجال يبرز فيه الرجل بدرجة أولى.[1]

وحسب أرقام وزارة التشغيل والعمل لسنة 2012، هناك 15% من مؤسسات الصناعات التقليدية تسيّرها نساء، وتشير الأرقام إلى أنّ عدد المناصب الخاصة بالمرأة على مستوى الوكالات الوطنية للتشغيل في القطاع الإقتصادي لسنوات 2010 و2012 بلغت 578 ألف و240 أي بنسبة 9% من نصيب النساء، أمّا الرجال فبلغ عددهم 338 ألف أي بنسبة **26,76**%، وبجهاز "أونساج" بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ إنطاق الجهاز سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2012، حوالي 25 ألف و803 مؤسسة نسوية،[2] أمّا بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فقد بلغ عدد المؤسسات

[1] - نفس المرجع، نفس الصفحة.
[2] نفس المرجع. ص24.

المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ تاريخ انطلاق الجهاز إلى غاية 31 ديسمبر 2012، حوالي 5242 مؤسسة نسوية.

لأكثر توضيح سيتم دراسة النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل بالإعتماد على مصادر مختلفة وفق ما يلي:

أولا-المشاريع النسوية الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بمشاريع الرجال.

جدول رقم 5 -يمثل حجم مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بمشاريع الرجال (2009- 2011):

السنوات	عدد المشاريع الممولة			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	نساء		رجال	
2009	2496	33	18352	24
2010	2211	28	20430	25
2011	2951	39	39881	51
المجموع	7658	100	78663	100

المصدر- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ensej-dz.com

وسيتم عرض هذه المعطيات في شكل منحنى بياني وهو كالآتي.

الشكل رقم 04- أعمدة بيانية تمثل عدد مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بمشاريع الرجال (2009 إلى 2011):

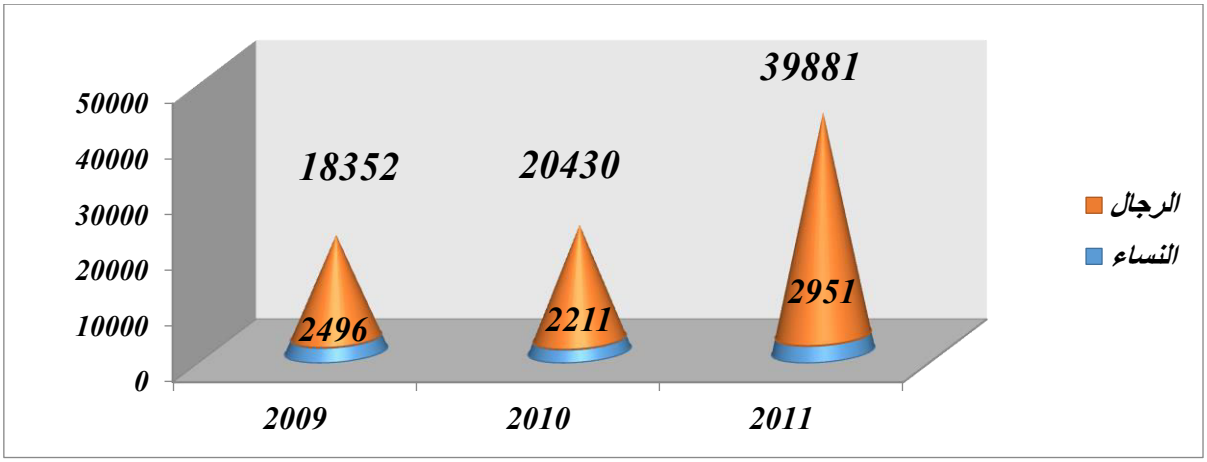

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الشكل، يتبيّن أنّ هناك فرق كبير في عدد المشاريع الممولة لكل من الرجل والمرأة، حيث أن عدد مشاريع النساء لم تتعدى 2951 في السنوات الثلاث، إذ نلاحظ تناقص في عدد مشاريع النساء في 2009 والمقدرة ب 2496، أي بنسبة 11%، وليرتفع عدد مشاريع الرجال بنفس النسبة إلى 11%، ثم في 2010 قدّر عدد المشاريع النسوية حوالي 2211 مشروع، وليرتفع العدد من جديد سنة2011 إلى2951 أي بنسبة 33%، أما الرّجال فنلاحظ أن عدد مشاريعهم في تزايد ففي سنة 2011، وصلت إلى 20430 مشروع أي بنسبة 95%، وما يمكن ملاحظته أنه مهما إرتفعت نسبة مشاريع النساء المقاولات تضل ضعيفة مقارنة بالرجل.

و بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ إنطلاق جهاز "أونساج" سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2012، حوالي 25 ألف و803 مؤسسة نسوية، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة منذ تاريخ إنطلاق الجهاز إلى غاية 31 ديسمبر 2012، حوالي 5242 مؤسسة نسوية.

ثانيا- المشاريع النسوية الممولة من الوكالة الوطنية للإستثمار مقارنة بمشاريع الرجال.

أمّا جهاز الوكالة الوطنية للإستثمار فقد بلغت نسبة مشاريع النساء الممولة من طرفها 04% فقط حسبما يوضحه الشكل الموالي:

جدول رقم 6- يمثل نسبة المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية للإستثمار مقارنة بمشاريع الرجال :

نسبة مشاريع النساء مقارنة بالرجال

النساء	الرجال
%4	%96

المصدر– الديوان الوطني للإحصاء

وسيتم عرض معطيات الجدول الممولة من و–و–إ في دائرة نسبية.

شكل رقم 05: دائرة نسبية تمثل نسبة المشاريع النسوية الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية للإستثمار مقارنة بمشاريع الرجال:

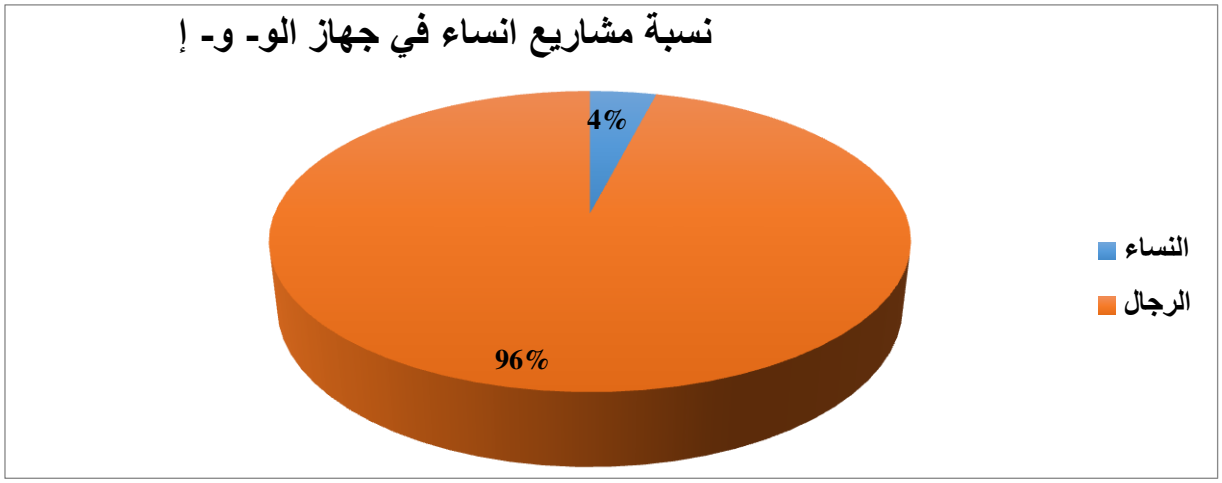

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

مما سبق يتضح أن هناك فرق واسع بين عدد المشاريع النسوية الممولة من الوكالة الوطنية للإستثمار والممثلة ب 04% وبين المشاريع الرجالية المقدرة ب 96% ، وهذا ما يبيّن أن نسبة ولوج النساء مقارنة بالرجل لهذه الوكالة جد ضعيفة، وهذا راجع لقلّة خبرة المرأة في مجال الإستثمار وحداثتها بالقطاع.

ثالثا– المشاريع النسوية الممولة من وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مقارنة بمشاريع الرجال.

نفس الشيء في وكالة "ANGEM" وفي قطاع الفلاحة، حيث تقدّر نسبة الرجال أكبر من نسبة النساء، وسيتمّ توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 7 – يمثل حجم المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالة أونجام مقارنة بمشاريع الرجال في القطاع الفلاحي:

نسبة المشاريع النسوية في قطاع الفلاحة مقارنة بالرجال في (2010– 2011)		
النساء	العدد	النسبة
	183137	%40
الرجال	207944	60%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات 2010.

والشكل الموالي سيعرض معطيات هذا الجدول في دائرة نسبية الديوان الوطني للإحصاءات.

الشكل رقم 06– دائرة نسبية تمثل حجم إنشاء المشاريع النسوية في وكالة أونجام مقارنة بمشاريع الرجال في القطاع الفلاحي سنة (2010 و2011):

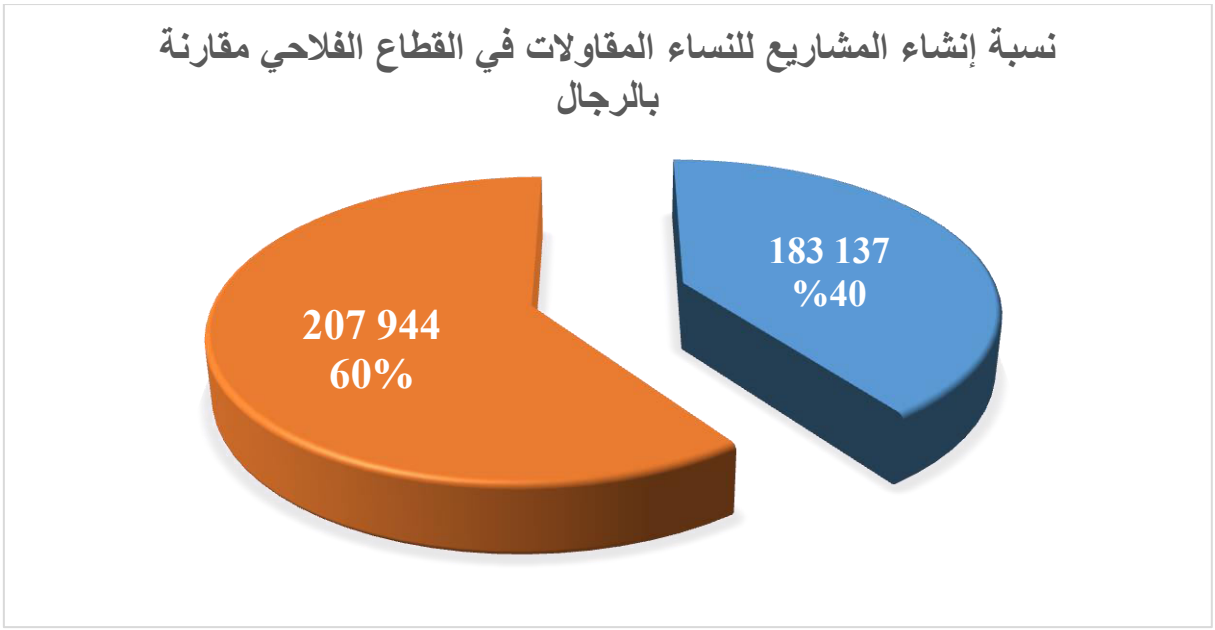

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

يتضح من خلال الشكلين السابقين أن هناك إرتفاعا محسوسا في نسبة مشاريع النساء الممولة من طرف الوكالة بالنسبة للقطاع الفلاحي والمقدرة ب 183137 أي بنسبة 40%، ومع ذلك تبقى ضعيفة أمام نسب مشاريع الرجال الّتي تشهد إرتفاعا دائما أين قدّرت النسبة سنة (2010 و 2011) ب 207944 مشروع فلاحي أي بنسبة 60%. وذلك راجع لقلّة اهتمام المرأة بالقطاع الفلاحي مقارنة بالرجل، وقلّة خبرتها في القطاع باعتباره قطاعا هيمن

عليه الرجل لعقود طويلة، ولكون العمل الفلاحي يحتاج لجهد عضلي لا يتناسب والبيئة المورفولوجية للمرأة، وأيضا يعود ذلك لطبيعة المجتمع الجزائري المحافظ.

والشكل الموالي سيوضح النسب المتفاوتة في النشاط المقاولاتي بين الرجل والمرأة في بعض القطاعات المختارة والممولة من قبل وكالة أونجام .

جدول رقم 8 – يمثل حجم النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل في بعض القطاعات المختارة والممولة من قبل وكالة ANGEM لسنة 2010:

	الرجال	النساء
نقل المسافرين	99	01
نقل البضائع	98	02
الخدمات	85	15
الصيد البحري	100	0
أعمال حرة	57	43
صيانة	95	05
صناعة	80	20
هيدروليك	96	04
إنشاءات	98	02
حرف	69	31

المجموع	877	123

المصدر– الديوان الوطني للإحصاء، 2010.

هذه الأرقام سيتم عرضها في الشكل الموالي على شكل أعمدة بيانية.

الشكل رقم 07– أعمدة بيانية تمثل حجم النشاط المقاولاتي للمرأة المقاولة مقارنة بالرجل حسب القطاعات والممولة من قبل وكالة ANGEM:

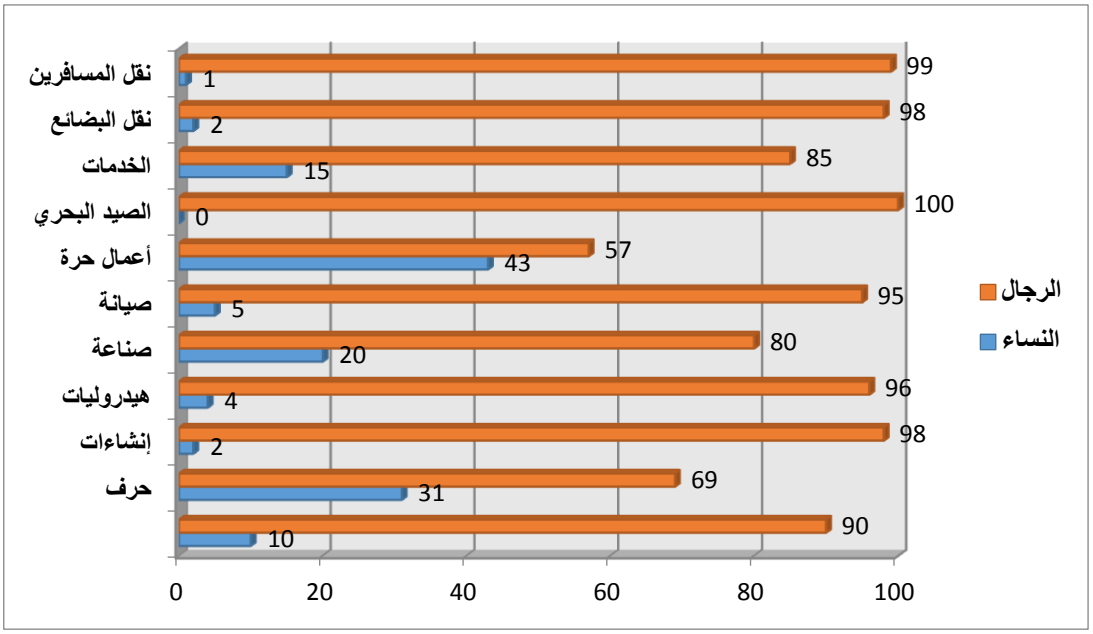

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2010.

مما سبق يتبين أنّ هناك هيمنة للرجال على النساء في كلّ القطاعات، فمثلا يتصدر الرجل قطاع الصيد البحري بنسبة ساحقة والّتي قدّرت ب 100%، أما بالنسبة للمرأة فهي منعدمة في هذا المجال، لأنه مجال يشغله الرجل باستحقاق، ولعدم تناسبه مع مورفولوجية المرأة، ودورها الإجتماعي في مجتمع محافظ.

كذلك بالنسبة لقطاع نقل المسافرين ونقل البضائع وقطاع الإنشاءات أين بلغت نسبة الرجال 99% و98% في قطاعي نقل البضائع والإنشاءات، مقارنة بنسبة 1% في قطاع نقل المسافرين، و 2% في قطاعي نقل البضائع والإنشاءات، بالنسبة للنشاط النسوي في

هذه القطاعات، كذلك نفس الشيء بالنسبة لقطاع الهيدروليك، الصيانة، والخدمات والصناعة حيث تراوحت نسب مشاريع الرجال على التوالي 96%، 95%، و85%، و80 %بينما مشاريع النساء فقد قدّرت بنسب ضعيفة جدا وهي على التوالي 4%، 5%، و15%، و20% ويعود سبب هذا الضعف إلى صعوبة هذه القطاعات على المرأة والّتي لا تتلاءم وفيزيولوجية المرأة.

أما بالنسبة للقطاعات المتبقية فيمكن ملاحظة أن الفرق بين المشاريع النسوية والمشاريع الرجالية ليست بكبيرة فمثلا قطاع الأعمال الحرة نسبة تواجد الرجال قدّرت ب 57%، ونسبة مشاريع المرأة قدّرت ب 43%، أما قطاع الحرف فتقاربت كذلك النسبة بين مشاريع النساء ومشاريع الرجال حيث قدّرت الأولى ب 31% والثانية 69%، فمن خلال هذه النسب الّتي حققتها النساء المقاولات في هاذين المجالين يدل على أن المرأة تفضل القطاعات الخفيفة والّتي لها رأس مال ضعيف، ولا يتطلب جهدا عضليا كبيرا وتنقلات كثيرة.

وما يمكن ملاحظته أيضا من الناحية الإيجابية أنّ النساء ينخرطن شيئا فشيئا في مجالات كانت حكرًا على الرجال، ما يبرر رغبتهنّ في الخروج من المجالات الّتي إنحصرت فيه عادة كقطاع الأعمال الحرّة، الذي يتصدّر نسبة مشاريع النساء.

يشير واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر إلى أنّ نسبتها منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة وتركز على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، ومؤخرًا شهدت توجها نحو قطاع الصناعة والاستيراد والتصدير. وقد بلغت نسبة النساء المستثمرات في وكالة "ANGEM" بـ 60% في سنة 2005، أين شمل الإستثمار نسبة كبيرة في مجال الصناعات الغذائية والخياطة، والألبسة والصناعات التقليدية.[1]

وفي سنة 2008، تمّ إنشاء 6700 مؤسسة نسوية في هذه الوكالة، إستطاعت خلق ما يعادل 10074 منصب عمل، وبالمقابل يتمّ تسيير 1661 مؤسسة مصغرة من قبل نساء في مجال الفلاحة و2830 في مجال الصناعات التقليدية، و(03) منهن في مجال المقاولة والبناء.

[1]– جهيدة أعجيري، "المرأة الجزائرية المقاولة ودورها في التنمية الاقتصادية". **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، السنة العاشرة، الجزء الثاني، العدد الأول: ، الصادر في جوان 2016، ص 44.

حسب تصريح لوزيرة التضامن الوطني وقضايا المرأة مونية مسلم سابقا سنة 2016، وعلى هامش اللقاء الوطني واستنادا إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قدرت عدد الأنشطة الممولة من قبل الوكالة ب 853679 نشاط، وقد قدرت نسبة القروض المصغرة الموجهة لتمويل مشاريع النساء المقاولات ب 62% وقد اعتبرت السيدة الوزيرة هذه النسبة جد إيجابية من شأنها خلق الثروات لتنمية اقتصاد البلاد، وقد تم في هذا اللقاء عرض مخطط عمل وكالة تسيير القروض المصغرة لسنة 2015 والذي يتمحور حول نقاط بعضها لصالح المرأة المقاولة تتمثل في:

- دعم اللامركزية على مستوى ولايات الجنوب، حيث تمت الإشارة إلى ترقية المرأة الصحراوية كونها مهمشة ومنعزلة مقارنة بنساء المناطق الأخرى لهذا تم الإشارة إليها في أول نقطة من هذا المخطط.
- تحسين نوعية ونطاق الخدمات المالية وغير المالية، وترقية الدعم المالي للمرأة المقاولة.
- تعزيز قدرات المستخدمين الميدانيين للهيئات الجهوية والمحلية.
- الدعم التقني للهيئات الجهوية والمحلية.

وفي سنة 2009تم تسجيل استفادة 157,000 من القروض الصغيرة، وتتجه 90% من هذه القروض إلى شراء المواد الأولية، و10% تمنح للمشاريع، وتبين الميزانية العمومية للمخطط حتى نهاية عام 2009 المعلومات التالية:

تمثل النساء أكبر نسبة من الرجال في الإستفادة من امتيازات القروض الصغيرة عام 2009 بنسبة 59% وحوالي 72% من النساء المستفيدات تقل أعمارهن عن 40 سنة، و 52% منهن لديهن مستوى متوسط من التعليم، و 20% منهن بدون تعليم.

نوع القطاع	عدد مناصب الشغل %
الصناعة	22

و بالنسبة لمعدل مناصب الشغل التي وفرتها	الخدمات	14
	الزراعة	8
	البناء	1
	الحرف اليدوية	10
	المجموع	**55**

المشاريع النسوية قد بلغت 55% في بعض القطاعات، وسيتم التطرق إلى هذه النسب من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم 09- يمثل حجم مناصب الشغل التي وفرتها النساء المقاولات في سنة 2009:

المصدر– من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات وكالة أونجام.

وللتعمق أكثر في الموضوع سيتمّ التّطرق إلى أعداد ونسب المؤسسات حسب قطاع النشاط، والجنس لسنة 2011، ومن ثمّة دراسة وتيرة النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل في هذه السنة.

جدول رقم 10-عدد ونسبة المؤسسات المقاولاتية النسوية الممولة من قبل وكالة أونجام سنة 2011:

قطاع النشاط	العدد		النسبة %		المجموع
	نساء	رجال	نساء	رجال	
الفلاحة	114	1447	5	4	1561
الحرف	323	1115	12	3	1438
البناءوالأشغال العمومية	38	2225	2	6	2263

الري	2	94	0,3	1	96
الصيانة	434	2093	16	6	2547
الصناعة	9	277	1	1	286
المهن الحرة	57	69	2	1	126
الصيد	0	32	0	0,1	32
الخدمات	1436	6020	53	17	7456
نقل البضائع	250	17438	10	48	17688
نقل المسافرين	49	5787	2	16	5836
المجموع	**2732**	**36579**	**100**	**100**	**39329**

المصدر: مناد لطيفة،((المرأة المقاولة والمشاركة الإقتصادية في الجزائر)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، تخصص الإحصاء الوصفي، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014 ، ص 39.

ومن الجدول يتّضح أنّ النساء في مختلف القطاعات متباين، حيث أنّ عدد مؤسسات النساء تعدّت 1436 فقط في قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي تبرز فيه المرأة في كلّ مرّة يليه قطاعي الصناعة والحرف، أما القطاعات الأخرى فلم تصل حتى إلى 500 مؤسسة في أحسن الأحوال قد يستحيل حضور ضعيفا للمرأة المقاولة في قطاعي الصيانة 9%، والري 2%، وينعدم حضورها في قطاع الصيد البحري ب 0%، وذلك راجع لاعتبارات فيزيولوجية وإجتماعية ولقلّة خبرتها في هذه القطاعات وليحتل الرجل الصدارة بأعداد فاقت 1700 في معظم القطاعات.

رابعا-المشاريع النسوية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

رغم استفادة النساء من دعم صندوق "كناك" في تمويل مشاريعهن المقاولاتية، لازال حضورها في هذا المجال ضئيلا، ويمكن أن نبرز حضور المرأة في هذه المشاريع في الجدول الموالي:

جدول رقم 11- حجم المشاريع النسوية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لسنة 2013:

قطاع النشاط	عدد المشاريع بالألف	النسبة المئوية
الزراعة	401	%6.54
النشطات الحرفية	716	%11.20
البناء والأشغال العمومية	91	%1.48
الري	07	%0.11
الصناعة	1079	%17.59
الصيانة	12	%0.19
الصيد البحري	00	%00
المهن الحرة	126	%2.05
الخدمات	3015	%49.17
نقل البضائع	585	%9.54
نقل المسافرين	131	%2.13

المصدر: Ministère de développement industriel et promotion de l investissement, **bulletin d information statistique de la PEM**, N 23, Novembre 2013, p. 42-43

الشكل رقم8: أعمدة بيانية تمثل حجم المشاريع النسوية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لسنة 2013:

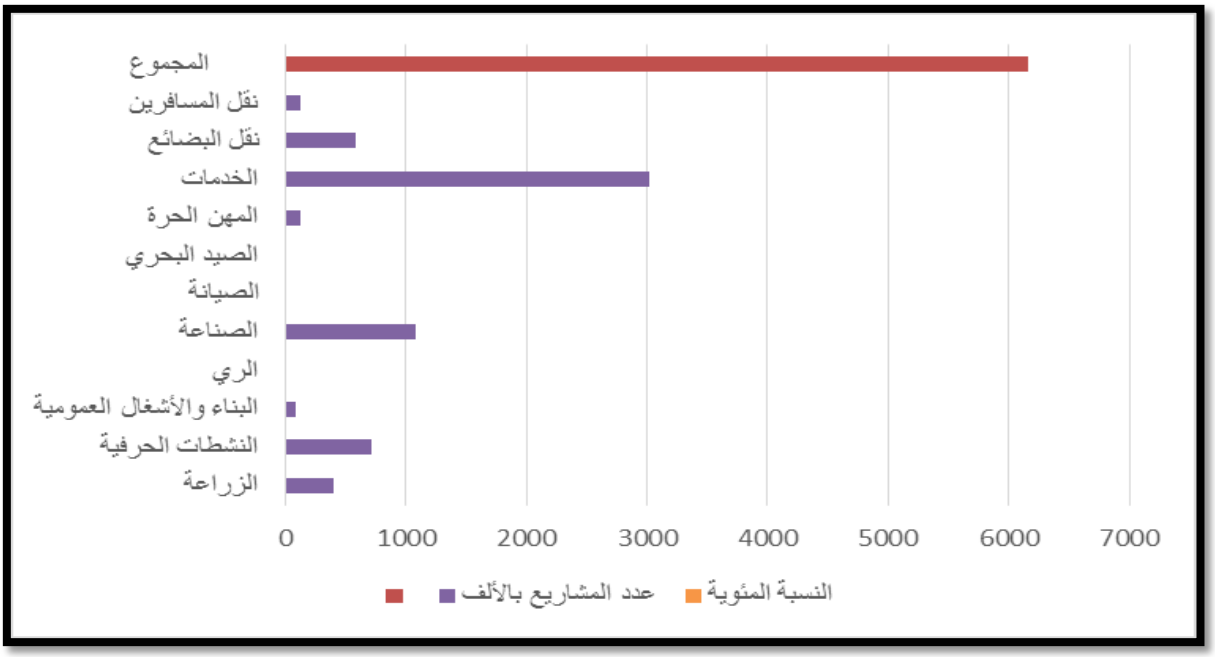

المصدر: Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement، **bulletin d'information statistique de la PEM**، N23,Novembre 2013,p.42-43

حسب نتائج الجدول يتبين أن المؤسسات النسوية الممولة من قبل صندوق كناك تتوزع على مجمل القطاعات بنسب متفاوتة ما عدا قطاع الصيد البحري كونه يعتبر قطاعا محتكرا من الرجال بالدرجة الأولى، أما القطاعات الأخرى فيلاحظ حضور للمرأة بنسبة تتماشى ونوعية القطاع. حيث أن النسبة الأكبر كانت من نصيب قطاع الخدمات ب 49.17 بمجموع يقدر ب3015 مشروع، ثم يليه قطاع الصناعة في الدرجة الثانية بمجموع 1079 مشروع ونسبته 17.59% ،ويأتي في الدرجة الثالثة قطاع النشاطات الحرفية ب 716 مشروع وبنسبة 11.67%، بعدها قطاع نقل البضائع بمجموع 585 بنسبة 9.54%، ثم تأتي القطاعات المتبقية بنسب أقل.

وهذا ما يفسر طبيعة النشاط النسوي الذي يتجه بشكل أكبر نحو القطاع التجاري والخدمات ما يتلاءم مع طبيعة المرأة الفيزيولوجية وميولاتها، ومع ذلك نجدها تخوض غمار المنافسة في مجمل القطاعات الأخرى لتثبت وجودها.

وحسب إحصائيات وأرقام وزارة التشغيل والعمل لسنة 2014 ، سجلت الجزائر أكثر من 130 ألف إمرأة متعاملة إقتصادية، وهو ما يمثل 7,4% من مجموع المتعاملين الإقتصاديين المسجلين في السجل التجاري.[1]

وحسب أرقام وزارة التشغيل والعمل لسنة 2012، هناك 15% من مؤسسات الصناعات التقليدية تسيّرها النساء،

وحسب آخر الإحصائيات لسنة 2017 وفي تصريح لسيدات الأعمال في الجزائر لقناة النهار تم إحصاء 142 ألف امرأة مقاولة متكونة، و132 ألف تاجرة، و10 آلاف مسيرة شركات، وقد تم توزيع مشاريع النساء حسب مختلف القطاعات كالتالي.

جدول رقم 12- يمثل توزيع مشاريع النساء حسب القطاعات لسنة 2017:

مشاريع النساء حسب مختلف القطاعات	النسبة %
تجارة المواد الغذائية بالتجزئة	**%16,8**

[1]- ibid ,p 43.

تجارة بالتجزئة للألبسة والمجوهرات ومواد التجميل	**%10,5**
خدمات خاصة بالنقل	**%7,6**
تجارة بالتجزئة للوازم النشاطات الترفيهية والرياضية	**%6,8**
نشاطات الإنتاج والتحويل الخاصة بمواد البناء	**%8,5**
شركات الدراسات والنصائح والمساعدة	**%7,2**
خدمات ثقافية للشركات بما فيها الإعلام والإشهار	**%5,5**

المصدر– من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات قناة النهار، حصة ضيف الإقتصاد، بتاريخ 15-10-2017.

تعبر هذه الإحصائيات على نتائج إيجابية ومرضية في الجزائر في مجال المقاولاتية النسوية مقارنة بما مضى، وهذا ما يؤكد على دور الدولة المتصاعد في دعم النساء المقاولات. فمن الشكلين السابقين يلاحظ أن المرأة أحرزت تقدما ولو أنه نسبيا، ومع ذلك فالمرأة أصبحت متواجدة في كل القطاعات وحتى الصعبة منها كالبناء الّذي كان في يوم ما حكرا على الرجال فقط أين سجلت فيه المرأة نسبة 8,5%، وتتصدر تجارة المواد الغذائية بالتجزئة القائمة بنسبة 16,8% وهو القطاع الّذي تتجه إليه معظم النساء.

ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة للألبسة والمجوهرات ومواد التجميل بنسبة 10,5%، وتعود نسبة 7,6% و 7,2% على التوالي لكل من الخدمات الخاصة بالنقل وقطاع شركات الدراسات والنصائح والمساعدة، باعتبار أن هذين القطاعين صعبين على المرأة، ثم قطاع التجارة بالتجزئة للوازم النشاطات الترفيهية والرياضية بنسبة 6,8%، ويليه قطاع الخدمات الثقافية للشركات بما فيها الإعلام والإشهار بنسبة 5,5%.

هذه النسب تبرهن على وجود قوي وحقيقي للمرأة في عالم المقاولاتية، في بعض القطاعات كالتجارة، المواد الغذائية ومواد التجميل، مقابل حضور ضعيف في قطاعات أخرى كالبناء والأشغال العمومية، إلا أن حضورها في تصاعد عموما وهذا بفضل الإجراءات والبرامج المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية لتعزيز دور المرأة في المجال الإقتصادي وفي الحياة العامة وجهودها في تحقيق المناصفة بين المرأة والرجل في كل المجالات.

المطلب الثاني– نماذج المقاولاتية النسوية في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية:

إن الوضع الإقتصادي الراهن للجزائر أحوج لاقتحام النساء لمجال الأعمال أكثر من أي وقت مضى، جنبا إلى جنب مع الرجل، بالنظر للإصرار والتحدي الّذين تتسم بهما، بغية تجسيد التنمية المستدامة المرجوة التي تعول عليها الحكومة لتحرير الإقتصاد الريعي من قيود إرتفاع أسعار النفط وإنخفاضها، حيث أثبتت العديد من النساء تفوقهن في مجال المقاولاتية.
ومن بين أبرز النساء المقاولات الجزائريات محليا ودوليا نذكر:

- **نسيمة برايح:** صاحبة مؤسسة Blink.
- **عسوس كريمة:** مقاولة في مجال البناء. [1]
- **السيدة نادية:** مستثمرة في مجال صناعة المثلجات، والّتي تعمل على دمج الخبرة الإيطالية الّتي تحصلت عليها في مشوارها التكويني في إيطاليا لكن بنكهة جزائرية.
- **أمينة حداد:** مستثمرة في مجال الرقمنة.
- **ذهبية عباس:** مستثمرة في صناعة الزيوت النباتية.
- **كاتيا بوازا:** تعتبر من النساء الأكثر تأثيراً في القطاع المالي العالمي. انضمت إلى مصرف HSBCالبريطاني منذ العام 1996، وهي تضطلع بإدارة أعماله في أميركا اللاتينية، وهي المرأة الوحيدة أيضاً في لجنة البنك التنفيذية لتمويل رأس المال في لندن. وقد إحتلت المرتبة السادسة عربيا من بين أقوى 100 إمرأة عربية مقاولة.[2]

كل هؤلاء النساء وأخريات هن نساء أثبتن وجودهن في عالم المال والأعمال بجدارة وبكل ثقة في النفس وهذا رغبة منهن في إعطاء المرأة الجزائرية مكانتها المستحقة في المجتمع والعالم، رغم القيود والعراقيل الّتي تصادف هذه النساء.
عمدت الدراسة إلى إعطاء مثالين لأبرز إمرأتين مقاولاتين في الجزائر، واللّتين أصبحتا مثالا يقتدى بهما في مجال المال والأعمال، وهما سيدة الأعمال سعيدة نغزة والخبيرة الإقتصادية نصيرة حداد.

أولا –سيدة الأعمال سعيدة نغزة:

[1]– سارة الشمالي، مرجع سابق، ص 2.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

برز مؤخرًا على الساحة الوطنية والدّولية في مجال المال والأعمال إسم تصدّر ميدان المقاولاتية بكل إستحقاق وجدارة، هي المرأة الحديدة، التي وقفت ضد كل الصعوبات لتصنع لنفسها إسمًا عالميًا، ولتصبح سيّدة أعمال لها بصمتها محليًا ودوليًا ألّا وهي السيدة "سعيدة نغزة"، المرأة التي إستطاعت أنْ تتحول من إدارة مشروع إستثمار في مجال صناعة القهوة إلى أقوى سيّدة أعمال في الجزائر،[1] وتترأس حاليا الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، كما تشغل العديد من المناصب في هيئات عالمية، ويمكن التطرق إلى مسيرتها المقاولاتية، ونجاحها فيما يلي:

1- التعريف بشخصية سيدة الأعمال "سعيدة نغزة":

سعيدة نغزة" من أصول أمازيغية مولودة بقسنطينة، من مواليد 10 أوت 1970، أرملة وأم لأربعة أطفال، وأم لعشرة آخرين بالكفالة، وهم من الأقارب، كانت تهتم الأعمال والتجارة منذ الصغر، وكان مثلها الأعلى هو والدها الّذي كان ناجحا في أعمال البناء في الجزائر.

فبعد الإنتهاء من الدراسة خطّت أولى خطواتها في مجال الإستثمار أين بدأت مشروعها ب 07 أطنان من القهوة، وكان ذلك سنة 1990 تحت تسمية "قهوة موني" نسبة لاسم ابنتها، وهذا المشروع مهّد لها الطريق إلى التّوجه نحو استيراد المشروبات الغازية "كازيرا" من إسبانيا، والأحذية، واستيراد عجلات السيارات ذات علامة "كونتينونتال"، والعلامة الروسية "ساف" المستوردة من ألمانيا.[2]

في سنة 2000، قرّرت الدخول في قطاع الأشغال العمومية من خلال الإستثمار في مؤسسة لمواد البناء بمنجمين، الأوّل مختص في الرمال المستعملة للبناء، والثاني لإنتاج الرخام بشلغوم العيد بولاية ميلة.

من هنا بدأ نضال "سعيدة نغزة" في مجال المقاولاتية، فبعد تمكّنها من الوصول إلى منصب رئيس الهيئة عمدت أنْ تجتاح وبقوة عالم الأعمال من أبعد زواياه تدريجيًا.

---

[1] مريم سلماني، "سعيدة نغزة أول امرأة عربية تترأس منظمة لأرباب العمل" **موقع جريدة المحور**، 08 مارس 2017،على 11:59،

http //www.el Mihwar El youmi .com.

[2] نفس المرجع.

شاركت في إجتماع لكبار المقاولين والّذي أقيم في الفندق الأوراسي ، معلنة عن رغبتها في دخول عالم البناء والأشغال العمومية، هذا القرار لقي استعجابا وتهكما من قبل رجال الأعمال، الّذين توقع غالبيتهم فشلها باعتباره قطاع حكرا على الرجل، إلا أن ذلك لم يثنيها عن قرارها هذا وقرّرت رفع التحدي .

في سنة 2002، إنخرطت في الكنفدرالية العامة للمؤسسات كعضو في الباترونا، ليتمّ إنتخابها مطلع سنة 2003 رئيسة للكنفدرالية لولاية الجزائر العاصمة، ولتعتلي منصب نائبة الرئيس السّيد "حبيب يوسفي" سنة 2006، ثم رئيسة لها سنة 2015.[1] وما زالت تترأس الكنفدرالية إلى يومنا هذا (2018).

2- نشاطها المقاولاتي وجهودها لترقية المقاولاتية والمقاولاتية النسوية:

تعتبر الكنفدرالية العماة للمؤسسات والتي تترأسها "سعيدة نغزة" أول منظمة لأرباب العمل الجزائريين ،تأسست سنة 1990 وتم إعتمادها في 16 مارس 1992 طبقا للقانون 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، وتضم المنظمة الإتحادات النقابية أو نقابات العمل و48 مكتبا ولائيا، وهي معترف بها كشريك إجتماعي وإقتصادي في الحوار الإجتماعي.

والهدف الأساسي من تأسيس هذه الجمعية مواكبة التوجهات الإقتصادية الجديدة والإضطلاع مباشرة بمطالب أعضائها من رجال الأعمال، تعمل على الدفاع المصالح المادية والمعنوية لأعضائها البالغ عددهم 3800 عضوا ممثلا لجميع قطاعات النشاط بما في ذلك القطاعات الرئيسية: الصناعة، المنسوجات، الجلود والمواد الغذائية، والكيماويات والنقل والخدمات، صناعة الورق، والبذور والمنتجات النباتية للزراعة، صناعة البلاستيك، والصناعات المعدنية، والتوزيع والسياحة.[2]

وقد استطاعت سعيدة نغزة من توسيع نشاطها المقاولاتي واقتحام عدّة مجالات، ففي مجال البناء تمكّنت من إنجاز مشروع 700 مسكن في ولايتي ورقلة ووهران، كما ترأست مجمع "سوترالكوف" للبناء والأشغال العمومية، واعتبرت بذلك من النساء القلائل الذين

[1] نفس المرجع.

[2] – Bref Historique de la Confédération Générale Des Entreprises Algériennes. Cheraga , Alger, 24-4-2017.

اقتحموا هذا الميدان، ولتقوية الإنتاج الوطني عمدت نغزة سنة 2016 إلى إنشاء "جمعية رجال أعمال جزائرية – كورية"، تضم مستثمرين جزائريين وكوريين من العلامات العالمية سامسونغ (SAMSUNG)، وألجي (LG) قصد تحقيق الإندماج الإقتصادي وتبادل الخبرات والنهوض بالإقتصاد الوطني.[1]

كما أنها تقوم بالضغط على السلطات العامة بهدف تحرير الأسواق وتمكين المقاولين من الإستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات وذلك في إيطار إحترام القاعدة *51/ 45 حسب تصريح لها لقناة النهار في أوت 2017.[2]

وفيما يخص نشاطها في ترقية المقاولاتية النسوية فهي تعمل على:

- الدفاع عن مؤسسات المقاولة الّتي تسيرها النساء عن طريق رفع جميع العقبات لتتمكن من الدخول في مسعى التنمية المستدامة مثلها مثل الرجل.
- السعي للحصول على تسهيلات جديدة تعود بالفائدة على مؤسسات المقاولة الجزائرية المنتجة سواء المسيرة من قبل الرجل أوالمرأة، وإشراكها في مسار تغطية الطلب الوطني.
- إعداد ملتقيات، وتحضير أيام دراسية تدعم وتروج للمقاولاتية عامة والمقاولاتية النسوية خاصة.
- دعم المبادرات الهادفة إلى تكوين إقتصاديين من فئة الشباب والتركيز على فئة النساء للحد من خطر البطالة. [3]

---

[1]– مريم سلماني، مرجع سابق.

*هي قاعدة تعني إمتلاك الشريك الجزائري عمومي أو خاص نسبة 51% من أصل أسهم الإستثمار المراد إقامته في الجزائر، أي أن التعليمة تشترط أنه للفوز بصفقة في الجزائر يجب أن تلتزم الشركات الأجنبية بإقامة إستثمار محلي بالتعاون مع شركاء محليين، في حين أن دفتر الشروط الخاص بالمناقصات يلزم على المكتبين الأجانب الإستثمار في نفس مجال النشاط مع شركة محلية يملك أغلبية رأسمالها مواطنون مقيمون، ونص القانون بمنح للدولة الحق في السيطرة مجددا على الأصول العمومية التنازل عليها في سياق الخوصصة.

[2]– " الجزائر تحتفظ بقاعدة 49/ 51 % الّتي تضبط الإستثمار الأجنبي" **موقع قناة النهار**، 08-12-2013، http://www.ennaharonlline.com.

[3]– مقابلة مع السيد مقاتلي المحفوظ، الأمين العام للكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، شراقة، الجزائر، بتاريخ 24 أفريل 2017، على 09:30.

- فتح أكاديمية العمل بالجزائر، وتقديم الدعم بإقامة دورات تكوينية، وتدريبية للنساء المقاولات صاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لكسب هؤلاء النسوة الخبرة والكفاءة في مجال المقاولاتية.[1]

ولازالت سعيدة نغزة تفرض نفسها في المجتمع كمقاولة ناجحة، ورئيسة كنفدرالية تعمل على تمكين المرأة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا كمحدد أساسي لتدعيم دولة القانون من خلال المساواة بين الجنسين، وتثمين المبادرات الإقتصادية للنساء الجزائريات وتثمين المساهمة الحقيقية للنساء في الإقتصاد الوطني.

نجاح سعيدة نغزة في مجال المقاولاتية، لم يمنع من دخولها في صراعات مع رجال أعمال آخرين بارزين على غرار صراعها مع رجل الأعمال البارز ورئيس FCE "علي حداد".

ثانيا- سيدة الأعمال نصيرة حداد:

تتعدى خبرة السيدة نصيرة حداد 20 سنة في مجال إستشارية ومساعدة المؤسسات وذلك بصفة منسقة ومديرة بعثات إستشارية، كما أنها تسير شركة خبرة خاصة متخصصة في مرافقة الإصلاحات الإقتصادية، منذ أكثر من خمسة سنوات. وبفضل كفاءتها العالية في مجال المقاولاتية أصبحت اليوم نائبة رئيس منتدى رؤساء المؤسسات منذ سنة 2014.

1- التعريف بشخصية سيدة الأعمال "نصيرة حداد":

تعتبر نصيرة حداد من أبرز النساء المقاولات في الجزائر خاصة وأنها تملك قدرة هائلة في التنظيم والإدارة والإشراف على مختلف التنظيمات والمؤسسات المقاولاتية، ولها دراية خاصة بقطاعات النشاط والمحيط الجزائري، فقبل ولوجها عالم المال والأعمال كانتقي التسعينات تسير مكتبا دراسيا عموميا يتمثل في مكتب إستشارات خدمات للمؤسسات، بعدها إتجهت إلى المعهد الوطني للتنميات الصناعية INPED بغية الحصول على تأهيل أكثر وخبرة واسعة في مجال تسيير المؤسسات، وبعد إنخراطها في منتدى رؤساء المؤسسات سنة 1996 تمكنت من تكوين فريق مسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تليقا الدعم

[1]- نفس المرجع.

اللاّزم من المنتدى،[1] وهذا ما حفزها أكثر على إنشاء فرع الإستشارة وعلى هذا المنوال كان للسيدة حداد أن تقوم بعدة مشاريع:

شاركت في إعداد ووضع آلية جديدة خاصة بتحسين أداء المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وذلك سنة 2005.

كما قامت أيضا في 2006/2005 على تطوير مجمع بول(pohl) الإستشاري والّذي يعمل على إنشاء مركز خاص بتمويل برنامج ميدا (meda)، المتعلق بأكثر من100 مؤسسة والذي قدّرت ميزانيته ب (06 ملايين أورو).

وفي 2008 حازت على تكوين في مجال النظام المالي الجديد، والمتضمن معيار المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، بعدها في سنة 2010 قامت بوضع دراسة إستشرافية بالغة الأهمية في مجال تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود سنة 2025.

ثم اتجهت في 2011 إلى التكوين في مجال تطوير الجمعيات والغرف التجارية، لكسب خبرة أكثر في ميدان المخططات التنمية، بالإضافة إلى ذلك شاركت بشكل كبير في برنامج تحسين أداء المؤسسات التابعة لصندوق ضمان القدرة التنافسية التابع لوزارة الصناعة، كما شاركت في برنامج الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME التابع لبرنامج MEDA (أكثر من 480 مؤسسة).[2]

حاليا تساهم السيدة حداد في إعداد برنامج عمل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار MIPIPME حول النمو الصناعي منذ 2015، كما أنها مديرة لشركة إنكوسين (INCOSYN) المختصة في مرافقة الإصلاحات الإقتصادية.

2- نشاطها المقاولاتي وجهودها لترقية المقاولاتية النسوية:

بخصوص النشاط الجمعوي والمقاولاتي تساهم السيدة حداد فيما يلي:

[1] – Les actes, op-cit, P 48.

[2] -ibid.P 48.

- عضوة بالمجلس الوطني للأسرة. أين تابعت تكوينا ضمن برنامج مبادرة شراكة الشرق الأوسط MEPT بالولايات المتحدة حول خطوات العمل الإستراتيجي للجمعيات.
- عضوة بالثلاثية ومشاركة في تقييم الميثاق الإقتصادي والإجتماعي.
- عضوة بلجنة قيادة برنامج المؤسسة الوطنية للإعتماد والمراقبة التقنية،غرفة التجارة والصناعة،وزارة التجارة والّذي يهدف إلى تقوية قدرات التجارة الخارجية للبلدان العربية من بينها الجزائر.
- عضوة باللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات لتنمية المقاولة النسوية، وعضوة في لجنة المتابعة والتقييم وتنفيذ إتفاقيات التبادل الحر.[1]

وفي إيطار برنامجها لترقية المقاولاتية فهي تعمل على:

- دعم تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تبني منتدى FCE لهذه الفكرة.
- الحث على تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر، من خلال تشجيعها على ولوج مجال المقاولة وذلك عبر الخرجات التحسيسية الّتي تقوم بها في دار الثقافة ودار الشباب في معظم الولايات.
- تنظيم محاضرات حول إجراءات دعم ترقية النساء المقاولات ودعم الجمعيات النسائية المحلية والّتي تنشط في مجال المقاولات، وذلك بغية تعزيز التنمية المحلية والمنتوج المحلي.
- التحسيس بأهمية دمج المرأة الريفية ضمن إجراءات الصحوة الريفية المجسدة من قبل الدولة الجزائرية، وذلك عبر المحاضرات والملتقيات التي تشارك فيها.[2]
- مطالبة الحكومة بتحرير المؤسسات المقاولاتية في كل القطاعات وفي العمليات التجارية، والقضاء على البيروقراطية.

---

[1]–Ibid, p,49.

[2]– ياسين باباسي، مقابلة مع سيدة الأعمال نصيرة حداد، نائبة رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، في ضيف الإقتصاد لقناة النهار، بتاريخ 15 جوان 2015

tv.https://www.youtube.com/Ennahar

- الحث على تغيير الذهنيات الراسخة في المجتمع الجزائر يحول المرأة عبر مختلف النشاطات الجمعوية التي تمارسها وعبر الإعلام ومن خلال عضويتها في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).[1]
- وفي إطار برنامج عمل المنتدى عرضت السيدة حداد على الأعضاء إنشاء منتدى سيدات الأعمال الجزائريات الخاص بالنساء المقاولات في المستقبل لجعل المرأة أكثر إستقلالية في مجال المقاولاتية.

المطلب الثالث: عراقيل وتحديات المقاولاتية النسوية في الجزائر:

تعاني النساء المقاولات في الجزائر من جملة من العراقيل والتي تقف حاجزا أمام نجاح إستثماراتهن في المجال المقاولاتي، أبرزها:

- طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ المتميز بنظريته الدونية للمرأة الناشطة.
- تغلب المنطق الإداري ومطابقة الملف على المنطق الاقتصادي.
- يشكل" روح المبادرة " والتخوف من البنوك أهم العوائق التي تعرقل إشراك النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- العجز المفرط في مجال الإتصال وفي ملائمة إجراءات إنشاء المؤسسات،خاصة فيما يخص التأخر في الرد بقبول الملف ما يؤخر البدء في إنجاز مشاريعهن في الوقت المرغوب فيه.
- رفض الرجل منافسة المرأة له في القطاعات الصعبة المحتكرة من قبله كقطاع البناء والأشغال العمومية.
- تردد المرأة في ولوج عالم المقاولاتية مقارنة بالرجل نظرا لغياب ثقافة المقاولة، والخبرة والقدوة في هذا المجال.
- صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية،لان المقاولاتية مجال صعب، ويتطلب جهدا كبيرا وتفرغ.
- صعوبة حصول النساء على التمويل، بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الآجال المحددة، نظرا لقلّة خبرتهن وتجربتهن في مجال المال والأعمال

[1]– نفس المرجع.

وتمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاولاتية.

- نقص التوجيه والإرشاد والإعداد الّذي يعيق نجاح النساء في تأسيس وتطوير مؤسساتهن و مشاريعهن الخاصة.
- المساعدة البنكية غير الكافية وغير المكيفة مع طبيعة المؤسسات المصغرة، أي نقص المساهمة البنكية في تطوير هذه المؤسسات والّتي تعد الملاذ الأول للنساء المقاولات، نظرا لصغر المشروعات اعي لاسيما المشروعات الحرفية الصغيرة.
- ويكمن العائق الأكبر في بيروقراطية الإدارة وبطء الإجراءات الإدارية المرهقة والتحفظ في أداء المعاملات واستكمال الوثائق في وقتها المحدد بسبب البيروقراطية المفرطة.
- طبيعة المرأة الفيزيولوجية وظروفها الإجتماعية والّتي حالت دون ولوجها قطاعات ظلّت حكرا على الرجل، كقطاع البناء والأشغال العمومية والفلاحة والصناعة، فجل المشاريع النسائية في القطاع الحرفي والخدماتي.
- صعوبة الوصول إلى السوق إذ تجد المرأة صعوبة في تسويق منتوجاتها مقارنة بالرجل لأسباب إجتماعية وثقافية، ولعدم القدرة على إجتذاب الموظفين الأكفاء. [1]

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن الإستهزاء بهذه المعوقات، فإهمال هذه الأخيرة قد يؤدي إلى تراجع اقتصاد البلد، فالوطن يبنى على توافق الجنسين مع تعزيز صورة المرأة المقاولة عن طريق التحسيس، والعمل على مضاعفة الجهد من أجل تحقيق التناصف بين الرجل والمرأة في المجال المقاولاتي، وإعطاء فرص أكبر للمرأة للإستثمار في القطاعات المختلفة وحتى الصعبة منها كقطاع البناء والإستثمار وقطاع الإنشاءات.

والعمل على تقريب المرأة من مختلف النشاطات والبرامج التي تضعها الدولة، وضرورة الإستفادة منها لإثبات المرأة دورها في المجتمع كعامل أساسي وفعال في التنمية.

[1] –Widad Guechtouli et Manelle Guechtouli . « L'entrepreneuriat en Alger : quels enjeux pour quelles réalité ? paris, (Ipag .Business school .working paper) 2014. P06.

خلاصة واستنتاجات:

إنّ معالجة مسألة المقاولاتية لدى المرأة لها أهمية خاصة اليوم، وأسباب ذلك عديدة، وتشكّل اللّامساواة الإجتماعية المرتبطة بالجنس أبرز عراقيل ولوجها لعالم المال والأعمال، وفيما يتعلق بالجزائر، فإنها ترافق هذه الحركية، الّتي ترمي إلى المشاركة الكاملة للمرأة والرجل كفاعلين، وكمستفيدين من التنمية المستدامة.

وبالنسبة لواقع المرأة المقاولاتي فهو نتاج لواقع اجتماعي، ثقافي واقتصادي، وكذا التطور الحاصل في وعي المرأة، والّذي جعلها تتجاوز الحدود التي رسمتها العادات والتقاليد، خاصة بعد ولوجها مجال المقاولاتية والّذي كان في السابق حكرا على الرجال فقط، بل أنها أصبحت عنصرا فعالا في دفع التنمية الإقتصادية، وهذا عائد إلى البرامج والإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها الدستورية والقانونية، الّتي تضبط العمل المقاولاتي بين الرجل والمرأة، وتعمل على القضاء على التمييز بينهما خاصة في المجال الإقتصادي والمقاولاتي، كذلك بفضل دور الوكالات المرافقة للشباب من نساء ورجال في دعم مشاريعهم المقاولاتية.

ضف إلى ذلك مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والّذان أضحيا يلعبان دورا هاما في دعم النساء المقاولات وإيصال مطالبهن إلى الرأي العام، وفعلا هذه المؤسسات كلها ساهمت في تطوير ونجاح النساء المقاولات ولو نسبيا مقارنة مع الرجل، حيث أصبحت للمرأة الجزائرية مكانة متميّزة محليا ودوليا بفضل إنجازاتها المختلفة في شتى الميادين، رغم العراقيل والتحديات الّتي تواجهها في كل مرّة، منه تم إثبات الفرضية القائلة: أدت الإجراءات والمبادرات المطبقة من قبل الدولة الجزائرية إلى ترقية المقاولاتية النسوية إلى ماهو أحسن، رغم العراقيل الّتي تواجهها النساء المقاولات.

بعد التطرق إلى الإطار النظري للمقاولاتية النسوية وتقييم إطارها القانوني والمؤسساتي في الفصلين السابقين، تم اختيار هذا الفصل لدراسة الإطار التطبيقي للمقاولاتية النسوية مع اختيار ولاية تيزي وزو كنموذج تطبيقي، لدراسة واقع المقاولاتية النسوية في هذه الولاية، خاصة في ظل هيمنة الفكر التقليدي الّذي يتميّز به المجتمع القبائلي، والّذي يقيّد حرية المرأة لاسيما حرية التملك والتصرف في الملكية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول– التعريف بحالة الدراسة.
- المبحث الثاني– واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو.
- المبحث الثالث– عراقيل المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو والحلول المقترحة لترقيتها.

المبحث الأول:

التعريف بحالة الدراسة

تتمحور الدراسة حول التعرف على واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو وكذا نظرة المجتمع للمرأة المقاولة في الولاية، وما هو دور الأجهزة المدعمة للمقاولاتية النسوية المتمثلة في l'angem ; cnac ; l'onsej ، وكذا دور المجتمع المدني في دعم المرأة المقاولة، وقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الملاحظة الميدانية وإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في هذه الأجهزة مع القيام بجمع الوثائق المتضمنة لإحصائيات حول النساء المقاولات في هذه الولاية.

المطلب الأول- التعريف بالولاية محل الدراسة:

تشكل ولاية تيزي وزو المجال المكاني للدراسة، وهي تعتبر الولاية رقم 15 من بين ولايات الجزائر ال 48، وتلقب بمنطقة القبائل الكبرى الّتي تقع شرق الجزائر، وتتركب كلمة تيزي وزو من كلمتين (تيزي) تعني فج و(وزو) تعني شجرة شوكية تسمى وزال بالأمازيغية، ويعطينا مجموع الكلمتين مصطلح تيزي وزو.

وسنحاول في هذا المطلب التعريف بالولاية تاريخيا، طبيعيا، إجتماعيا، سياسيا وإداريا.

أولا- تاريخيا:

لولاية تيزي وزو تاريخ عريق جدا بسبب مختلف الحضارات الّتي مرّت بهذه الولاية، والتي سنشرحها فيما يلي:

1- العصور القديمة:

أ- مناطق أنتشار الحضارة العاترية والحضارة القفصية

كانت ولاية تيزي وزو من بين مناطق أنتشار الثقافة إيبيروموريسية أو **الأوشتاتيون** بالإنجليزية (Ibero-Maurusian)، هي المنظر الثقافي لساحل شمال أفريقيا في الفترة بين العصر الحجري القديم العلوي والعصر الحجري الوسيط حوالي 20.000 إلى 10.000 سنة قبل الحاضر.

يعود تاريخ ولاية تيزي وزو إلى عصر ما قبل التاريخ بدليل وجود آثار عثر عليها بعدد من المناطق، على غرار تيقزيرت وأزفون، إلى جانب ذراع الميزان المعروفة بتضاريسها الجبلية الوعرة، أطلق عليها الرومان إسم "مونت فيراتوس "والمراد منها جبل من حديد، كانت

هذه المنطقة مع مرور السنين قبلة لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، من بينهم الفينيقيين الّذين دخلوها في القرن الخامس والرابع قبل الميلاد حيث مارسوا التجارة والإبحار فيها، أنشؤوا مراكز تجارية على ساحل هذه المنطقة لممارسة نشاطهم التجاري، بهدف تطوير المبادلات التجارية في المنطقة وإقامة علاقات بين الطرفين من أجل التبادل الثقافي.

ب-الفترة البونيقية والنوميدية والرومانية:

قبل أن تتوافد على ولاية تيزي وزو الشعوب والحضارات المختلفة، كانت منطقة آهلة بالبربر السكان الأصليين للمنطقة، بعدما أسس الفينيقيون مدينة قرطاج سنة 814ق م، ربطوا علاقات تجارية مع سكان المدن المحلية الأمازيغ.

وقد احتل المنطقة الرومان خلال القرن الأول ما قبل الميلاد إلى غاية القرن الرابع بعد الميلاد من أجل تثبيت وجوههم وتمديد سيطرتهم على المنطقة، كما عمد الرومان إلى تشييد مدن عسكرية وحضارية على طول ساحل تيفزيرت أطلق عليها إسم لومنيوم وتسميت أزفون باسم روزا سوس.[1]

أعاد البيزنطيون بناء الأحياء والمدن المدمرة من طرف الوندال في القرن الخامس، وفي فترة العصور الوسطى كانت ولاية تيزي وزو على شكل كونفيدراليات، وفي القرن الرابع عشر ترأست إمرأة تدعى "شيمسي" من عائلة عبد الصمد إتحادية "آيث إيراثن" من سنة 1330 إلى غاية 1340.

2-الفترة العثمانية:

أما خلال فترة الأتراك من القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، فقد تمّ رسم وتأسيس مملكة كوكو في سنة 1510م على يدّ عائلة آيث القادي وذلك لصد غزوات الإسبان والأتراك، وتمّ تشييد عدة أبراج في أماكن عدة "كتازغارت"، "سيباو بوغني"، "وبرج تيزي وزو"، الّذي أصبح إبتداء من القرن السابع عشر مركزا عمرانيا، حيث أنشئ هذا الأخير سنة 1640م لمراقبة السهول المحيطة به. وفي نفس الفترة إنتشر الدين الإسلامي في ولاية تيزي وزو فضلا عن الحملات الإسلامية الّتي كان الأتراك يقومون بها لتعليم السكان الدين الإسلامي الحنيف.

[1]- نور الدين واضح، " تاريخ ولاية تيزي وزو "، **جريدة المساء**، العدد 6353، الصادر في 28 تشرين 2 الموافق ل نوفمبر 2017، ص 12.

3- فترة الإحتلال الفرنسي:

تعتبر ولاية تيزي وزو من أبرز ولايات الوطن في المقاومة الشعبية الجزائرية ضد فرنسا، وما ساعدها على ذلك طابعها الجبلي الذي شكل مهدا للثورة التحريرية المجيدة، كانت مركزا للولاية التاريخية الثالثة، كما شكلت محطة هامة في تاريخ الجزائر بمساهمات أبنائها وبطولة شهدائها ومجاهديها..

وحسب الدراسات التاريخية التي أجريت من طرف خبراء وباحثين تبين أن كل هذه الحضارات المتعاقبة على هذه المنطقة لم تطمس حقيقتها وطابعها الأصيل، وساهمت بشكل كبير في المحافظة على خصوصيتها وأصالتها الظاهرة في قراها ومداشرها.[1]

وسيتم عرض أهم المعارك الّتي خاضها سكان المنطقة لمواجهة الإستعمار الفرنسي في الولاية في الجدول التالي:

جدول رقم 13- يمثل أهم المعارك الّتي خاضها السكان لمواجهة الإحتلال الفرنسي في ولاية تيزي وزو من (1830- 1962 م):

معارك الإحتلال الفرنسي في "ولاية تيزي وزو من (1830- 1962 م)		
المكان	**التاريخ**	**الحدث**
تادمايت	25 أفريل 1844 م	معركة تادمايت
تيزي وزو	4 جوان 1845 م	معركة تيزي وزو
الأربعاء نايث إيراثن	25 جويلية 1845 م	معركة آيث إيراثن

المصدر- من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مقال جريدة المساء، العدد6353، الصادر في نوفمبر 2017، ص 12.

هذه الأحداث تعبر عن أشهر المعارك الّتي خاضها سكان ولاية تيزي وزو ضد الإحتلال الفرنسي، كما أن هناك معارك أخرى وقفت في هذه الولاية، وساهمت في تأخير احتلالها.

4-فترة الإستقلال:

ومن بين الأحداث التاريخية الّتي مرّت بها ولاية تيزي وزو بعد الإستقلال أحداث "الربيع الأمازيغي في 20 أبريل/نيسان 1980، شهدت خلالها المنطقة مظاهرات داعمة

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

لمطالب "الحركة الأمازيغية" في جامعة تيزي وزو تخللتها مواجهات مع الشرطة، وأحدثت هذه المظاهرات توترا في علاقة المنطقة بالسلطة.

ومن بين الشخصيات السياسية والتاريخية التي أنجبتها المنطقة حسين آيت أحمد، وكريم بلقاسم، كذلك العقيد عميروش آيت حمودة، ونجد أيضا عبان رمضان الشخصية البارزة في قرية الأربعاء ناث إراثن في ولاية تيزي وزو.[1] ومن بين الشخصيات البارزة أيضا أعمر أوعمران، محمدي السعيد وحمزاوي أحمد...

إلى جانب ذلك فقد عرفت الولاية بعد الإستقلال إنتشارا لبعض النشاطات المختلفة من أجل رفع المستوى المعيشي المتدهور للسكان بسبب ما خلفه الإستعمار من أضرار سواء في إتلاف المزارع أو لحرق الأراضي ...وبالرغم من المساحة الزراعية الضئيلة ووجود قاع بحري وعر والطبيعة الجبلية للمنطقة، إلا أن قطاعي الزراعة والصيد يمثلان مؤهلات هامة للولاية ومساهمتها بنسب معتبرة في التنمية المحلية.

وفيما يخص قطاع الصناعة، فإن ولاية تيزي وزو تكسب ثروة معدنية غنية ومتنوعة من شأنها أن تشجع بعث نسيج صناعة معدنية في إقليم الولاية، و ما من شأنه أن يولد ديناميكية إقتصادية تساهم في الإقتصاد الوطني .

وفي المجال الإقتصادي، تحتضن منطقة القبائل وولاية تيزي وزو تحديدا مركبات صناعية كبيرة تشكل مصدر عيش للآلاف من العائلات، كما تشتهر الولاية بالصناعات التقليدية فزرابي "أيت هشام" "وعين الحمام" ومجوهرات "آث يني".

ولا يجب إغفال خزف "معتاك" وهي منطقة ينظم فيها سنويا مهرجان الخزف الوطني ويعجب كل زائر للمنطقة بالتاريخ القديم الّذي توحيه هذه الأشياء، كلها شاهدة على تاريخ المنطقة المجيد وعلى عراقة ثقافتها.

وتشتهر المنطقة أيضا بزيت الزيتون، إذ تمثل أشجار الزيتون بمنطقة القبائل حوالي 80% من المساحة المزروعة بأشجار الزيتون في الجزائر، وفي ولاية تيزي وزو وحدها تم إنتاج ما لا يقل عن 13 مليون لتر من الزيت في الموسم الفلاحي 2008- 2009.

[1]- لخضر شاتري، "شخصيات جزائرية تاريخية مشهورة"، **موقع عيون البصائر**، الصادر في 31- 10- 2014: **www.elbassair.net**.

وبفضل السياسات العمومية الخاصة بالتنمية المحلية المطبقة بولاية تيزي وزو منذ 1999، يمكن الوقوف على النتائج الإيجابية المسجلة في العديد من القطاعات التي لها علاقة مباشرة بمتطلبات المواطنين وإنشغالاتهم، فعلى سبيل المثال عرفت نسبة التزويد بالموارد المائية في اليوم نموا يقدر ب 200%، فيما سجل التزويد بالغاز إرتفاعا يعادل سبعة أضعاف، كما تعرف نسبة التمدرس نموا يقدر ب32%.[1]

ثانيا- طبيعيا:

يتنوع المجال الطبيعي لولاية تيزي وزو من تضاريس وعرة ومناخ قاسي، وهي غنية بالوديان والسدود، وما هو معروف أيضا في هذه الولاية تميّزها بالثروة الغابية والحيوانية، حيث أن يسود ولاية تيزي وزو مناخ البحر الأبيض المتوسط، أما مايخص الأودية والسدود توجد فيها العديد من الوديان منها الدائمة الجريان والمؤقتة، ومنها واد سيباو، واد عيسي، وواد السبت، إضافة إلى بحيرة أكفادو، أما بالنسبة للسدود فمن أبرزها والموجودة حاليا سد تاقسبت يمتد على مساحة 550 هكتار ويبعد 10 كم شرق مدينة تيزي وزو.

وكما تتميّز ولاية تيزي وزو بجبال شامخة ومتنوعة ، ومن بين أهم هذه الجبال:

جبال جرجرة من جزئين، المنحدر الشمالي والّذي يتضمن جزءا من ولاية تيزي وزو، أما الجزء الآخر هو المنحدر الجنوبي الّتي تتكون من شمال ولاية البويرة، ويبقى القليل منها مترامية في ولاية بجاية. [2]وتمتاز جرجرة بمناظرها الخلابة وتعد واحدة من أجمل جبال العالم بسبب اكتسائها بالثلوج شتاءا.

وتعود أصل كلمة جرجرة إلى اللغة الأمازيغية "جرجر أو جارجيرا" وتعني (الباردة) وكان الرومان يلقبونها بجبل الحديد حيث طبيعة أرضها كانت مشابهة لطبيعة سكانها الّذين قاوموا مقاومة عنيفة الغزاة. ومن جبالها أيضا جبال تيكجدة، جبال أكفادو، جبال رجاونة، جبال تاغموت، جبل ثالتات، جبل حسناوة، وجبل عيسى ميمون.[3]

أما الثروة الغابية والحيوانية تتبوأ موقعا إستراتيجيا هاما، يضاف إليه الثروة الحيوانية فمعظم مناطق منطقة القبائل تتميز بطبيعتها الخلابة يكسوها غطاء نباتي كثيف متنوع

[1]–نور الدين واضح، مرجع سابق، ص 12.

[2] - **https://ar.wikipedia.org/wik/.**

[3]– ibid.

تتخلله ثروة غابية جذابة تسر النظر، وتسكن في المساحات الغابية أغلبية أصناف الحيوانات المتواجدة شمال الجزائر، منها مكاك بربري والجوارح كالعقاب والنسر، إلى جانب الثعابين والذئاب والثعالب والخنازير البرية، إضافة إلى أصناف أخرى إنقرضت منذ عدة سنوات كالأسد البربري والدب الأبيض والفهد، وكذا القط البري، الوشق والضبع، ولحماية هذه الثروة من الإندثار والزوال تمّ إنشاء الحديقة الوطنية جرجرة الّتي تقدر مساحتها بـ18550هكتار.

ثالثا- إجتماعيا:

تبعد ولاية تيزي وزو عن العاصمة بحوالي 105 كلم، وتتميز الولاية بطابع إجتماعي خاص، حيث يعيش السكان في المناطق الريفية على شكل قرى (مداشر) يصل عددها إلى أكثر من 1400 قرية.[1]

يعود أصل السكان إلى البربر الأمازيغية وهم السكان الأصليين للجزائر، سكان المنطقة أمازيغ ويطلقون على أنفسهم إسم **زواوة** نسبة إلى كثرة الزوايا القرآنية بالمنطقة، ونسبة للقبيلة القاطنة في هذه المنطقة. يطلق على ولاية تيزي وزو تسمية القبائل الكبرى، في حين تلقب بجاية بمنطقة القبائل الصغرى، يتكلم الأغلبية العظمى من السكان في ولاية تيزي وزو اللغة الأمازيغية بلهجتها القبائلية تقبايليث، وتوجد أقلية تتكلم العربية في الغرب. وقد تمخضت عن اللّغة الأمازيغية اللهجات التالية القبائلية، الشاوية، اللّهجة المزابية والتارقية، واعتمدت الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري سنة 2002.

عدد سكان ولاية تيزي وزو يقدر ب 1127166 نسمة وتعتبر من أكثر الولايات كثافة سكانية في الجزائر، موزعة على مساحة تقدر ب 2994 كم^2، مكونة من شريط ساحلي وسلسلة جبال جرجرة. هذا التنوع الجغرافي والطبيعي جعلها من بين أهم الوجهات السياحية في الوطن[2].وسيتم عرض عدد سكان ولاية تيزي وزو في شكل هرم كالآتي.

[1] Hocine Houari, Le Président de l'APW de Tizi-Ouzou ,livre les grands axes de son programme , 26 novombre 2017.

www.apw.com.

[2] - ibid.

شكل رقم 9- يمثل هرم سكاني للولاية حسب إحصاء 2008:

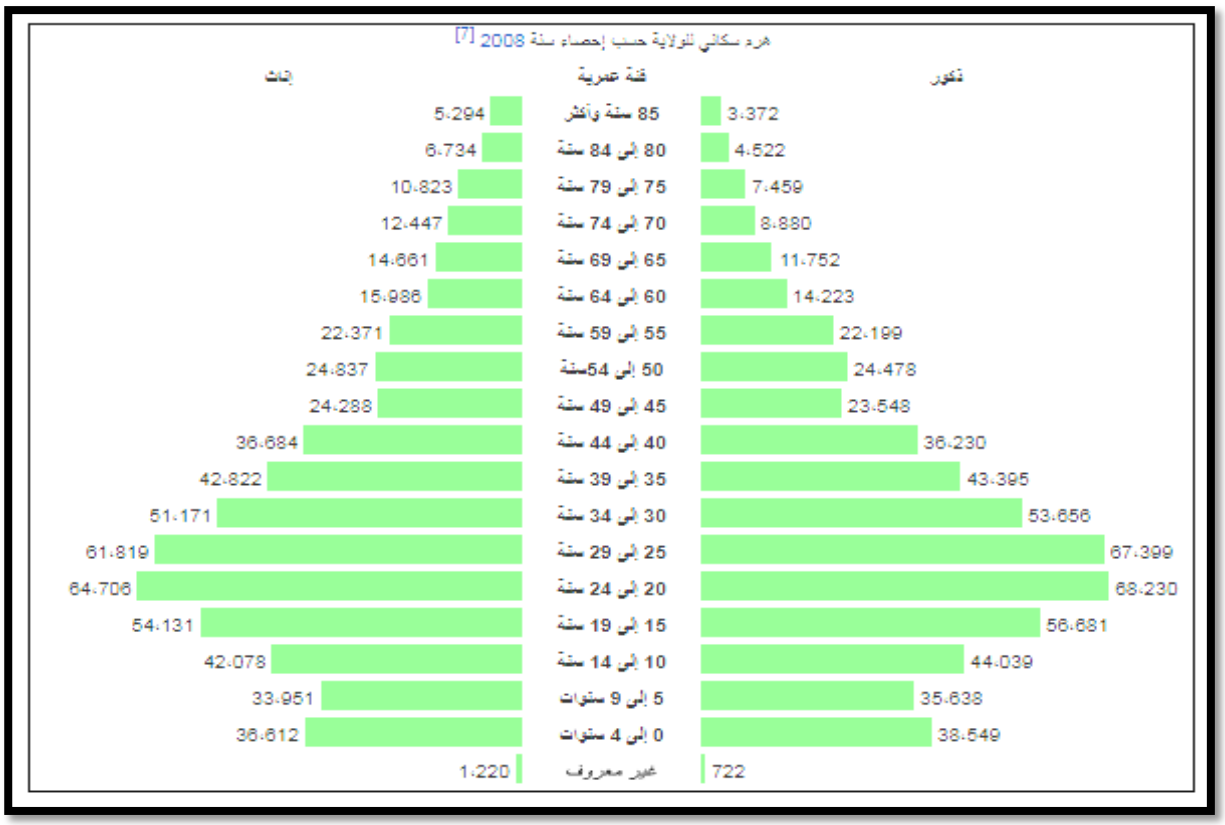

Population résidente des ménages ordinaires et collectifs selon la wilaya de résidence et le sexe et le taux d'accroissement annuel moyen (1998-2008)،", wikimedia findation , powered by mediawiki, Données du recensement général.Novembre 2008.

رابعا- سياسيا وإداريا:

تنقسم ولاية تيزي وزو إداريا إلى 21 دائرة و67 بلدية، حيث تعتبر ولاية تيزي وزو الولاية التي تحتوي على أكبر عدد من الجماعات المحلية. وسيتم ذكر عدد الدوائر والبلديات في الجدول الموالي.

جدول رقم 14- يمثل عدد دوائر وبلديات ولاية تيزي وزو وعدد سكان هذه الدوائر:

الرقم	إسم الدائرة	عدد البلديات	عدد السكان
1	**دائرة تيزي وزو**	1	135 088
2	**دائرة واسيف**	3	24 947
3	**دائرة عين الحمام**	4	51 431
4	**دائرة عزازقة**	5	83 560
5	**دائرة بوغني**	4	68 466
6	**دائرة ذراع الميزان**	4	83 935
7	**دائرة واقنون**	3	66 689
8	**دائرة الأربعاء ناث إيراثن**	3	46 831
9	**دائرة أزفون**	4	37 756
10	**دائرة ذراع بن خدة**	4	83 935
11	**دائرة تيقزيرت**	3	35 742
12	**دائرة بوزغن**	4	50 945
13	**دائرة بني دوالة**	4	48 998
14	**دائرة واضية**	4	55 377
15	**دائرة المعاتقة**	2	46 781
16	**دائرة مقلع**	3	45 818
17	**دائرة بني يني**	3	15 151
18	**دائرة تيزي راشد**	2	25 951
19	**دائرة إفرحونن**	3	28 167
20	**دائرة تيزي غنيف**	2	47 099
21	**دائرة ماكودة**	2	39 016
المجموع	**ولاية تيزي وزو**	**67**	**1127166**

المصدر- من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات وزارة الداخلية، 2017.

من الجدول يتضح أن الولاية تحتوي على عدّة دوائر بلغت 21 دائرة ما يجعلها تحوي على عدد كبير من الجماعات المحلية، وكل دائرة تتفرع إلى 2 و5 بلديات، وتتصدر دائرة عزازقة الصدارة ب 5 بلديات، وهذا نظرا لمساحتها الشاسعة وتوفر المرافق العمومية، لذلك بلغ عدد سكانها 83560 ألف نسمة. كذلك الأمر مع دائرة ذراع بن خدة والّتي تعتبر دائرة حضرية تتوفر على المرافق الأساسية، وتضم 4 بلديات وتعداد سكاني بلغ 83935 ألف نسمة، نفس الشيء مع دائرة ذراع الميزان، رغم أنها مدينة جبلية إلاّ أن مساحتها الواسعة ومرافقها العامة جعلها تستقطب عددا كبيرا من السكان البالغ 83935 ألف نسمة، و 4 بلديات تابعة لها.

ثم تأتي الدوائر الأخرى بكثافة سكانية تتراوح ما بين 68466 و 24947 ألف نسمة وعدد بلديات بين 3 و 2 بلدية، وتحوي دائرة تيزي وزو لوحدها على 135088 ألف نسمة، وهو عدد مرتفع نظرا لضيق مساحة الدائرة، لكن يرجع سبب هذه الكثافة إلى النزوح الريفي الّذي تشهده الولاية من المناطق الجبلية المعزولة خاصة والتي تنعدم فيها أبسط ضروريات الحياة.[1]

أما سياسيا فيمكن التعبير عن النمط السياسي السائد في ولاية تيزي وزو من خلال عدد نوابها في البرلمان وعدد الأحزاب السياسية الناشطة بها، حيث بلغ عدد النواب في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تيزي وزو 15 نائبا خلال الدورة التشريعية 2012م-2017م ويتوزّعون على النحو التالي: 10 نواب رجال بنسبة 66,67% و5 نواب نساء بنسبة 33,33%،[2]

وبعد دراستنا لولاية تيزي وزو بشريا، طبيعيا وإداريا سنحاول في المطلب الموالي دراسة واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي من خلال الإعتماد على المقابلات الّتي أجريت مع بعض المسؤولين وجمع المعلومات والإحصائيات للتمكن من تحقيق الهدف المرجو من الدراسة وهو الوصول إلى نتائج علمية تعبر عن الواقع الميداني للمقاولاتية النسوية.

---

[1] -http://www.ons.dz/collections/pop1_national.pdf

[2] - http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/1/24/

المطلب الثاني– نظرة المجتمع للمرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو:

منذ القدم ومنطقة القبائل معروفة بتهميشها للمرأة، وهذا لراجع إلى عدّة خلفيات متوارثة أبا عن جد، خاصة في عهد قبيلة سيدي خليل، الّذي يستبعد المرأة ويحرمها عن أبسط حقوقها في الحياة، لكن وبعد مجيء الإسلام منح للمرأة عدّة حقوق منها، منح حق الميراث في الأراضي، لكن تمكن المرأة من ميراث الأراضي الّذي أقره الأتراك بإسم الإسلام قوبل بالرفض من قبل الرجل المهيمن وأن حق الميراث في الأراضي الممنوحة للمرأة يعتبر شكلا من أشكال تهديد التماسك الهيكلي للقبيلة، ما عدا قرية آث إيراثن التي صوتت عام 1990 على مداولات إعترفت بحقوق المرأة في الميراث بإستثناء الأرض.[1]

ومع تطور العصر وتطور المستوى التعليمي في العالم، أكد زعماء منطقة آث إيراثن على تجديد هذه المداولات تدريجيا، مما يمكن النساء أن ينشطن في القطاع غير الرسمي ومنحها الحرية المناسبة في إدارة شؤونها، ومنحها الحق في التملك والتسيير مع مداولة أي عمل حر تريده.

وبعد تعزيز الدولة لحقوق وحريات المرأة بما ي ذلك المرأة الريفية، توسعت حظوظها في كل الميادين، خاصة مع ظهور الوكالات الّتي ترافق النساء الراغبات في ولوج عالم المقاولاتية، لكن في بادئ الأمر كان ذلك صعبا على نساء ولاية تيزي وزو نظرا للفكر المحافظ السائد فيها لاسيما في القرى والمداشر.[2] ومع تعزيز الحكومة الجزائرية لدور المرأة في المجال الإقتصادي، وسنها للقوانين الّتي تنص على المساواة بين الجنسين، والحق في العمل ...إلخ بدأ يتلاشى عند البعض فكرة رفض خروج المرأة للعمل وولوجها مجال المال والأعمال، والّذي كان يعتبر في المنطقة ظاهرة جديدة لاسيما في القرى والمداشر.

[1] Yasmine Ben Makhlouf, op– cit, p 51.

[2]– ibid.

المبحث الثاني

واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو

يعتبر موضوع المقاولاتية النسوية واقعا حديثا ويصعب تقبله في مجتمع تقليدي ذكوري ، لذلك عمدت الدراسة في هذا المبحث إلى التعرف على واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو بالأرقام والإحصائيات، والبحث في دور أجهزة الدعم والمتمثلة في الوكالات في ترقية المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو.

المطلب الأول- دور وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية:

أنشئ فرع تيزي وزو التابع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-102، المؤرخ في 06 مارس سنة 2011، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر لسنة 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي.[1]

ففي كلّ ولاية هناك فرع لوكالة "ANSEJ" للتقليل من أعباء عمل الوكالة المركزية، وتحتضن ولاية تيزي وزو إحدى هذه الفروع.

وقد أنشئ هذا الفرع بهدف مرافقة الشباب الراغبين في ولوج عالم المقاولاتية ودعمهم في تحقيق مشاريعهم الخاصة بما في ذلك المرأة المقاولة، ويتجلى دور هذه الوكالة في دعم النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو فيما يلي:

- تطوير سياسة الدعم بالتركيز على ثلاث مجالات:
- الإستعلام: أي تقديم كل المعلومات الّتي تحتاجها النساء المقاولات في الولاية حول كيفية تأسيس مشاريعهن.
- التوجيه: ويكون عن طريق توجيه النساء بالولاية بواسطة مختصين في مجال المقاولاتية ومساعدتهن على إتباع الطرق التسييرية الصحيحة لتسيير مشاريعهن.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 11-102، المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432، الموافق ل 6 مارس سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417، الموافق ل 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي"، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 6 مارس 2011، ص 2.

- ثم متابعة المشروع: من خلال مرافقة الوكالة للسير الحسن للمشروع عن طريق دراسته من مختلف الجوانب الايجابية والسلبية لتفادي فشله.
- إعداد برامج مختلفة لتدريب الخريجات الجامعيات: وذلك في العديد من المجالات، مثل التكنولوجيا الجديدة والإقتصاد الأخضر والبناء، إذ وقعت الوكالة إتفاقية مع جامعة مولود معمري لتوعية الطالبات بأهمية ولوج مجال المقاولاتية النسوية، وتعريفهن بطرق إدارة الأعمال.

أما بالنسبة للقطاعات التي تمولها وكالة أونساج فهي الزراعة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية والهيدروليك، والصناعة والحرف اليدوية والمهن والصيانة فحسب ما صرح به السيد "شافع حمور"، مكلف بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيزي وزو، فإن هذه القطاعات تعتبر مولدة للثروة، ومحل إهتمام المرأة في المنطقة لاسيما قطاع الحرف اليدوية والخدمات، في حين هناك تطور لحضور المرأة في قطاع البناء والأشغال العمومية مقارنة بالفترة السابقة.[1]

ووفقا لتصريح شافع عمور فإن التغيير الّذي طرأ على تمويل القطاعات الجذابة ومبدعي الثروة يرتبط مباشرا بالبيئة السائدة، وأشار في ذات السياق أنه نظرا للظروف الإقتصادية الصعبة في السنوات الأخيرة، وضعت وكالة أونساج رؤية جديدة تتجه تدريجيا نحو صبغة التمويل الذاتي، التي تسمح بتمويل المشاريع الّتي أنشاها الشباب عامة والنساء بصفة خاصة.

أكد السيد عمور على أن الحكومة قامت بتقديم تسهيلات لحاملي المشاريع (نساء ورجال) الذين أخذوا قروضا من البنوك قبل مارس 2011، خاصة تلك المتعلقة بدعم أسعار الفائدة بنسبة 100% وإلغاء العقوبات المفروضة على التأخر في السداد وإعادة جدولة إعتماداتهم.[2] وفي إطار دعم وتمويل المشاريع النسوية موّلت الوكالة حوالي 115 مؤسسة نسائية مصغرة في الفترة الممتدة من جانفي إلى 31 جويلية 2015، والجدول الموالي يبرز عدد النساء المقاولات المستفيدات من دعم الوكالة من 2011الى 2015 مقارنة بالرجال.

---

[1]- مقابلة مع السيد حمور شافع، مكلف بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تيزي وزو، في 15-11-2011، على13:30.

[2]- نفس المرجع.

الجدول رقم 15 – مشاريع النساء المقاولات الممولة من وكالة "ANSEJ" فرع تيزي وزو مقارنة بمشاريع الرجال المقاولين وحسب قطاع النشاط والسنوات:

قطاع النشاط	السنوات	نصيب الرجال		نصيب النساء	
		عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
الخدمات	2011	494	1150	55	145
	2012	513	1024	92	254
	2013	720	1475	19	363
	2014	522	1100	9	293
	2015	343	890	106	349
				131	
الفلاحة	2011	94	244	7	16
	2012	185	392	12	44
	2013	310	762	24	61
	2014	266	667	27	70
	2015	221	615	17	52
البناء – أشغال عمومية والهيدروليك	2011	591	1630	08	29
	2012	660	1697	06	32
	2013	680	1873	07	27
	2014	581	1589	08	28
	2015	435	1233	09	35
الصناعة	2011	261	744	42	127
	2012	350	959	49	163
	2013	353	1056	60	203
	2014	276	818	57	196
	2015	217	643	50	161
حرف تقليدية	2011	66	196	11	28
	2012	108	305	18	50
	2013	168	484	32	107
	2014	88	232	08	27
	2015	47	129	10	32
المجموع		**8559**	**21880**	**975**	**2900**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات وكالة "ANSEJ"، فرع تيزي وزو، 15-04-2017.

الشكل رقم 10 – أعمدة بيانية تمثل عدد مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع في تيزي وزو مقارنة بمشاريع الرجال حسب قطاع النشاط والسنوات.

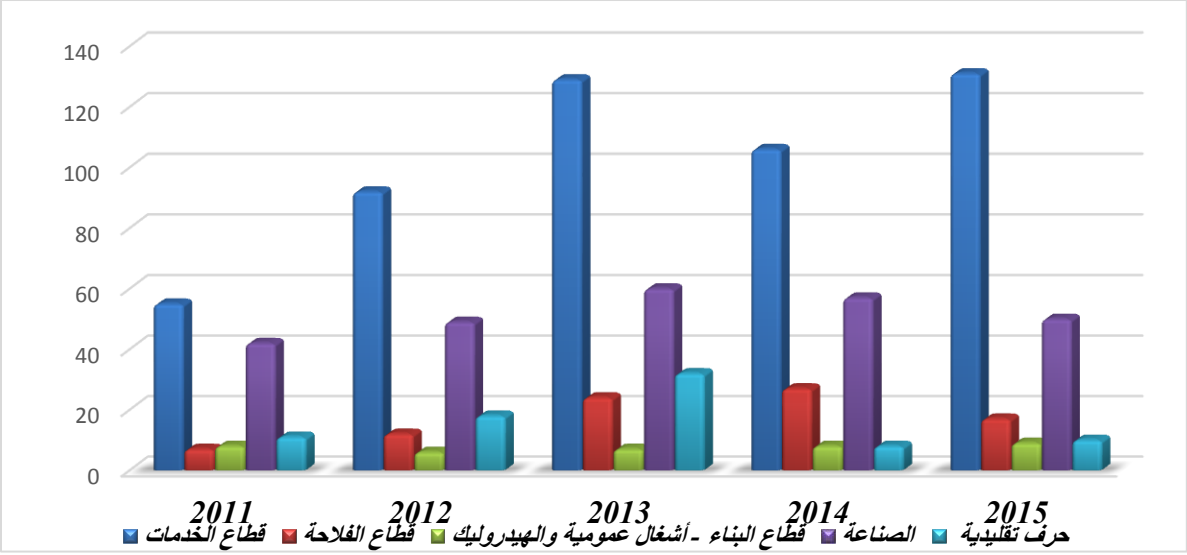

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادًا على معطيات الجدول السابق.

يتبيّن من خلال الشكلين السابقين أنّ نصيب النساء صاحبات المشاريع في وكالة "ANSEJ" لفرع تيزي وزو يشهد ارتفاعا محسوسا خاصة في قطاع الخدمات، الذي تبرز فيه المرأة بقوّة بأرقام مرتفعة تعدّت 720 مشروعا في 2013، في حين تتراجع الأرقام في القطاعات الأخرى. ويُلاحظ هذا الإرتفاع خاصة في السنوات من 2013 إلى 2015 رغم أنّ هذه الأرقام تبقى ضعيفة مقارنة مع أرقام نظيرها الرجل، الذي يهيمن على كل القطاعات، وحتّى في الحصول على مناصب العمل دائما هناك أولوية للرجل.

كذلك هناك حضور معتبر للمرأة في قطاع الصناعة أين وصل فيه عدد المشاريع النسوية الممولة إلى 60 مشروع سنة 2013 رغم كونه قطاعا صعبا وشاقا بالنظر لفزيولوجة المرأة، والرغبة في المنافسة والتّحدي هو الّذي جعل المرأة تدخل مجال الإستثمار في هذا المجال، ثم يأتي بعده قطاع الحرف التقليدية أين دعمت الوكالة 32 مشروعا نسائيا في سنة 2013، وبلغت عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة في القطاع الفلاحي لسنة 2014 حوالي 27 مشروعا،[1] ما يبرز بوضوح عزوف المرأة عن الإستثمار في القطاع الفلاحي الّذي يبقى حكرا على الرجال لأسباب إجتماعية وفيزيولوجية.

[1]– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق، ص 18.

ويلاحظ كذلك ضعف إستثمار المرأة في قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك، حيث وصل عدد المشاريع النسائية الممولة إلى 09 مشاريع فقط في سنة 2015 و6 مشاريع فقط سنة 2012، لأنّ هذا القطاع محتكرا من قبل الرجل بنسب ساحقة، وحتى في مجموع عدد المشاريع أو عدد مناصب العمل يضل الرجل يسجل أرقاما مرتفعة مقارنة بالمرأة، ومع ذلك يمكن القول أنّ المرأة حاليا قد فرضت نفسها في المجال الإقتصادي، مقارنة بفترة ما بعد الإستقلال نتيجة لتطور مستواها التعليمي.

المطلب الثاني- دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية:

تعتبر وكالة أونجام بتيزي وزو فرعا ولائيا، وهو أحد أبرز فروع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والّذي أنشئ عام 2006، والّتي تعمل على متابعة وترقية مشاريع الشباب من النساء والرجال في ولاية تيزي وزو بهدف دعم التنمية المحلية في هذه الولاية، حيث توصلت الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغرة "لونجام" وزو إلى إستحداث نحو 2558 مؤسسة مصغرة سنة 2009، في ظرف 4 سنوات منذ إنشائها سنة 2006 إلى غاية أواخر شهر جويلية.

وشملت المؤسسات المصغرة الّتي تم إنشاؤها من قبل الوكالة مجالات عديدة، حيث تنشط أغلبيتها في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ما يفسر الإقبال الكبير للحرفيين بالولاية على طلب القروض من البنوك لإقتناء المادة الأولية الّتي يحتاجونها في نشاطهم الحرفي، لاسيما الحرفيات لاهتمامهن بالحرف والصناعات التقليدية.

ليأتي مجال تربية المواشي كالأبقار، الكباش والدواجن وغيرها في المرتبة الثانية، ما يدل على تشبث السكان بهذا النشاط وعدم التفريط فيه رغم كل التغيرات التي طرأت على حياتهم،[1] هذا إضافة إلى التوافد الكبير للمستفيدين من القروض المصغرة على قطاع البناء والخدمات والّتي منها فتح قاعات للإنترنت، خدمة الهاتف وقاعات الحلاقة وغيرها.

[1]- مقابلة مع السيدة مليكة راحو،الأمينة العامة لمدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيزي وزو، في 18-04-2017، على 10:10.

وبلغت نسبة المشاريع النسوية الممولة من قبل الوكالة في ولاية تيزي وزو حوالي 60% عام 2016. حيث تعتبر هذه النسبة مشرفة في ظل مجتمع يرفض منافسة المرأة للرجل في مجال المال والأعمال. ومن أهداف إنشاء وكالة أونجام لفرع ولاية تيزي وزو ما يلي:

أولا- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية تيزي وزو: وتتمثل في:

- تحسين إدارة منح القروض الصغيرة وفقا للتشريعات واللوائح المعمول بها؛ والسعي إلى تسهيل الحصول على هذه القروض خاصة بالنسبة لفئة النساء.
- تقديم الدعم والمشورة والدعم للمستفيدات من القروض الصغيرة بهدف تمكينهن من تنفيذ أنشطتهن.
- مكافحة البطالة والهشاشة في المناطق الريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل المنزلي والأنشطة الحرفية، بين النساء الراغبات في تغيير نمط حياتهن ورغبتهن في ولوج مجال المقاولاتية.
- تحقيق إستقرار السكان الريفيين في مناطقهم الأصلية، من خلال ظهور الأنشطة الإقتصادية والثقافية وإنتاج السلع والخدمات وتحسين نوعية الدخل لكل من الرجل والمرأة.
- تنمية روح المقاولة بإقامة المشاريع الّتي تحل محل روح المساعدة، مما يساعد على تحقيق الإندماج الجماعي للنساء.
- مراقبة الأنشطة الّتي تقوم بها المستفيدات من خلال ضمان الإمتثال لبنود المواصفات الّتي تلزمهن بالوكالة، والمرافقة على مستوى جميع الدائرات،[1] لضمان السير الحسن للمشاريع.

عامة تعمل الوكالة على تطوير وتنمية القطاع الإقتصادي في ولاية تيزي وزو والقطاع المقاولاتي تحديدا، وجعله أكثر تنوعا ومشجعا للحركة الإقتصادية في الولاية، من أجل رفع مستوى المعيشي للأفراد من خلال تشجيع المشاركة بين الرجل والمرأة في التنمية المحلية والتقليل من ظاهرة النزوح الريفي.

[1]- نفس المرجع.

ثانيا- مزايا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع تيزي وزو للنساء المقاولات تتمثل في:

- تقديم خدمات مالية للاستفادة من القرض البنكي والمتمثلات أساسا الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.
- توفير سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000دج موجهة لشراء المواد الأولية مع قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها مابين 50.000 دج أي 05 مليون سنتيم و400.000 دج أي 40 مليون دج وبإمكان النساء الإستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت لديها 90% من أموالها الخاصة لتنفيذ المشروع، يمكن للمرأة المقاولة الإستفادة من فوائد مخفضة بنسبة 80% مع اختيار النمط التمويلي الّذي تراه مناسبا لإنجاز مشروعها.[1]

ولمعرفة أنواع الأنماط الثلاثة للتمويل في وكالة أونجام فرع ولاية تيزي وزو سيتم ذكرها في الجدول التالي.

[1]- حسينة ل، "تجاوب البنوك زاد من عدد المستفدين"، **موقع جريدة المساء**، 09-12-2007:

https://www. Djazairess.com/elmassa/24395.

جدول رقم 16 – يمثل الأنماط الثلاثة للتمويل في وكالة أونجام فرع ولاية تيزي وزو:

تمويل ثنائي– أ	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيدة
– سلفة بدوم فائدة لاتتجاوز 30.000 دج	– 90 % بدون فوائد	%10
تمويل ثنائي – ب –		
لمشاريع التي تتراوح قيمتها مابين 50.000دج حتي 100.000 دج	مساهمة البنك	مساهمة المستفيدة
	95 % أو 97 % بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%	03 % أو 05 %
تمويل ثلاثي		
المشاريع التي تتراوح قيمتها مابين 100.001دج حتى 400.00دج	مساهمة البنك	مساهمة المستفيدة	مساهمة الوكالة
	%70 بفوائد منخفضة بنسبة 80 % إلى 90%	03% أو 50%	25% أو27 %بدون فوائد

المصدر– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 18-04-2017، www.angem-dz

تلتزم النساء المقاولات المستفيدات بعد تمويلهن بتسديد مبلغ القرض والفوائد الى البنك في مدة تصل إلى خمس (05) سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك وتقوم النساء بتسديد السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها 15 شهرا على أربع (04) مراحل، زيادة على المساعدات المالية التي تمنحها الوكالة لهؤلاء النساء بل تتعدى إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، إضافة إلى التكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، ضف إلى ذلك إعطاء الفرصة للنساء

المستفيدات من دعم الوكالة من المشاركة في المعارض والصالونات بغية التعرف على نماذج ناجحة في المقاولاتية النسوية وخلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهن.

وكما تتوفر الوكالة على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، تعمل على توجيه ومرافقة النساء المقاولات، مما يجنبهن عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهن خاصة الماكثات في البيت بغية خلق مناصب عمل، وتمكنت هذه الفئة من النساء في الولوج إلى عالم الأعمال وذلك في مختلف التخصصات كالفلاحة، الحرف، الصناعات التقليدية، والخدمات...

حيث أصبحت النساء المقاولات تشارك بنسبة 6% من المشاريع الّتي تشغلها وتمولها وكالة أونجام في تيزي وزو، في سنة 2016 وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة تم تمويل 813 مشروعا في نفس السنة، بما في ذلك 476 مشروعا للمرأة، كما تتجه النساء إلى صبغة التمويل الثلاثي والذي يوفر فترة سماح مدتها ثلاث (03) سنوات لبدء السداد ودعم أسعار الفائدة،[1] وتستثمر النساء عادة في مجال المجوهرات وتصفيف الشعر ومستلزمات التجميل، وهو قطاع يتماشى ووضع المرأة الإجتماعي والفيزيولوجي.[2]

وحسب المسؤولة عن التوجيه في وكالة أونجام فرع ولاية تيزي وزو "نوارة شاوشي" تم تمويل 20591 مشروع منذ عام 2005 من قبل الوكالة، بما في ذلك 12361 للنساء، هذه المشاريع خلقت 29941 منصب شغل بما فيه >17275 منصب شغل من نصيب النساء.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الحرف اليدوية يسيطر على المشاريع النسوية الممولة من لونجام إذ موّلت 6646 مشروعا منذ عام 2005، تليها الزراعة ب6591 مشروعا والصناعة ب 3815 مشروعا، أما الخدمات فقد موّلت 2182 والبناء 998 مشروعا، وأخيرا التجارة ب 359 مشروعا، وهذا ما يبين أن هناك نسبة معتبرة للنساء المقاولات في

[1] – République Algérienne Démocratique et Publire , Ministère de la solidarité Nationale, de Famille et de la Condition de la Femme, **Agence Nationale de Gestion du micro–crédit** , 2007, p 53 .

[2]– ibid, p54.

تيزي وزو موّلت لونجام مشاريعهن، غير أن المجالين الأخيرين (البناء والتجارة) تضعف فيه نسبة النساء المقاولات كونهما مجالين يبرز فيهما الرجل بقوّة.[1]

ومن خلال الجدول التالي سيتم التعرف على عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالة "ANGEM" حسب القطاعات من سنة 2011 إلى 2016.

جدول رقم 17 – عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالة "ANGEM" مقارنة بالرجال فرع ولاية تيزي وزو من 2011 إلى 2016:[2]

قطاع النشاط	عدد المشاريع	
	نساء	رجال
الفلاحة	31	167
الصناعات الصغيرة	274	45
البناء	98	213
الخدمات	109	1344
الصناعات تقليدية	116	395
التجارة	72	268
الصيد البحري	0	0
المجموع	**700**	**2462**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات وكالة "ANGEM" فرع ولاية تيزي وزو، 18-04-2017.

يتبيّن من خلال إحصائيات الجدول أنّ هناك حضورا معتبرا للمرأة في مجال المقاولاتية حاضرة في جلّ القطاعات ما عدا قطاع الصيد البحري، وهذا ربما عائد إلى الطبيعة الجبلية للمنطقة، لكن هناك حضور قويّ لكل الجنسين. فيما يخص قطاع الخدمات، والصناعات التقليدية، والتجارة خاصة وأنّ منطقة القبائل معروفة بالتراث التقليدي والموروث

[1]– مقابلة مع السيدة شاوشي، نوارة، الأمينة العامة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تيزي وزو، في 15-11-2017، على 09 :45.

الثقافي العريق، أما فيما يخص الصناعات الصغيرة، فتبرز المرأة بأرقام عالية مقارنة بالرجل قدّرت بـ 274 مشروع.

ووفقا لأحدث الإحصاءات المتاحة لنا، تم تمويل 813 مشروعا في عام 2016 فقط، بما في ذلك 476 مشروعا للنساء.

وقال أنجيو دي مسؤول الإتصالات بتيزي وزو: "إن رصيد شراء المواد الخام في أونجام غير المدفوع هو الصيغة التي تختار النساء اللواتي يرغبن في الشروع في المشاريع الناشئة أي صيغة التمويل الثلاثي المذكور في الجدول الخاص بأنماط التمويل الثلاثة في وكالة أونجام فرع ولاية تيزي وزو، والّتي تكون قيمة مشاريعها ما بين 100,001 و400 ,000 دج، والّذي يوفر فترة سماح مدتها ثلاث سنوات لبدء السداد ودعم أسعار الفائدة، وقد بلغ عدد مشاريع النساء المستفيدات من صيغة التمويل الثلاثي 140 مشروعا، وتختار النساء هذا الصنف من التمويل نظرا لكونه يشجع على ريادة الأعمال بين النساء.[1]

Traduire

المطلب الثالث– دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "cnac " فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية:

تم إنشاء فرع هذا الصندوق في ولاية تيزي وزو بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02– 04 ذو القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الخاص بتأسيس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فرع ولاية تيزي وزو، وهذا الصندوق عبارة عن جهاز دعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30– 50 سنة، والّذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية لشهر واحد.

أولا– دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فرع ولاية تيزي وزو في دعم النساء المقاولات:

ويتمثل هذا الدور في دعم النساء المقاولات فيما يلي:

- المرافقة في كافة مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.

[1]– نفس المرجع.

- الدعم المعلوماتي في جميع مراحل إعداد المشروع والمساعدة على تطوير خطة العمل.[1]

وذلك من خلال التقرب إلى مقر صندوق التأمين على البطالة للحصول على المرافقة اللاّزمة بعد البدئ بمراحل إعداد المشروع لإعطاء النساء نظرة حول طبيعة ونوع المشروع الّذي شرعن في تنفيذه ووضع خطة عمل محكمة تكون مبنية على أسس صحيحة،[2] وتدرس كل الإحتمالات الّتي يمكن حدوثها في المراحل القادمة للمشروع، لأن مجال المقاولاتية ميدان مليئ بالغموض ولا يمكن التنبؤ فيه بالمستقبل لذا على النساء المقاولات أن يكن على إستعداد دائم لمواجهة الصعاب والتحديات.

ثانيا- مزايا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع تيزي وزو للنساء المقاولات:

ومن المزايا الّتي يقدمها صندوق الوطني للتأمين على البطالة فرع ولاية تيزي وزو ما يلي:

- يهدف صندوق كناك إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية للنساء صاحبات المشاريع واللاّتي لا يملكن إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل- دبلوم أو شهادة عمل)، حيث أن الصندوق هو من يتكفل ماديا بهذه العملية، وذلك من خلال تقديم دروس مكثفة لشرح طريقة إنشاء مشروع أو مؤسسة وإعطاء أمثلة عن نماذج ناجحة لنساء مقاولات بغية أخذ العبرة والإقتداء بهن.
- تقديم إمتيازات مالية للنساء المقاولات على شكل مساعدات لتتمكن من إستكمال مشاريعهن على أحسن وجه ودون جهد كبير. وترتكز هذه المساعدات أكثر في المساعدات المالية والتدريب والتكوين الجيّد لهؤلاء النساء، والّتي سيتم شرحها كما يلي:

1-المساعدات المالية:

أ- يتمثل القرض في شكل هبة يتمثل من 28% - 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، حيث أن هذا الصندوق يوجه قروض للمسرحين من العمل بسبب مشكل إقتصادي.

ب- التخفيض في الفوائد البنكية.

ج- المساعدة في الحصول على التمويل البنكي بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع عن طريق إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على

[1]- س زميحي، "الكناك يخصص 88 مليار سنتيم لدعم مشاريع الشباب"،**موقع جريدة المساء**، بتاريخ 03 - 12 - 2011.

www.elmassa- dz.com.

[2] - **http:// www. Cnac .com/ tizi ouzou- dz.**

القروض أي القرض يكون مضمون ويمنح للمستفيدات بطريقة قانونية وبكل شفافية دون تحايل أو غش، وذلك من خلال صندوق الضمان المشترك مع دراسة الأخطار الممكن حصولها أثناء التنفيذ، ومراقبة القروض المقدمة لإستثمارات النساء العاطلات عن العمل والبالغات من العمر 30 إلى 50 سنة. [1]

وتستند الإستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي، الّتي تربط بين صاحبة المشروع والبنك والصندوق ويمكن شرح صيغة التمويل الثلاثي في الجدول الموالي:

جدول رقم 18 – يمثل صيغة التمويل الثلاثي لصندوق كناك في تيزي وزو:

	المساهمة الشخصية	تمويل الصندوق	تمويل البنك
صيغة التمويل الثلاثي	1%-2%من التكلفة الإجمالية للمشروع	28%- 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع على شكل هبة	70% على شكل فوائد مخفضة

المصدر- من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع تيزي وزو.

من الجدول يتبين أن صندوق الكناك له ميزات جد جيّدة مقارنة بوكالة لونساج ولونجام من خلال المساهمة الشخصية، حيث في صندوق كناك تبلغ هذه المساهمة فقط من 1% إلى 2% بالنسبة للتكلفة الإجمالية للمشروع وتكون نسبة تمويل الصندوق من 28% إلى 29% على شكل مساعدات، وتبقى70% يقدمها البنك على شكل فوائد مخفضة، وهذا لغرض تحفيز النساء البطالات لدخول عالم المقاولاتية من بابه الواسع إعتمادا على مزايا هذا الصندوق، إضافة إلى المزايا الضريبية المتمثلة في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية.

2- التدريب والتكوين

ويتجلى ذلك في تدريب النساء المقاولات وتكوينهن في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب مشروع إنشاء المؤسسة، ضف إلى ذلك التصديق على المكاسب المهنية والمتمثلة في جل

[1]- مقابلة مع السيد حكيم ولد علي، مدير وكالة تيزي وزو للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، 18-11-2017، على الساعة 10:30.

المكاسب المتحصل عليها في المهنة السابقة وتكون على شكل تحفيز للنساء المقاولات إضافة إلى التدريب والتكوين الّذي يقدمه صندوق الكناك.[1]

ومن أجل التعرف على مساهمة صندوق التأمين على البطالة فرع تيزي وزو لدعم النساء المقاولات نستعين بالجدول الموالي المتضمن لعدد المشاريع النسوية الممولة من طرف هذا الصندوق:

[1]– نفس المرجع.

الجدول رقم 19 – عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف جهاز التأمين على البطالة فرع تيزي وزو من سنة (2004– 2016):

	عدد المشاريع النسوية المنشأة												
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع النشاط													
صناعات تقليدية	0	0	3	0	0	1	8	2	23	32	48	88	35
صناعة	0	1	3	6	0	5	8	23	60	69	115	55	23
خدمات	0	4	4	8	6	8	12	56	77	86	90	21	32
البناء والتعمير	0	0	1	0	0	0	0	0	1	1	5	0	0
الهدروليك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الفلاحة	0	0	0	0	0	0	3	6	11	12	27	16	14
المجموع	0	5	11	14	6	14	31	87	173	200	285	180	104

المصدر– من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات صندوق كناك فرع تيزي وزو، 18–11–2017.

رغم المزايا الّتي يقدمها صندوق التأمين على البطالة إلا أن نسبة المشاريع النسوية الممولة من قبله جد ضعيفة وبدأت ترتفع النسبة في السنوات الأخيرة منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 لاسيما في قطاعي الصناعات التقليدية والخدمات، ويمكن إرجاع السبب إلى أن صندوق كناك يشترط أن يكون سن النساء المقاولات الراغبات في الإستفادة من تمويل هذا الصندوق يتراوح مابين 30 سنة إلى 50 سنة.

الجدير بالذكر أن الصندوق لا يمول أي مشروع نسوي في سنة 2004 وموّل في 2005 فقط خمسة (5) مشاريع فقط، أما سنوات 2006 حتى 2009 فقد بلغ عدد المشاريع النسوية الممولة من الصندوق 12 مشروعا إلى غاية 14 مشروعا، وربما هذا التباطئ في إنشاء المشاريع من قبل الصندوق عائد إلى كونه حديث النشأة في الولاية، ونظرا إلى قيد السن الواجب توفره لطالبات المشاريع.

لكن بعد سنة 2011، وكما أشرنا سابقا بدأ عدد مشاريع النساء يرتفع نسبيا بين مختلف القطاعات ماعدا قطاع البناء والتعمير، كما تنعدم المشاريع النسائية كليا في قطاع الهيدروليك وهذا راجع إلى صعوبة هذين القطاعين، وما يمكن ملاحظته أن النساء يتجهن بكثرة إلى قطاع الخدمات ويظهر ذلك في 2014 أين بلغت عدد مشاريع هذا القطاع 90 مشروعا، أما الصناعات التقليدية والّذي تتميّز به المنطقة فقد بلغت عدد المشاريع فيه لسنة 2015، 88 مشروعا، وكذلك نلمس ميول سنويا إلى القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة وهذا ظاهر في سنة 2014 والّتي قدرت نسب عدد المشاريع الممولة من الصندوق حوالي 115 مشروعا، لتعود هذه الأرقام إلى التراجع تدريجيا في سنتي 2015 و2016، هذا التراجع الّذي مسّ كل القطاعات بسبب الأزمة المالية الّتي تمر بها الدولة الجزائرية، نتيجة إنخفاض أسعار النفط، ما أثار تخوف النساء المقاولات في تراجع تمويل الصندوق لمشاريعهن مستقبلا، والّذي من شأنه أن يعرقل مسارهن المقاولاتي.

المطلب الرابع– دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني المحلي في دعم المرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو:

تلعب الجماعات المحلية والمجتمع المدني المحلي دورا هاما في دعم المرأة المقاولة خاصة في ولاية مثل تيزي وزو نظرا لطبيعتها الوعرة والفكر التقليدي الّذي يتميّز به سكان المنطقة لاسيما في المداشر، والّذي يرفض منافسة المرأة للرجل في قطاع الأعمال، ولا

يعترف لها بحق التملك والإرث والتصرف فيه، لذا فدور المجتمع المحلي يكمن في محو الصورة المتدنية لدور المرأة، وتوعية المجتمع بضرورة تمكين المرأة من ممارسة حقها في الإرث والتملك والتصرف في أملاكها، وبأهمية دورها في دعم الإقتصاد الوطني والتنمية المحلية، وسنحاول فيما يلي إبراز دور كل من الجماعات المحلية والمجتمع المدني في ترقية المقاولاتية النسوية.

أولا- دور الجماعات المحلية في دعم المرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو:

تعمل الجماعات المحلية في تيزي وزو على تكريس دور المرأة في كل المجالات خاصة الإقتصادية، وعدم احتكارها فقط من قبل الرجل ، نظرا للثروات الّتي تزخر بها المنطقة والّتي لها دور في النهوض بالتنمية الإقتصادية في الولاية والمساهمة في رفع الإقتصاد الوطني، وهذا لا يكون إلا بإشراك كل من الرجل والمرأة في المجال الإقتصادي والتساوي بينهما من كل الجهات. مع ضرورة التركيز على الإستفادة من قدرات المرأة القبائلية خاصة في مجال الحرف اليدوية، صناعة الفخار والحلي التقليدي (الفضة)...إلخ

ومن أجل التأكيد على جهود الدولة في تفعيل مجال المقاولاتية النسوية قامت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة بالمشاركة مع والي ولاية تيزي وزو السيد محمد بودربالي بالإشراف على إنطلاق قافلة إعلامية وتحسيسية في 19 فيفري 2017 ، حول المقاولاتية النسوية بمساهمة مكتب المنظمة الدولية للشغل وبالتنسيق مع مديرية النشاط الإجتماعي ومختلف أجهزة التشغيل المحلية على رأسها وكالة Angem, Ansej, Cnac ، والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومديرية التكوين والتعليم المهنيين...إلخ

وتهدف هذه القافلة إلى تنمية القدرة التنافسية للفئات النسوية بالولاية وتعزيز قدرات النساء المقاولات اللاّتي إستفدن من مختلف أجهزة المرافقة والدعم والتمويل، وتطوير مهاراتهن التسييرية والتقنية وكذا تمتين النسيج المقاولاتي النسوي. [1]

وقد دعى والي تيزي وزو في إطار القافلة إلى إنشاء منطقة للنشاطات لصالح أصحاب وصاحبات المشاريع التي تم إنجازها في إطار مختلف الأجهزة المذكورة أعلاه، والمختصة في تحويل المنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية، وذلك لتحفيز المقاولات على

[1]- مقابلة مع السيدة محفوف كاهينة، رئيسة شبكة النساء المقاولات، بني دوالة، في 05 نوفمبر 2017،على 13:00.

تطوير نشاطاتهن، وكذا تخصيص عقار صناعي لإنشاء منطقة نشاطات خاصة من شأنها إستقبال صاحبات المشاريع المنجزة.

جابت القافلة في 23 فيفري 2017، بعض دوائر الولاية ومنها دائرة عزازقة، تيقزيرت، الأربعاء ناثيراثن، و ذراع الميزان، وذلك بهدف تحسيس النساء حاملات الأفكار من أجل الولوج في مجال المقاولاتية النسوية، وإنشاء مؤسسات ومشاريع تنموية والإستفادة من مختلف أجهزة الدعم والإدماج المهني والإجتماعي.

ثانيا- دور المجتمع المدني المحلي في دعم المرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو:

بما أن المجتمع المدني عبارة عن شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة والّذي يعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن مصالحها، فنجد بأن المجتمع المدني المحلي في ولاية تيزي وزو يلعب دورا مهما في الدفاع عن قضايا المواطنين خصوصا المرأة كونها الشريحة الأكثر إحتياجا للدعم في ظل مجتمع تقليدي ومحافظ.

لذا نجد أن المجتمع المدني المحلي يسعى للمطالبة بتوسيع مبدأ المشاركة الشعبية، وذلك من خلال إشراك المرأة في إدارة المجتمع وتطويره، من خلال تمكين المرأة المقاولة الريفية إقتصاديا، سياسيا وإجتماعيا، لذلك يعمل على إقامة تظاهرات إعلامية وورشات عمل وتوعية لكافة شرائح المجتمع بضرورة عمل المرأة لدورها الفعال في التنمية الإقتصادية والمحلية.

ومن بين منظمات المجتمع المدني المحلي النشط في ولاية تيزي وزو هي الجمعيات بدرجة أولى، والّتي تعمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقّها من الإنتهاك، وقبل التطرق إلى جمعية من جمعيات الولاية المدعمة للمرأة المقاولة، يجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار القافلة المذكورة سابقا تم إنشاء شبكة النساء المقاولات " réseau de l'entrepreneuriat féminine" وهو على شكل برنامج يضم النساء المقاولات أين يقمن فيه بتبادل الأراء والأفكار، [1]حول ما يجب تعلمه وتطبيقه للنجاح في مجال الأعمال وهذه الشبكة برئاسة السيدة "محفوف كاهينة" وهي إمرأة مقاولة من دائرة بني دوالة أنشأت مدرسة خاصة لتعليم الطلاب وهي متحصلة على شهادة في الإلكترونيك وفي اللغة الإنجليزية، وقد

[1]- نفس المرجع.

تم إختيارها من قبل اللجنة لتكون رئيسة النساء المنخرطات في هذه الشبكة الّتي تضم 70 سيدة أعمال ينشطن بالمنطقة، والهدف من إنشاء هذه الشبكة:

- تسهيل تسويق المنتوجات النسوية بالولاية وطنيا.
- تنظيم تظاهرات ووقفات تبادل الخبرات بين المقاولات.
- تكوين النساء في مجال المقاولاتية.
- تشجيع المنتوج الوطني والمساهمة في تثمين وتشجيع تسويق المنتجات النسوية في السوق الدولية والرفع من مستوى تنافسية المنتوج الوطني.[1]

ومن بين الجمعيات النشطة في ولاية تيزي وزو الداعمة للشباب عامة والنساء خاصة نجد:

جمعية باب الأمل:

باب الأمل هي جمعية جزائرية لها فرع في ولاية تيزي وزو وهي إمتداد للجمعية الوطنية للتبادل بين الشباب(**ANEJ**) ، بموجب القانون 016-12 وأنشئت سنة 1992.

وضعت الجمعية برنامج لمشروع باب الأمل يعمل على إستقبال ومرافقة الشباب (نساء ورجال) وتقديم المساعدة للوصول إلى إنشاء مؤسساتهم الصغيرة ومشاريعهم المستقبلية. و قد تم إنشاء هذا المشروع في جوان 2012 وذلك في أربع (04) ولايات وهي (أدرار– عنابة – بجاية – تيزي وزو)، وليمتد بعد ذلك إلى ثلاث (03) ولايات أخرى وهي (وهران –خنشلة وبشار) سنة 2016.[2]

مشروع باب الأمل الّذي تروج له الجمعية يعمل على مواجهة المشاكل التي يعاني منها الشباب البطال في الحياة العملية والإستماع إليهم والتقرب منهم عن طريق شبكة إرتباطيه، مهمتها الترحيب بأصحاب المشاريع وإختيار أحسنها للحصول على دعم الجمعية، وتأييدهم في وضع برنامج للقيام بأعمالهم.[3]

تتلقى الجمعية الدعم من أجل الحصول على تمويل من قبل أجهزة – Cnac Ansej– Angem، لإنشاء مؤسسات صغيرة قادرة على البقاء.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]– مقابلة مع الآنسة أمال آيت رحمون، مكلفة بالإستعلامات في جمعية باب الأمل، تيزي وزو، 05 جوان 2017، على00 : 11 .

[3] ANEJ جمعية باب الأمل، **دليل دعم ومرافقة الشباب لإنشاء المؤسسة المصغرة**. صداقة تضامن، 2013،ص55.

هذا المشروع سيساهم بالشراكة مع الوكالات الوطنية المعنية والغرف التقليدية والإدارة في نشر ثقافة المقاولاتية لدى الشباب عامة والمرأة خاصة ومرافقتهم في إنشاء مؤسساتهم، ومساعدة اللذين يريدون خوض العمل المقاولاتي، وكذلك المساهمة في مكافحة الإستبعاد المهني للشباب والمرأة بالتحديد.

بالنسبة لدور الجمعية في مجال دعم المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو، فالجدول الموالي يمثل حصيلة عدد النساء المستفيدات من مرافقة ومساعدة هذه الجمعية في إنشاء مشاريعهن الخاصة من سنة 2013 إلى 2016 في بعض القطاعات.

جدول رقم 20 – يمثل عدد النساء المستفيدات من مساعدة جمعية "باب الأمل" لإنشاء مشاريعهن الخاصة في ولاية تيزي وزو في بعض القطاعات من(2013 إلى 2016) :

قطاع النشاط	عدد النساء
حلويات تقليدية وعصرية	98
خياطة (حياكة)	76
فلاحة(تربية المواشي	12
تخطيط البنايات	08
الخدمات المكتبية	16
المجموع	217

المصدر– من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات المقابلة مع الآنسة أمال آيت رحمون، 05 جوان 2017، على 11:00.

مما سبق يتبين أنه رغم حداثة الجمعية لكنها تمكنت من مساعدة عددا معتبرا من النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو، واللاّتي ينشطن في مجالات مختلفة ومتنوعة الّتي تتميّز بها المنطقة خاصة، فمثلا في مجال الحلويات التقليدية والعصرية ساعدت الجمعية على إنشاء 98 مشروعا، يليه من نفس الدرجة مجال الخياطة ب 76 مشروعا.

ثم تليه القطاعات الأخرى بنسب متقاربة كالخدمات المكتبية ب 16 مشروعا وتربية المواشي ب 12 مشروعا، فيما يصل عدد مشاريع النساء في قطاع تخطيط البنايات إلى 8

مشاريع فقط، وهذا نظرا لصعوبة هذا القطاع والّذي لا يتماشى مع طبيعة المرأة لكونه قطاع يحتكره الرجال.

وقد شجع المجتمع المدني المحلي النشط في المنطقة المرأة على ولوج عالم المقاولاتية، بفضل التوعية الّتي قامت بها بعض الجمعيات ومن بينها جمعية "ثاغراست" للإزدهار والترويج للمرأة من بيني دوالا، جمعية المرأة "ثالا ملولين" من قرية تيروردا في بلدة إفرحونن، جمعية "إمرأة نشطة" من ولاية تيزي وزو، الجمعية الإجتماعية للنهوض بالمرأة وتطويرها كابيل "أم البنات" وفي نهاية الجمعية الإجتماعية "ثادوكلي N'TLAWIN" من قرية الساحل في بلدية بوزغان.[1]

ويكمن الهدف من هذه الجمعيات النهوض بالمرأة الريفية وتعزيز دورها الإجتماعي والإقتصادي في المناطق الريفية.

[1] - Yasmine Ben Makhlouf, op- cit, p 51.

المبحث الثالث

عراقيل المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو والحلول المقترحة لترقيتها

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم العراقيل الّتي تواجهها النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو، وكيف أن معظم النساء تمكن من فرض أنفسهن في مجال المال والأعمال متحدية الرجل الّذي يرفض منافسة المرأة له خاصة في المجال الإقتصادي، وكما سيتم ذكر بعض الحلول الّتي يمكن لها تغيير وضعية النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو، ومحو الذهنيات الّتي ترغم المرأة على أن تكون تابعة للرجل وعاجزة عن إدارة أملاكها وأموالها وتنميتها، ليتم بعدها اقتراح أهم الحلول الّتي نراها قادرة على ترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المطلب الأول- عراقيل المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو:

تعرف منطقة القبائل بمجتمعها المحافظ والمتمسك بالنمط التقليدي للحياة والّذي يرفض عادة نشاط في المجال الإقتصادي، إلى العمل لا سيما في المناطق الجبلية والقرى والمداشر، ناهيك عن ولوج مجال المقاولاتية والّذي هو مجال صعب يتطلب جهدا كبيرا وإستقلالية للمرأة في تسيير شؤون المشروع، ومن هذا المنطلق سيتم التعرف إلى هذه العراقيل وأبرزها:

- طبيعة المرأة القبائلية الجبلية والقروية والتخوف من العالم الخارجي، وتمسكها بعائلتها يصعب لها الإستمرارية في مجال المقاولاتية.[1]
- طبيعة المنطقة الجبلية والريفية أين تندر فيه الوسائل الضرورية والمواد الأولية ما يعرقل مسار إنشاء مشروع أو مؤسسة.
- نقص تمويل الأجهزة الرسمية المكلفة بدعم ومرافقة النساء المقاولات والتأخر في الرد على الموافقة، زيادة على ذلك كثرة الأوراق الإدارية خلال تسوية معاملات الملكية حول مكان بناء أو تشييد المشروع، لأن منطقة تيزي وزو معظم أراضيها أو مساحاتها ملكية خاصة، لذلك يتطلب الأمر إجراءات معقّدة لإثبات الملكية لإستكمال المشروع.

[1] - ibid, p 50 .

- بنية تحتية ضعيفة، إن التنمية الضعيفة للطرق وغياب وسائل النقل وكذا غياب أساسيات الحياة الكريمة كالمياه والصرف الصحي، تؤثر على كل من الرجال والنساء الراغبين في إقامة مشاريع خاصة إلا أن المرأة تتضرر أكثر، حيث بينت الدراسات كيف أن أعباء المرأة على مرّ الزمن يتأثر عندما لا تتوفر أنظمة نقل كافية.[1]
- مشكل العقار بإعتبار أن معظم الأراضي محل نزاع عائلي كونها متوارثة عن الأجداد، ما يعرقل الإستثمار سواء للرجل والمرأة، وكذلك تجد الجهات المعنية صعوبة في منح الأراضي والعقارات للمستثمرين والمستثمرات، كون أن أغلبها ملكية خاصة.

المطلب الثاني– الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية:

تعتبر المقاولاتية النسوية فاعلا أساسيا للنهوض بإقتصاد وطني منتج وقوي، ولترقية هذا المجال سيتم ذكر أهم الحلول المقترحة لتطوير هذا القطاع سواء في الجزائر أو في ولاية تيزي وزو.

أولا– الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر:

يمكن إقتراح الحلول الآتية:

- إنشاء مرصد للمقاولاتية النسائية، أي إنشاء نظام رصد ووضع دراسات إستشرافية حول المقاولاتية النسوية، من أجل توجيه السياسات العامة وأجهزة الدعم بخصوص هذا المجال مستقبلا.
- تطوير ثقافة المقاولة لدى الشباب عامة والمرأة خاصة على جميع مستويات التعليم في الجامعات، والمدارس العليا وبرمجة ماستر متخصصة في تسيير المقاولاتية.
- إبرام الإتفاقيات بين النقابات المهنية والجامعات، والقيام بنشاطات تعميم المعلومات على عامة الناس، والإستفادة من التجارب الأجنبية الناجحة في مجال المقاولاتية النسوية.
- تعميم وترقية سياسة الحصص (*الكوطة) الموجّهة للمرأة والّتي طبقت في المجال السياسي ونقل التجربة إلى المجال الإقتصادي، بحيث تخصص الوكالات المرافقة كوطة لتنمية مشاريع النساء المقاولات ولو لفترة محددة. [2]

---

[1] - idid, p 51.

[2]– Les actes, op– cit, p 104.

* طبقت هذه السياسة سنة 2002، وهي عبارة عن توسيع التمثيل السياسي للمرأة على جميع مستوياتها، وهي نوعان: الكوطة الدستورية هي تلك الّتي ينص عليها الدستور صراحة، والكوطة القانونية هي الّتي ينص عليها قانون الإنتخابات

- تشجيع أشكال التنظيم والربط الشبكي، أي تشجيع مشاركة المرأة في شبكات وجمعيات أرباب العمل كمنتدى رؤساء المؤسسات FCE والكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية CGEA إذ تضم هاتين الجمعيتين عددا معتبرا من النساء المقاولات.
- إعتمادا مبدأ المساواة في إعداد البرامج والميزانيات والإحصائيات، لكل من الرجل والمرأة.
- توطيد وتعزيز التشاور بين جمعيات سيدات الأعمال والسلطات العمومية بهدف تطوير المقاولة النسوية لاسيما على المستوى المحلي.
- إدماج النساء حاملات الشهادات والمشاريع المقاولاتية في مخططات التنمية المحلية، وفق منظور تعزيز الموارد والإمكانيات والأملاك المحلية.
- تشجيع النساء المقاولات على الإستثمار في قطاعات جديدة منتجة وعدم التركيز على المجال الحرفي فقط، ما يسهم في تطوير المقاولاتية النسوية.[1]
- وضع وتنفيذ سياسات منسقة لحرية حركة السلع والخدمات للمستثمرين الإقتصاديين، خصوصا سيدات الأعمال، للإستفادة من الأسواق الإقليمية وشبه الإقليمية.[2]
- تشجيع انخراط المرأة من خلال وسائل اتصال مكيفة للجوار الأقرب أي الخلايا الجوارية وكل ما يمكنه ضمان الاتصال (المرأة والجمعيات والمرشدات...)،لإبراز دور المرأة في خلق ثروات ومناصب الشغل.
- خلق تآزر بين المؤسسات والبرلمان والجمعيات والمقاولين والبنوك.
- تنمية ثقافة المقاولة لدى الشباب والنساء بإعتماد برنامج يعمل على تنمية مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، خاصة في المناطق الريفية، لجعلها أكثر حضارة وتقدما إقتصاديا نظرا للثروات الّتي تحويها.[3]

ثانيا– حلول ترقية المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو:

أو الأحزاب السياسية أو أي قانون آخر، وهناك أيضا الكوطة الطوعية هي الّتي تتبناها طواعية لضمان ترشيح نسبة معيّنة من الفئة النسوية على قوائم الحزب، أين أعطيت نسبة تقدر ب 30% للتمثيل النسوي.

[1]– ibid, p 105.

[2] – Zieneb Demmene debbih, « Le Role de la Politique Publique Dans L'encouragement De L'entrepreneuriat Féminin En Algerie : Réalité Et Perspectives ». **Recherches économiques et managériale**, N 18, Université Constantine 2, Alger, Décembre 2015, p p. 30 – 31

[3]- محادثة مع رئيسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية سعيدة نغزة في الفيسبوك: @saidaneghzalgeria، يوم 18 جوان 2017، على الساعة 02:30.

إلى جانب الحلول السابقة الذكر هناك حلول يجب الأخذ بها لتطوير المقاولاتية النسوية:

- تفعيل دور المرأة الريفية إجتماعيا وإقتصاديا، من خلال دمجها في هذين المجالين كفاعل رئيسي يساهم في التنمية المحلية ثم الوطنية.
- السعي على توفير وتقريب جميع المؤسسات الثقافية والمهنية التي تدخل في تنمية وترقية المرأة الريفية، خاصة تلك الّتي تنشط في المجال المقاولاتي.
- مساعدة المرأة الريفية على القيام بدورها في المجتمع بكل إستقلالية وبدون قيود أو هيمنة من قبل الرجل، والتمسك بالعادات والتقاليد المحافظة.
- مساعدة المرأة الريفية على معرفة حقوقها وواجباتها، من خلال إنشاء مراكز خاصة بتعليم النساء الأميات خاصة الراغبات في ولوج عالم المقاولاتية، والّتي يرون أن كونهن أميّات يجعل الأمر أصعب في الغوص في هذا المجال، خوفا من إنتهاك حقوقها من قبل الآخرين، ومساعدتها على إكتساب شهادة تمكنها من دخول عالم المال والأعمال بكل أريحية.
- تقريب مراكز التكوين المهني والتمهين من المرأة الريفية، من أجل تأهيلها وتدريبها على كيفية تسيير مؤسسة، وكسبها للخبرة والكفاءة مثل الرجل في مجال المقاولاتية.[1]
- تسهيل العلاقات بين المرأة في المنطقة والسلطات الّتي تنتمي إليها حث الجمعيات المحلية والمجتمع المدني المحلي، على أن يكون همزة وصل بين النساء المقاولات والأجهزة الرسمية في الولاية الّتي وضعتها الدولة لترقية المقاولاتية، والحث على تسهيل أنماط التمويل بإقامة المشاريع بالنسبة للمرأة كونها الأكثر حاجة من الرجل من حيث الخبرة والإمكانيات المادية.
- ضرورة إقامة تكوين تطبيقي وتوجيه ومرافقة بعد إنشاء المؤسسة أو المشروع.[2]
- تعزيز قدرات الجمعيات لمساعدة المرأة المقاولة خاصة الريفية كونها مهمشة من قبل السلطات.

[1]- Zieneb Demmene debbih,op.cit , p31.

[2] – ibid, p 31.

- تنمية التكوين الرامي إلى مرافقة المقاولين وإدراج مقاييس خاصة بالمقاولاتية ضمن الجامعات والمدارس مثل (مدخل إلى تسيير المؤسسات، مفاهيم في المحاسبة، دراسة السوق، التمركز في البيئة الاقتصادية).[1]
- تثمين وتنظيم نقل المعارف النسوية بين الأجيال في المدن والريف وفي مختلف المناطق.
- المساهمة في تعزيز القدرات التسييرية للنساء المقاولات سواء كانت محتملة أو حقيقية وكذا توطيد الدعم المالي التقني واللّوجستي لمؤسسات النساء.
- إنشاء مرصد للمقاولاتية النسائية، أي إنشاء نظام للرصد والقيام بدراسات إستشرافية، حول المقاولاتية النسوية من أجل توجيه السياسات العامة وأجهزة الدعم حول أهمية هذا المجال.
- تقريب الأجهزة والحاضنات عن طريق الزرع داخل المراكز الجامعية، ومراكز التدريب المهني، ويقصد بذلك الدّمج المنهجي للتكوين في مجال المقاولاتية في مناهج التكوين المهني للنساء.
- تشجيع أشكال التنظيم والربط الشبكي عن طريق تشجيع مشاركة المرأة في شبكات وجمعيات أرباب العمل.
- إقامة شراكة مع السلطات المحلية موجهة لتنمية القدرات المحلية لفائدة النساء المقاولات.
- وجود الإرادة السياسية والمؤسسية الطوعية المعبر عنها لترقية المرأة وإستقلاليتها.

تتمحور هذه الحلول حول كيفية تعزيز ودعم المقاولاتية النسوية وذلك بالرجوع إلى التنمية المحلية، والتركيز على رأس المال البشري وقدرة النساء على الإنخراط في مجالات وفروع جديدة، وتوجيه ومرافقة شخصية لهنّ، وإقامة أنشطة تقوم على أولويات محدّدة من خلال الممارسات الجيّدة المعترف بها في الإقتصاديات المتقدمة كتسيير الأعمال التجارية، ونظام المعلومات، وتعزيز العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة، والمعنيين بمجال المقاولاتية كالجامعات، مراكز التكوين، ومراكز البحوث.

ورغم هذه الحلول إلا أن المرأة مازالت تواجه جملة من العراقيل المادية والمعنوية الّتي تقف عائقا أمام تقدمها في المجال المقاولاتي، وما يصعب لها المنافسة والرجل في عالم المال والأعمال، خاصة في ظل منطقة مجتمعها محافظ ومتمسك بالنمط التقليدي كولاية

[1]- محادثة مع رئيسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية سعيدة نغزة، مرجع سابق.

مثل ولاية تيزي وزو، إلا أن المرأة لم تتخلى عن نضالها في إثبات ذاتها ودورها الفعال في المجتمع والنهوض بالتنمية الإقتصادية.

خلاصة الفصل

بعد تحليل مختلف الإحصائيات المقدمة من طرف الأجهزة المدعمة للمقاولاتية النسوية فرع ولاية تيزي وزو والمتمثلة في (وكالة أونساج ووكالة أونجام وصندوق التأمين على البطالة) إضافة إلى الجماعات المحلية والمجتمع المدني تبين أنه هناك نقص كبير في الوجود النسوي في هذا المجال في الولاية، وهذا راجع إلى جملة من الصعوبات الّتي تقف أمام نجاح المرأة وعدم تحررها من الفكر التقليدي والمحافظ السائد في المنطقة لا سيما في القرى والمداشر، لكن وبالرّغم من ذلك إستطاعت بعض النساء من تخطي هذه الحواجز بالإصرار والعمل المستمر من أجل إثبات ذواتهن في المجال الإقتصادي، وكسر كل الطابوهات الّتي تقف ضد تقدم المرأة وتطورها.

وعليه تم تقديم أهم الحلول الّتي تمكن من تقليص حدّة هذه العراقيل الّتي تواجه النساء المقاولات في ولاية تيزي وزو، والمساهمة في تغيير النمط الفكري التقليدي والمحافظ في المنطقة.

وقد اقترحنا مجموعة حلول وجدناها كفيلة بالموازات مع العراقيل الّتي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر عموما وتيزي وزو خصوصا، ومن أبرزها:

- إنشاء مرصد للمقاولاتية النسائية، وتوجيه السياسات العامة وأجهزة الدعم لترقية المقاولاتية النسوية.
- تعميم وترقية سياسة الحصص (*الكوطة) الموجّهة للمرأة من خلال تخصيص الوكالات المرافقة كوطة لتنمية مشاريع النساء المقاولات ولو لفترة محددة.

- تفعيل دور المرأة الريفية إجتماعيا وإقتصاديا، من خلال دمجها في هذين المجالين كفاعل رئيسي يساهم في التنمية المحلية ثم الوطنية، والعمل على التنمية الثقافية والفكرية للمجتمع القبائلي المحافظ، الّذي يرفض ولوج المرأة عالم المقاولاتية النسوية لاسيما في القرى والمداشر، وتكثيف الجهود من خلال إقامة حملات تحسيسية وتوعوية على مستوى القرى والمداشر، بضرورة إشراك المرأة مع الرجل في عملية التنمية الإقتصادية.

خاتمة:

يركز موضوع الدراسة على فهم واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر، والتحديات الّتي تحد من مشاركة المرأة في مجال المقاولاتية، فالمقاولاتية النسوية تساهم مساهمة إيجابية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية على حد سواء، من خلالها تمكنت المرأة من إثبات مما ذاتها وقدراتها القيادية والتسييرية والإستثمارية، حالها حال الرجال.

إلا أن المرأة تواجه عدة عراقيل ما يصعب عليها إقتحام مجال المقاولاتية، وقد حاولت الدراسة إقتراح بعض الحلول لتجاوز هذه العراقيل.

وقد عالجنا في ثلاثة فصول ظاهرة المقاولاتية النسوية في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، وحاولنا من خلال هذا البحث معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على فرضياتها، وإنطلاقا من هذه الدراسة تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- رغم جهود الدولة في تعزيز مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر، لاتزال مشاركة المرأة جد ضعيفة بمقارنتها مع الرجل، حسب نتائج الإحصائيات المتوصل إليها، إضافة إلى ضعف المرأة فيما يخص المهارات الفنية والمهنية المطلوبة، مع نقص في التدريب الكافي والمناسب خاصة وأن معظم النساء المقاولات يجدن صعوبات في عملية التمويل والحصول على الإئتمان.
- يبرز نشاط النساء المقاولات في الجزائر في القطاع الخدماتي والحرفي، ويقل كلما إتجهنا إلى قطاع الصناعة والصيانة والزراعة والبناء والأشغال العمومية، وينعدم كليا في قطاع الصيد البحري.
- تتصف المقاولاتية النسوية في الجزائر بجملة من العراقيل عائلية وأخرى إدارية أثناء تأسيس مشاريعهن، إضافة إلى تلك التحديات الإجتماعية والثقافية المرتبطة بالدرجة الأولى بالأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة ونظرة المجتمع النمطية للمرأة، وكذا السلطة الذكورية الّتي ترفض ولوج المرأة عالم المال والأعمال، خاصة في ولاية تيزي وزو.
- منذ الإستقلال سنّت الدولة الجزائرية قوانين تشريعية نصّت على حماية المرأة، وإعطائها الحرية في العمل على تمكينها سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا وثقافيا، كون المجتمع يبنى على الجنسين.
- وبفضل آليات الدعم والمتمثلة في مختلف الأجهزة الرسمية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، عرف قطاع المقاولاتية النسوية تطورا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه في السابق وهذا ما تكشفه الإحصائيات المقدمة في القطاع.

ففي 2011 بلغت نسبتهن 5,77% من المجتمع النشط، أما في إحصائيات 2016 قد بلغت نسبتهن في النشاط الإقتصادي 15%، ورغم هذا التقدم فإنها تبقى ضعيفة مقارنة بالرجل.

وعلى الرغم من وجود كثير من مظاهر التحرر من سيطرة التقاليد مؤخرا كخروج المرأة للعمل بشكل متزايد وإشتغالها ببعض المهن التي كانت حكرا على الرجال ومنافستها للرجل في الإنتخابات ومناصب صنع القرار وفي العمل المقاولاتي، فإن التغيير الذي طرأ على العادات والتقاليد يبقى شكليا وضعيفا.

صحيح أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وفي المجال المقاولاتي، قد تزايد في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة. إذ لم تتجه السياسات العامة إلاّ في السنوات الأخيرة إلى إيلاء بعض الإهتمام إلى مسألة إدماج المرأة في الحياة الإقتصادية والمقاولاتية، كما أن النساء الجزائريات واكبن بأنفسهم التغيّرات التي عايشتها الجزائر، خاصة بعد الثمانينيات ودخولها عالم إقتصاد السوق، بذلك بدا الإدماج الإقتصادي للمرأة وكأنه إتجاه طبيعي بسبب الظروف الإقتصادية و ظروف المعيشة ومتطلباتها.

ولكي تلحق الجزائر تدريجيا بركب الدول المتطورة في مجال المقاولاتية النسوية وتواكب التطور المسجل لهذا القطاع في دول أوروبا أو على الأقل في دول الجوار كتونس والمغرب عليها العمل بالتوصيات التالية والتي سبق وأن شرحناها في الحلول لذا سنختصرها فيما يلي:

- تفعيل ممارسة المرأة لحقوقها الإقتصادية ومشاركتها في المجال الإقتصادي، من خلال تفعيل نظام الحصص (الكوطة) في المجال الإقتصادي والمقاولاتي كما هو الحال في المجال السياسي.
- تدريب النساء في المناطق الحضرية والريفية على خلق فرص الأعمال من أجل تشجيع العمل المقاولاتي لدى النساء، من خلال تيسير وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- إنشاء وتعزيز المراصد الإقليمية لجمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والنوعية المصنفة حسب الجنس بشأن الأنشطة والمشاريع الإقتصادية، بهدف تطوير العمل المقاولاتي النسوي..
- تعزيز روح المبادرة لدى المرأة : وذلك من خلال التدريب المخصص حسب إحتياجات النساء صاحبات المشاريع، وهذه النقطة تجعل من الممكن الكشف عن العقبات والمشاكل في الإدارة اليومية والعمل على القضاء عليها أو التخفيف من حدّتها عن طريق توفير الحلول اللاّزمة.

- التفاعل الدائم بين السياسة الوطنية والجماعات المحلية والمجتمع المدني: والّتي تعمل في مجال ريادة الأعمال من أجل تعزيز التواصل الذي يظهر كمصدر ثمين للإلهام وتبادل الخبرات بين مختلف الأطراف.

وفي الأخير يمكن القول أن مجال المقاولاتية النسوية له متغيراته الخاصة والّتي تجعل منه أداة لتنمية الإقتصاد الوطني والرّقي به إلى الأحسن والإبتعاد عن الإعتماد على الريع البترولي، لذلك على الدولة الجزائرية مضاعفة جهودها بتوفير المناخ الملائم والهياكل اللاّزمة لإنجاح قطاع المقاولاتية النسوية، وتجسيده كمؤشر إقتصادي يمكن إعتماده في التنمية المحلية والاقتصادية، والحد من العراقيل الّتي تقف أمام النساء

المقاولات في المضي قدما في هذا المجال، والّذي قد يحمل آمالا جديدة لإقتصاد الدولة الجزائرية.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	يبين الفرق بين المقاول_المدير_القائد	14
(2)	تطور معدل التمدرس للإناث مقارنة بالذكور للفئة العمرية (06-14 سنة) خلال الفترة (1966-2008):	44
(3)	توزيع السكان الناشطون في المجال الإقتصادي وحجم ومعدل النشاط الإقتصادي للمرأة مقارنة بالرجل لسنة 2014:	46
(4)	يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لقطاع المقولاتية النسوية.	71
(5)	يمثل حجم مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بمشاريع الرجال (2009-2011).	88
(6)	يمثل نسبة المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية للإستثمار مقارنة بمشاريع الرجال .	89
(7)	يمثل حجم المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالة أونجام مقارنة بمشاريع الرجال في القطاع الفلاحي.	90
(8)	يمثل حجم النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل في بعض القطاعات المختارة والممولة من قبل وكالة ANGEM لسنة 2010.	92
(9)	يمثل حجم مناصب الشغل التي وفرتها النساء المقاولات في سنة 2009.	95
(10)	عدد ونسب المؤسسات المقاولاتية النسوية الممولة من قبل وكالة أونجام سنة 2011.	96
(11)	حجم المشاريع النسوية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لسنة 2013.	97
(12)	يمثل توزيع مشاريع النساء حسب القطاعات لسنة 2017.	99

(13)	يمثل أهم المعارك الّتي خاضها السكان لمواجهة الإحتلال الفرنسي في ولاية تيزي وزو من (1830- 1962 م):	114
(14)	يمثل عدد دوائر وبلديات ولاية تيزي وزو وعدد سكان هذه الدوائر.	119
(15)	مشاريع النساء المقاولات الممولة من وكالة "ANSEJ" فرع تيزي وزو مقارنة بمشاريع الرجال المقاولين وحسب قطاع النشاط والسنوات.	124
(16)	يمثل الأنماط الثلاثة للتمويل في وكالة أونجام فرع ولاية تيزي وزو.	129
(17)	عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالة "ANGEM" مقارنة بالرجال فرع ولاية تيزي وزو من 2011 إلى 2016.	131
(18)	يمثل صيغة التمويل الثلاثي لصندوق كناك في تيزي وزو.	134
(19)	عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف جهاز التأمين على البطالة فرع تيزي وزو من سنة (2004- 2016).	135
(20)	يمثل عدد النساء المستفيدات من مساعدة جمعية "باب الأمل" لإنشاء مشاريعهن الخاصة في ولاية تيزي وزو في بعض القطاعات من(2013 إلى 2016).	140

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1)	مخطط يبين طريقة خلق الفرص المقاولاتية للمقاول.	13
(2)	مخطط يمثل دراسة البيئة المقاولاتية وتأثيرها.	21
(3)	مخطط يضم أهم المدارس المنظرة للمقاولاتية.	22
(4)	أعمدة بيانية تمثل حجم مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بمشاريع الرجال (2009 إلى 2011)	88
(5)	دائرة نسبية تمثل نسبة المشاريع النسوية الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية للإستثمار مقارنة بمشاريع الرجال.	90
(6)	دائرة نسبية تمثل حجم المشاريع النسوية في وكالة أونجام مقارنة بمشاريع الرجال في القطاع الفلاحي سنة (2010 و2011).	91
(7)	أعمدة بيانية تمثل حجم النشاط المقاولاتي للمرأة المقاولة مقارنة بالرجل حسب القطاعات والممولة من قبل وكالة ANGEM.	93
(8)	أعمدة بيانية تمثل حجم المشاريع النسوية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لسنة 2013.	98
(9)	يمثل هرم سكاني للولاية حسب إحصاء 2008.	118
(10)	- أعمدة بيانية تمثل عدد مشاريع النساء المقاولات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع في تيزي وزو مقارنة بمشاريع الرجال حسب قطاع النشاط والسنوات.	125

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. جمعية باب الأمل، ANEJ، **دليل دعم ومرافقة الشباب لإنشاء المؤسسة المصغرة.** صداقة تضامن، 2013.

2. الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.** عمان. الأردن، 1425 هـ- 2004 م.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،**" مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، نوفمبر، 2011.

4. صبار، خديجة. **المرأة بين الميثولوجيا والحداثة.** المغرب: إفريقيا الشرق، 1999.

5. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات،** الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

6. عبيدات، محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات.** ط.2، عمان: دار وائل للنشر، 1999.

7. بوحوش، عمار. **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،** ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981.

8. السرحان، عدنان إبراهيم، **شرح القانون المدني العقود المسماة في المقاولة، الوكالة، الكفالة.** بيروت: الريان للنشر والتوزيع، 1996.

9. سلاطنية، بلقاسم. والجيلاني، حسان، **مدخل لمناهج البحوث الإجتماعية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.3.

ب)- الدراسات والمقالات:

10. بوكروح، عبد الوهاب، "الجزائر في المرتبة 25 عالميا في مجال تمثيل النساء بالبرلمان"، **مجلة بوابة الشروق،** العدد 8280، الصادر في 20 جانفي 2018.

11. أعجيري، جهيدة. "المرأة الجزائرية المقاولة ودورها في التنمية الاقتصادية". **مجلة أبحاث قانونية وسياسية،** السنة العاشرة، الجزء الثاني، العدد الأول، جوان 2016.

12. زيتوني،حمزة. « المرأة الجزائرية شريك أساسي في التنمية» .**مجلة جواهر الشروق،** العدد.7835،الصادر في 2015/09/17.

13. عبد السلام، عائشة. " دراسة مسحية لمشروعات المجال الإجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية" **منظمة المرأة العربية،** الجزائر، 2009.

14. عما، عباس. "القانون الدستوري الجزائري"، **مجلة العلوم القانونية والإقتصادية والسياسية،** العدد 312، الصادر في تاريخ 09 أفريل 2012.

15. كسور، آسيا "تجربة المرأة العاملة في المشاريع الصغيرة وأعمال المقاولة". **مجلة التراث،** العدد18، الصادر في جوان2015.

16. كواش، خالد وبن قمجة، زهرة. "المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات: دراسة إستطلاعية". **مجلة المناجير،** العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جوان 2015.

17. مسلم، مونية، "إستراتيجية جديدة لتشجيع النساء المقاولات وحماية الأطفال المعنفين"، **جريدة الجزائر،** العدد 24، الصادر بتاريخ 08 يونيو 2017.

18. بنمورو، يونس. "ثقافة المقاولة: مكوناتها وخصائصها ". **الحوار المتمدن،** العدد 3982، الصادر في 2013/01/24.

19. ح، حنان. «خمسون سنة من الجهود والنضال لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة». **جريدة المساء،** العدد، الصادر في 2012/07/05.

20. رزاقي، جميلة، "المرأة الجزائرية...50 سنة من الحضور والعطاء". **جريدة الحياة،** العدد 270، الصادر في 23 سبتمبر 2016.

21. ب، أغيلاس، "إطلاق القافلة الإعلامية التحسيسية للمقاولاتية النسوية"، **جريدة المحور اليومي،** العدد 1513، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2017.

22. واضح، نور الدين، " تاريخ ولاية تيزي وزو "، **جريدة المساء،** العدد 6353، الصادر في 28 تشرين 2 الموافق ل نوفمبر 2017.

23. الشمالي، سارة، "أقوى 100 إمرأة عربية للعام 2016 ". **جريدة أربيان بزنس،** العدد 6059، الصادر في 20 مارس 2016.

24. مصطفى عوفي، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري". **مجلة العلوم الإنسانية،** جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، الصادرة بتاريخ 13 جوان 2013.

25. كريم ي، " حقوق التأمين عن البطالة "، **موقع جريدة المواطن**، العدد 6528، الصادر في 13 جانفي 2018.

ج) – الرسائل والمذكرات الجامعية:

26. لونيسي، ريم، ((المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، السنة الجامعية 2014–2015.

27. الجودي علي، محمد، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، **أطروحة دكتوراه.** تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2015.

28. بدراوي، سفيان. ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، دراسة ميدانية بولاية تلمسان. **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.** تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية، 2014–2015.

29. بشير، إبراهيم. دور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، دراسة مقارنة للمقاولين الشباب ANSEJ ومعهد IFE جزر موريس، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**. شعبة إتصال إشهاري، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية،2011.

30. حجيمي، حدة. الحماية القانونية للمرأة في الجزائر، **رسالة ماجستير**. فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية، 2013–2014.

31. دباح، نادية. دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها من 2000 إلى 2009، **رسالة ماجستير**.: قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية، 2011–2012.

32. عدمان، رقية، المرأة المقاولة وتحديات النسق الإجتماعي، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**. تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007–2008.

33. عزوق، نعيمة. ((سياسات التعامل مع ظاهرة الجماعات "الإسلامية" المسلحة في الجزائر 1992- 2014)). **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،** تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، مارس 2017.

34. قائد، منى، ((النساء المقاولات بين القطاع الرسمي وغير الرسمي: الخصائص، الدوافع والتحديات))، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي.** تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2013-2014.

35. مناد لطيفة، ((المرأة المقاولة والمشاركة الإقتصادية في الجزائر)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، تخصص الإحصاء الوصفي، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2013-2014.

36. شلوف، فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر: دراسة سوسيولوجية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع.** تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، السنة الجامعية، 2008_2009.

37. طالبي، سرور. حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع إتفاقيات حقوق الإنسان في الظروف العادية، **رسالة ماجستير.** كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1999 -2000.

38. عباوي، الزهرة. ((المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها بإختيار النشاط الاجتماعي))**مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجستير**. تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، السنة الجامعية 2014-2015.

د) - الملتقيات:

39. بن قطاف، أحمد، وفيشوش، حمزة، "المنظومة القانونية والمؤسسة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". **ملتقى وطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

في تحقيق التنمية بالجزائر، خلال 2010 – 2011، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و 19 ماي 2011.

40. خليفي عبد الرحمان، وآخرون، الحماية القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل الجزائري، **الملتقى الدولي حول المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة:** كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة جيجل 2012.

41. ريحان، الشريف وبونوالة، ريم. مداخلة حول الفكر المقاولاتي وعملية إنشاء المؤسسات المصغرة، **ملتقى حول حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات،** كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، السنة الجامعية، 2014-2013.

42. سامية، عباس، "التجمع السنوي لإطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، **الملتقى الوطني لإطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: جهاز القرض المصغر، حصيلة وأفاق**"، 26 – 27 فبراير 2015.

هـ) الوثائق الرسمية:

43. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 76- 06، المؤرخ في 12 شعبان عام 1399 هـ الموافق ل 7 يوليو سنة 1976، المتعلق بالتعديل الدستوري، ، **الجريدة الرسمية،** العدد 6، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

44. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، رقم 89- 18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق ل 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية،** العدد 9، الصادرة في 23 رجب عام 1409 هـ الموافق ل أول مارس سنة 1989.

45. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية** ، العدد 52، 1996.

46. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي، رقم 12/ 03، **الجريدة الرسمية،** العدد 16، الصادرة في 28 نوفمبر 1996.

47. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي، رقم 04- 01، المؤرخ في 30 يناير 2004، والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94- 188، المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 06 يوليو سنة 1994، والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **الجريدة الرسمية**، العدد3، الصادر في 11 يناير2004.

48. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة1424 الموافق 22 يناير 2004، المتعلق بإنشاء جهاز القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادر في 22 يناير 2004.

49. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 19، المتعلق بالتعديل الدستوري، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، **الجريدة الرسمية**، العدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008.

50. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي، رقم 10- 158، المؤرخ في 20 يونيو 2019، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02- 04، المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 يناير 2004، المتعلق بتحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين (35 و 50 سنة) ومستوياتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 39.

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، رقم 10- 156، المؤرخ في 20 يونيو 2010، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 03- 514، المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424 الموافق ل 30 ديسمبر 2003، المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35 و50 سنة)، **الجريدة الرسمية**، العدد 39، الصادر في 23 يونيو 2010.

52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 11-102، المؤرخ في أول ربيع الثاني، الموافق ل 6 مارس 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417، الموافق ل 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي"، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادر في 6 مارس 2011.

ر) المقابلات:

53. مقابلة مع السيد حكيم ولد علي، مدير وكالة تيزي وزو للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، في 18-11-2017، على 10:30.

54. مقابلة مع السيد حمور شافع، مكلف بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تيزي وزو، في 15-11 -2011، على 13:30.

55. مقابلة مع السيد مقاتلي المحفوظ، الأمين العام للكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، شراقة، الجزائر، بتاريخ 24 أفريل 2017، على 09:30.

56. مقابلة مع السيدة راحو، مليكة، الأمينة العامة لمدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيزي وزو،في 18-04-2017، على 10:10.

57. مقابلة مع السيدة شاوشي، نوارة، الأمينة العامة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تيزي وزو، في 15-11 2017، على09:45.

58. مقابلة مع السيدة محفوف كاهينة، رئيسة شبكة النساء المقاولات، بني دوالة، في 05 نوفمبر 2017، على 13:00.

م) المواقع الإلكترونية:

59. الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر في تاريخ 18 يونيو 2013، على 10:54.

file://users/hp/dounloads html

60. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **http://www.ansej.org.dz**

61. مخبي، بوزيد." اقتحمت كل المجالات وجنت ثمار نضال طويل: المرأة الجزائرية...مكاسب تشريعية و حيف اجتماعي". **موقع جريدة النصر** ، 2016/03/08:

http ://www .Annaseronline .com

62. صحف الجزائر، مسلم تعلن عن مشروع لترقية المقاولاتية النسوية، **موقع جريدة المحور**، 2016،

http://wwwelmihwar.com

63. صحف الجزائر، مسلم تعلن عن مخطط وطني لتعزيز المساواة بين الجنسين. **موقع جريدة الخبر**، 2017:

http://www.algeriepress.elkhabar.html

64. FCE يرافع من أجل إندماج أحسن للمرأة في الحياة الاقتصادية. **موقع جريدة الفجر** .2016/03/10

www.elfadjre-dz.com

65. ثرية، مسعودة، "الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني و التشغيل تطلق مشروع أسرتي تنتج وتسوق". **موقع جريدة الحوار**، 18-05-2010:

www.elhewaronlin.com.

66. سلماني، مريم ، "سعيدة نغزة أول إمرأة عربية تترأس منظمة لأرباب العمل" نشر في موقع **جريدة المحور**، بتاريخ 08 مارس 2017،على 11:59.

http.// www.elhewarEl youmi.com

67. ح، نوال. "الجمعية الجزائرية للنساء المقاولات :دعوة للاستثمار في العامل البشري". **موقع جريدة المساء**،17-09-2013،

.www.elmassainline.com

68. مكتب الأمين العام،" الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي". في 03-03-2015

SG.uma@maghrebarabe.org.

69. توات، غنية. « بوتفليقة يدعو إلى إزالة العقبات أمام مشاركة المرأة اقتصاديا واجتماعيا». **موقع جريدة الفجر**، الصادر بتاريخ 2009/03/07.

www. Elfadjer. com

70. لعيون، هيام. «بوتفليقة يؤكد أن إحدى أولوياته ترسيخ مكانة المرأة في المجتمع». **موقع جريدة الحوار**، 2009/03/07.

www. Elhewar.com.

71. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، مجلس رؤساء الأفارقة بدورته العادية، رقم 18، نيروبي (كينيا)، يونيو 1981،

https://www.ar. Wikipedia.org/wiki

72. زميحي، س، "الكناك يخصص 88 مليار سنتيم لدعم مشاريع الشباب"،**موقع جريدة المساء،** بتاريخ 03 – 12 – 2011.

www.elmassa- dz.com

73. الخرازي، عبد الغفور، "تعريف وتأسيس المقاولة"، ديسمبر 2012،

Abdelghafour19. Blogspot.com/blog- post- html.

74. العمودي، عبير، "تعرف على أشهر سيدات أعمال سعوديات"، موقع مجلة هي، في 17 – 9 – 2017،

http://www.hiamag.com

75. تعرف على أشهر نساء أعمال عربيات ذات نفوذ وهن 6"، **موقع العربية CNN،** بتاريخ 7 يناير 2016،

https://arabic.cnn.com

76. نجيبة مخلوف، "وداد بوشماوي: المرأة التي تحدّت ذكورية رجال الأعمال في تونس"، **موقع مجلة ميم،** بتاريخ 18 جانفي 2018،

http:// meemmagazine .net

77. الجزائر تحتفظ بقاعدة 49/ 51 % الّتي تضبط الإستثمار الأجنبي" **موقع قناة النهار،** 08-12-2013،

.http://www.ennaharonlline.com

78. ياسين باباسي، مقابلة خاصة مع سيدة الأعمال نصيرة حداد، نائبة رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، في ضيف الإقتصاد لقناة النهار، بتاريخ 15 جوان 2015:

https://www.youtube.com/Ennahar tv

79. عبد السلام، عائشة، " دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"، منظمة المرأة العربية، الجزائر، العدد 116 جوان2015 .

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

A-LIVRES :

80. Guechtouli Widad et Guechtouli Manelle . L'entrepreneuriat en Algerie : quels enjeux pour quelles réalité school.working paper . paris , 2014.

B- THESES :

81. Ben Makhlouf, Yasmine . l'entrepreneuriat féminin dans la wilaya de tizi-ouzou : Incidences socio-économique et limites de son accompagnement. Spécialité Management territorial et ingénierie de projet, Département des sciences économiques, Faculté des science économique, commerciales et de gestion, Universite Mouloud Mammeri de tizi ouzou.2014- 2015 .

82. Berrfas , Imene. ((La réalité de L'entrepreneuriat féminin en Algérie)). **Mémoire de Magister** en Economie Sociale & Développement Economique, Laboratoire Management des Collectivités Locale et Développement Locale (MCLDL),Faculté des Science Economiques, Science Commerciales et Science de Gestion, Université Stambouli de Mascara, 2015-2016.

C- REVEUS :

83. Demmene debbih, Zieneb « Le Role de la Politique Publique Dans L'encouragement De L'entrepreneuriat Féminin En Algerie : Réalité Et Perspectives ». **Recherches économiques et managériale**, N 18, Université Constantine 2, Alger, Décembre 2015.

84. Bref Historique de la Confédération Générale Des Entreprises Algériennes. Cheraga , Alger, 24-4-2017.

85. Les actes (Ministère de la solidarité nationale de la famille et de la condition de femme), 1er colloque international, 2008.

Ministère de développement industriel et promotion de l investissement, **bulletin d information statistique de la PEM**, N 23, Novembre 2013.

86. Routhane, Farida. « La Contribution des Femmes Algériennes à la Révolution de Libération 1954-1962 ». **Democratic Arab Center-For Strategic Political & Economic Studies**, Département des études féminines, n 958.2000.

D- LES SITES D'INTERNET:

87. Hocine Houari, Le Président de l'APW de Tizi-Ouzou ,livre les grands axes de son programme . **http//. www.apw- tizi ouzou.com**

88. Molnar, and others, national business incubation, association, 1997.

89. **http://ar.wikipedia.org/wiiki.**

90. https://dz.ambafrance.org

91.http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/1/24/

92. http://www.ons.dz/collections/pop1_national.pdf.

93. http:// www. Cnac .com/ tizi ouzou- dz.

94.triki,Hassane. « Social Cultural Dimensions of the Participation of Algérien Women in the Development Process », le 16/07/2017. **http:// www. triki hassane. Com.**

الفهرس

الفهرس

الإهداء

الشكر

مقدمة.....02

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية النسوية

تمهيد.....11

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية النسوية.....12

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية.....12

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية النسوية.....23

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمقاولاتية النسوية ونماذجها عبر العالم.....28

المطلب الأول: مراحل تطور المقاولاتية النسوية.....28

المطلب الثاني: نماذج المقاولاتية النسوية عبر العالم.....30

المبحث الثالث: مسار النشاط النسوي في الجزائر.....39

المطلب الأول: تطور العمل النسوي في الجزائر قبل وبعد الإستقلال.....39

المطلب الثاني: مساعي التمكين الإجتماعي والإقتصادي للمرأة في الجزائر.....43

خلاصة واستنتاجات.....48

الفصل الثاني: آليات مرافقة المقاولاتية النسوية وواقعها في الجزائر

تمهيد:.....50
المبحث الأول: الآليات القانونية والبرامج والمبادرات المعتمدة لترقية المقاولاتية النسوية..... 51
المطلب الأول: القوانين المنظمة للمقاولاتية النسوية.....51
المطلب الثاني: البرامج والمبادرات المعتمدة لترقية النساء المقاولات.....59
المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية المكلفة بترقية المقاولاتية النسوية.....67
المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية في ترقية المقاولاتية النسوية.....67
المطلب الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في ترقية المقاولاتية النسوية.....78
المبحث الثالث: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.....86
المطلب الأول: تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي النسوي مقارنة بالرجل.....86
المطلب الثاني: نماذج المقاولاتية النسوية في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية.....100
المطلب الثالث: عراقيل وتحديات المقاولاتية النسوية في الجزائر.....107
خلاصة واستنتاجات.....109

الفصل الثالث: دراسة حالة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو

تمهيد:.....111
المبحث الأول: التعريف حالة الدراسة: (تيزي وزو).....112
المطلب الأول: التعريف محل الدراسة.....112
المطلب الثاني: نظرة المجتمع المرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو.....121
المبحث الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو.....122

المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية 122

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية.....126

المطلب الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة cnac" فرع ولاية تيزي وزو في دعم المقاولاتية النسوية 132

المطلب الرابع: دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني المحلي في دعم المرأة المقاولة في ولاية تيزي وزو.....136

المبحث الثالث: عراقيل المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو والحلول المقترحة لترقيتها.....142

المطلب الأول: عراقيل المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو.....142

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية.....143

خلاصة واستنتاجات.....147

الخاتمة.....148

قائمة الجداول والأشكال.....153

قائمة المراجع.....160

الفهرس.....173